


# قضايا ونظرات

## تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد الرابع عشر- يوليو 2019




# قضايا ونظرات

## تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

## تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

# العدد الرابع عشر

## محتويات العدد

### رؤية معرفية



### المنطقة العربية في المؤتمرات الدولية

# رؤية معرفية




# في الذاكرة التاريخية لمؤتمرات دولية:
# رؤية عن معضلة العلاقة بين صراعات وتوازنات
# القوى الكبرى وبين حقوق الشعوب والأمم

أ.د.نادية مصطفى(*)

يشهد العالم العربي تحولات كبيرة وخطيرة خلال العقد الأخير، وتعصف بدوله ومجتمعاته أزماتٌ طاحنة تتقلب بين الثورات والثورات المضادة والأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتصل إلى مستوى إعادة رسم خريطة المنطقة وإعادة بناء نظامها وفق توازنات جديدة تقف على رأسها أقطار غير عربية، ومشروعاتٌ غامضة من قبيل صفقة القرن وتكوين "ناتو عربي"... وسط تدخلات ثقيلة من أطراف دولية وإقليمية متعددة.

وقد تجلت هذه الحالة في العام الأخير عبر عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناولت قضايا العرب في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ليس من وجهة نظر أصحابها وإنما بالأساس من مؤثرات خارجية وتحت عباءة قوى غير عربية. جرى ذلك في أزمات سوريا وليبيا واليمن، فضلاً عن مؤتمرات عربية—عربية سياسية واقتصادية على مستويات القمة والبرلمانات العربية.

هذا المشهد يطرح تساؤلات عن مضامين ودلالات هذه المؤتمرات وانعكاساتها على تحولات العالم العربي.. هل تتضمن تسويات للصراعات القائمة وحلولاً للمشكلات أو مواجهة للأزمات؟ هل تتضمن تحقيقًا للمصالح العربية وأهداف الشعوب في استقرار وأمن وحرية وتنمية واستقلال.. أم إنها ترتيبات لصالح القوى غير العربية ومصالحها سواء في الإقليم أو عبر حسابات عالمية؟

وأيًّا كانت كيفية الإجابة عن هذه الأسئلة وطبيعة مؤشراتها (كما سيتضح من تقارير الملف) وفقًا لنمط المؤتمر (إقليمي/عالمي، رسمي/غير رسمي،..)، فإن ما يجب تأكيده ابتداء هو أن هذه الحالة "المؤتمرية" حول "العرب" الآن، إنما هي نتاج واضح لطبيعة السياقات الإقليمية والدولية التي كشفت عن نفسها خلال العقد الأخير (2011-2019)، وما أفرزته من أنماط تدخلات خارجية عميقة في إدارة القضايا العربية.

فلقد وصلت هذه الأنماط إلى حدٍّ أن أصبحت هذه التدخلات سواء من قوى إقليمية أو قوى عالمية من طبائع الأمور المتوقعة، بل المستدعاة من النظم العربية: فلقد أضحت الأخيرة أكثر من مجرد تابع أو أداة، بل أضحت جزءًا من المنظومة الخارجية المهيمنة التي ترفض إحداث تغييرات جذرية في المنطقة تدفع بأمن وحرية واستقلال ورفاهية شعوبها. بل المؤكد أن هذه الشبَكة من التدخلات إنما تقود إلى ما هو عكس ذلك تمامًا. ويساعدها على ذلك عديد من العوامل الداخلية بالأساس والإقليمية والعالمية.

ولا يستقيم فهم هذه الحالة المؤتمرية الراهنة والعوامل المشكِّلة لطبيعتها ونتائجها إلا باستدعاء الذاكرة التاريخية لهذه الظاهرة المركبة. وعلى هذا الصعيد تبرز **إشكالية مهمة** تستدعي التدبر والمقارنة بين الخبرتين الحضاريتين العربية والإسلامية من ناحية والغربية

---

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

الحداثية من ناحية أخرى، وهما دائرتان في تفاعلٍ مستمرٍ شهد على الدوام تعاقب دورات من الصراع المسلح أو السلمي ودورات من الصعود والتراجع لكل من الدائرتين.

والذاكرة الحضارية التاريخية للأمة في مرحلة نهوضها وصعودها أو مرحلة تراجعها تقدم دلالات مهمة عن هذه الإشكالية، مقارنة بما تقدمه الخبرات الحضارية التاريخية الغربية؛ سواء في ما قبل النهضة الحديثة أو في مراحل صعودها ونهوضها المناظرة لفترة بداية التراجع والدفاع ثم الانحدار في التاريخ الحضاري الإسلامي.

ومن ثم فإن استدعاء بعض النماذج التاريخية من كافة هذه المراحل التاريخية الكبرى المقارنة لابد أن يختبر طبيعة هذه الإشكالية التي يلخصها السؤال المركب التالي: **هل اختلال توازن القوى العالمي بين دائرتين حضاريتين في تفاعل مستمر (حربًا وسلمًا) لابد أن يكون على حساب شعوب وأمم الدائرة الأضعف (عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًّا) في توازن القوى العالمي؟ وكيف أضحت المؤتمرات الدولية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ساحة لاختبار طبيعة تطور هذه التوازنات وآثارها على حقوق الشعوب والأمم وليس فقط مصالح القوى التقليدية؟ وما الذي أبرز هذه الأداة الدبلوماسية على الساحة الدولية وكيف تطورت، وما مآلها المعاصر مقارنة بما قبل؟**

إن مناقشة هذه الإشكالية يستدعي في هذه الورقة المفاهيمية أمرين؛ **الأول:** اختيار بعض النماذج التاريخية المتقابلة ذات الدلالة بالنسبة للعلاقة بين طبيعة المؤتمرات الدولية ونتائجها وآثارها على حقوق الشعوب في مقابل مصالح القوى التقليدية من ناحية، وبين السياقات الدولية الإقليمية والعالمية وحالة التوازنات بين القوى الدولية.

**الأمر الثاني:** استدعاء خريطة ملامح وخصائص السياقات الإقليمية والعالمية حول المنطقة العربية خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وبيان مدى تأثيرها على أنماط التدخلات الخارجية وخاصة المؤتمرات الإقليمية وعبر الإقليمية التي تدور حول القضايا المتشابكة المتفجرة وموضعها من إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة ومن حولها وإعادة رسم الحدود والأدوار.

## (1)

رغم ضرورة الاجتهاد أن يكون اختيار نماذج تاريخية متقابلة شارحة، وكاشفة عن الإشكالية موضع الاهتمام، اختيارًا علميًّا منظمًا، إلا أنه لا يمكن ادعاء قدرة هذه الورقة المفاهيمية على القيام بهذا، ومن ثم فهي توجه النظر إلى ضرورة هذا الاجتهاد في هذه المنطقة البحثية أكثر مما تدعي القيام بهذا بصورة شاملة كلية؛ سواء على صعيد كل من الدائرتين الإسلامية والغربية أو عبر كل مراحل تطورهما التاريخي المتقابلة. ومن ثم فإن النماذج المستدعاة في هذه الورقة هي الأكثر ذيوعًا وتداولاً في التواريخ الكبرى الغربية السياسية (الدبلوماسية) الحديثة، وتظل منطقة التواريخ الحضارية حبلى بالكثير من النماذج التي تحتاج للكشف عنها ودراسة خبراتها ودلالاتها عبر خمسة عشر قرنا وليس الخمسة قرون الأخيرة فقط؛ لأن تلك الأخيرة (التي ستركز عليها الورقة) –وهي الأكثر ذيوعا وانتشارًا– تحمل بصمات وجه واحد للعملة؛ وهو النهوض الغربي الحديث وبداية التراجع الحضاري الإسلامي، في حين أن ما قبلها من القرون يحمل بصمات الصعود الحضاري الإسلامي.

ومن ثم فإن استدعاء نماذج من مؤتمرات في المرحلتين –أي في وجهيْ العملة– يكون له دلالة علمية مهمة بالنسبة لإشكالية الدراسة؛ ومن ثم اختبار المقولة التالية: **في مراحل قوة وصعود نظم الخلافة الإسلامية لم تضحِّ مؤتمراتُ ما بعد انتصارات هذه النظم بحقوق الشعوب والأمم (مسلمة أو غير مسلمة) من أجل مصالح قوة ضيقة. وفي مراحل تراجعها وضعفها، المتزامنة مع مراحل الصعود والهيمنة الغربية والحداثية، كانت القاعدة الحداثية–الواقعية هي الحاكمة؛ حمايةً لمصالح الدولة القومية في صراعها مع غيرها من الدول القومية وعلى حساب الأمم والشعوب (أوروبية أو غير أوروبية).**

وابتداءً، وقبل استدعاء خريطة النماذج التاريخية الشارحة لدلالة الخبرة الغربية الحديثة يجدر التوقف عند الملاحظات المنهاجية التالية:

(1) بالنظر إلى المعنى اللغوي لكلمة "مؤتمر"[1]، فهو مجلسٌ مجتمعٌ للتشاور والبحث في أمر ما، والمعنى اللغوي الإنجليزي لكلمة Conference هو اجتماع شخصين أو أكثر لمناقشة أمور ذات اهتمام مشترك أو تبادل للآراء. أما من يشارك فيه؟ ما الموضوع؟ ما الشكل؟ ما الزمان والمكان ...؟ فجميعها أمور متعددة ومتنوعة؛ مما يعني أن هناك –وعبر مسار تطور الظاهرة التاريخي– أشكالا متعددة من المؤتمرات: ثنائية أو جماعية، بين نفس القوم أو مع غيرهم من الأقوام، حول قضية محددة أو حول حالة أكبر وأشمل، بقيادة محددة أو بدونها، وفق مرجعية معلنة أو لا؟ خيرًا أو شرًا؟ بعد حرب أو في ظل سلام؟ وهكذا..!

والنماذج المستدعاة في هذه الورقة المفاهيمية تركز على الجانب الخاص بالإشكالية والمقولة من الطرف السائد (أو المنتصر أو...) وما طبيعة النتيجة؟

(2) وكانت المؤتمرات الدولية الأوروبية قد أضحت في عصر النهضة الأوروبية الحديثة تقليدًا دبلوماسيًا واضحًا، وخاصة منذ مؤتمر فينيا 1815؛ حيث وضع قواعد محددة للسلوك الدولي، ووضع أسس نظام المؤتمرات الدورية للتشاور حول المشاكل الدولية كوسيلة لإدارة التوازنات الأوروبية—الأوروبية ابتداء، ثم الأوروبية–العثمانية—الروسية، ثم الأوروبية–العالمية في عصر التنافس الاستعماري العسكري[2].

(3) إن المؤتمرات الدولية —أيًا كان نمطها ومستواها– هي ساحة مفاوضات أو تفاهمات تغلفها الأطر العسكرية والسياسية الرسمية، في حين أن منطلقاتها أو نتائجها تتصل بمشاهد أخرى، قد لا تبدو مباشرة على طاولة المفاوضات، ولا يعيشها المفاوضون من الدبلوماسيين والعسكر، ولكن يعيشها ويعايشها "الناس" أهل البلاد أو أصحاب القضايا محل النزاع: قتلى، مشردين، لاجئين، مقاومين، متآمرين، صابرين، معترضين... إلخ.

هذه المشاهد وما يحيط بها من مطالب وتطلعات ليست هي محل الاعتبار والاعتناء على طاولة المفاوضات، ولكن بالأساس مصالح الدول وتوازنات القوى. وقد يتذكر أصحابُ الياقات البيضاء وأربطة العنق والبذلات الفاخرة هؤلاء الناس ببعض العبارات عن الأبعاد الإنسانية واللازمة لتجميل الصورة القاسية. ولهذا فإن للتاريخ الدبلوماسي أو التحليل الدبلوماسي لهذه المؤتمرات وجه آخر لا يتصل بالملوك والحكام والأمراء وقادة الجيوش والدبلوماسيين فقط، ولكن يتصل بالناس وحقوقهم وأهدافهم؛ ولذا فإن مصادر تحليل الجانبين الرسمي والشعبي مصادر مختلفة. ومن ثم فإن الأخبار عن الجانبين متوازية في حين أنهما وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى؛ التواريخ السياسية للمؤتمرات الدولية ليست هي تواريخ الحقيقة ولكن هي تواريخ رسمية لا تعلن كل الحقيقة، وقد تزيفها.

(4) وسنقتصر في هذه الورقة —كما سبقت الإشارة– على الخبرة الغربية الحديثة، ويكفي بشأن الإسلامية الإشارة إلى ما يلي:
إن التقاليد الدبلوماسية الإسلامية في هذا المجال كانت أسبق من الغربية الحديثة وأكثر اختلافًا، من حيث المرجعية ومن ثم من حيث القواعد المنظِّمة ومن حيث الأهداف. وقد تبلور الاختلاف الرئيس بين المجموعتين من التقاليد الحضارية في الإشكالية

(1) انظر معجم المعاني الجامع:http://cutt.us/z3psh

(2) انظر: د.محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2004، ص 85- 84، 106.

الأساسية محل الدراسة، التي يمكن أن تتضح من خريطة للنماذج التاريخية المتقابلة للشرح الكاشف عن جوهر هذه الاختلافات سواء في فترات القوة أو الضعف، في دراسة شاملة مقبلة.

فلقد كانت المرجعية الإسلامية هي المنطلق في التنظيم الداخلي، ومن ثم تأسيس العلاقات الدولية على قواعد وأسس هذه المرجعية، منذ تأسيس دولة المدينة المنورة بقيادة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وإرساء قواعد الخلافة الراشدة، وتوالي نظم الخلافة الإسلامية. ومنها تلك القواعد الحاكمة لإرسال البعثات الدبلوماسية والرسل ووظائفهم، وعقد المعاهدات بناء على مؤتمرات أو مفاوضات(3).

ولهذا اختلفت التقاليد الإسلامية المتصلة بهذا المجال عن نظائرها الغربية؛ نظرًا لاختلاف المرجعيات سواء الدينية قبل وستفاليا 1648 التي كانت تشكل الدوافع والسلوك الأوروبي، أو بعد وستفاليا أي بعد الادعاء بأن مصلحة القومية وليس الدين هي المحرك. وإذا كانت الخبرة النبوية الشريفة كنسق قياس مرجعي تبرز الأبعاد القيمية التي تحكم التعامل مع "الناس" كفارًا أو أهل كتاب (من مرجعية إسلامية)، وإذا كانت خبرة الخلفاء الراشدين في هذا المجال أيضًا تؤسس على الخبرة النبوية وتمتد بها وتجتهد لبناء فقه جديد يستجيب لاختلاف السياقات الزمنية والمكانية، فإن خبرات التاريخ الإسلامي عبر العصور الإسلامية المتتالية (الأموية، العباسية، المملوكية، العثمانية) في فترات القوة والضعف، في إطار مركزية الخلافة أو صعود دور أمراء وسلاطين يحكمون أرجاءها في إطار عمليات الفتوح والاتساع أو عمليات السقوط والاسترداد (كما في الأندلس مثلاً)؛ هذه الخبرة الممتدة والمركبة حبلى بالنماذج والحالات الرشيدة، وفق الأصل القرآني والنهج النبوي، أو غير الرشيدة.

وحيث إن مفهوم السياسة والعلاقات الدولية في مرحلة التأسيس والبناء والصعود الحضاري الإسلامي السائد والمهيمن، طيلة عشرة قرون على الأقل وقبل النهوض الأوروبي الحديث، يختلف بوضوح عما ساد العالم الإسلامي بالتدريج منذ بداية الموجة الثانية من الهجوم الأوروبي الحديث على العالم الجديد وعلى قلب العالم القديم، **فستقتصر الورقة على خبرة القرون الخمسة الأخيرة التي شهدت الصعود الأوروبي الدولي في مواجهة تحدي الدولة العثمانية وفتوحها وهيمنتها الدولية حتى منتصف القرن الثامن عشر على الأقل، ثم اندماجها في نظام التفاعلات الأوروبية في إطار مرحلة دفاعها وتراجعها.**

(2)

وبالنظر إلى خريطة النماذج التاريخية الحضارية الغربية في فترة التأسيس والصعود الحضاري الحديث، وسياقاتها الإقليمية والعالمية والأمثلة الشارحة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- الانطلاق من علمنة السياسات الداخلية، منذ تأسيس الدول القومية العلمانية؛ ومن ثم علمنة العلاقات الدولية ابتداء من مؤتمر ويستفاليا مرورًا بمؤتمر فيينا وإدارة التوازنات على القارة الأوروبية ثم مؤتمرات التنافس الاستعماري وتقسيم

(3) انظر في هذا:

- د. أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام، في: د.نادية مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 (الجزء الخامس).
- د. عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، في: د.نادية مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (الجزء السادس).
- فاروق حمادة، البعثات الدبلوماسية في العهد النبوي وأثرها في التشريع الدولي، ضمن أعمال ندوة "التشريع الدولي في الإسلام"، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط الأولى، 1997م.

المستعمرات بين القوى الكبرى الأوروبية المتنافسة على الهيمنة العالمية، وصولاً إلى مؤتمرات تسوية آثار الحرب العالمية الأولى.

2- وخلال هذا المسار تبلورت السمات التالية:

- مساندة الحركات القومية الأوروبية أو غيرها من عدمه ليس احترامًا لحقوق الشعوب ولكن وفقًا لحسابات صراع مصالح القوى وتوازناتها، وللأسف تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار والأمن والسلم، والمقصود طبعًا ذلك الخاص بالدول والنظم والأُسَر الحاكمة المهيمنة وليس الشعوب أو الدول المنهزمة.
- تقسيم الدول وترسيم الحدود بينها أو إنشاء دول جديدة أوروبية أو غيرها وفقًا للتوازنات ودون مراعاة لوحدة الشعوب أو الأمم. وذلك خلال إدارة التوازنات الأوروبية على القارة أو خلال عملية التنافس الاستعماري الدموية على أراضي وثروات شعوب العالم، ابتداء من اكتشافات العالم الجديد وحتى استعمار قلب العالم القديم -أي العالم الإسلامي.
- تقنين هيمنة مجموعة من الدول على السياسة الدولية في مواجهة مجموعة أخرى من الدول، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الشعوب والأمم وحقوقها القومية أو الدينية أو الإنسانية بما في ذلك الشعوب الأوروبية المسيحية ذاتها وليس فقط الشعوب الملونة وغير المسيحية.

بعبارة أخرى، فإن مجموع هذه السمات الكبرى السائدة على السياسات العليا وغيرها تجسد طبيعة النموذج الحضاري للتنافسات والتوازنات والصراعات الأوروبية—الأوروبية ومع غيرها من الحضارات، وهو النموذج الواقعي اللاقيمي اللاأخلاقي الذي يقدس الدولة القومية، والذي ينطلق من نموذج معرفي وضعي، مادي علماني. وأرادت هذه القوى أن تفرض هذا النموذج الحداثي العلماني على العالم خلال عملية الاستعمار الدموية؛ باعتباره النموذج العالمي الأصلح والأرشد للتنوير والتقدم والسلام.

3- وتتضح هذه السمات الكبرى للسياقات الإقليمية والعالمية، الأوروبية الغربية على ضوء أمثلة المؤتمرات الكبرى التالية: مؤتمر وستفاليا 1648، مؤتمر فيينا 1815، مؤتمرات تسوية الحرب العالمية الأولى وخاصة فرساي. وهي مؤتمرات ثلاثة كبرى برزت في مفاصل تاريخية أوروبية وعالمية مهمة، وكانت منطلقات لنظم دولية ونهايات لنظم أخرى، وانخرطت فيما بينها سلسلة من المؤتمرات "الأصغر"، تنفيذًا لاستراتيجياتها الكبرى.

➢ بالنسبة **لمؤتمر وستفاليا** 1648م(4)، فإنه يعتبر ختام سلسلة من الحروب امتدت ثلاثين عامًا بسبب الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية، بدأت حروبًا دينية ولكنها سرعان ما انتشرت وأصبحت حروبًا سياسية، دخلتها الدنمارك والسويد وفرنسا في مواجهة الإمبراطورية الرومانية، ولحفظ التوازن في أوروبا اضطرت الإمبراطورية إلى الدخول في مفاوضات انتهت بصلح وستفاليا، وأدى هذا الصلح إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تفتت الإمبراطورية الرومانية واستقلال بعض ولاياتها، وضم فرنسا منطقة الألزاس وبعض أجزاء اللورين، وظهور براندنبرج كدوقية كبرى تتزعم الحركة البروتستانتية.
- إقرار مبدأ التعايش بين الكاثوليكية والبروتستانتية، بل والتعايش بين الأديان، بحيث لا يصبح "الدين" سببًا في الحروب بين الدول.

(4) لمزيد من التفصيل راجع: د.محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 39، 40.

- الاعتراف بالولايات كدول ذات سيادة، وبالتالي تبلور النظام الدولي الذي تعتبر فيه الدول -وليس الإمبراطوريات- الركن الرئيس، مما مهد لظهور الدولة الإقليمية وتطور فكرة الدولة القومية ذات السيادة التي تحتكر استخدام العنف وعدم التدخل في شئونها.
- تدشين عهد جديد في السياسة الدولية يقوم على: احترام سيادة الدولة، والمساواة بين الدول بصرف النظر عن مذهبها الديني أو نظامها السياسي.
- وقوام هذا العهد الجديد مفهوم "توازن القوى" بين مجموعة الدول الأوروبية الرئيسية: بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وبروسيا، ويُقصد بذلك إقرار نوع من التكافؤ النسبي بين تلك الدول فلا تسيطر دولة واحدة أو ائتلاف على السياسة الأوربية، واختلف هذا التوازن من مرحلة إلى أخرى طبقًا لعلاقات القوى، ولعبت بريطانيا الدور الرئيسي في المحافظة على هذا التوازن. وكانت الإمبراطورية العثمانية ما تزال في مرحلة القوة وكانت طرفًا في التوازنات الأوروبية ولو بشكل غير مباشر، تشارك في المؤتمرات الدولية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما سبقت الإشارة.

➢ وكان **مؤتمر فينيا** 1815[5] نتاج السياقات الإقليمية الأوروبية منذ منتصف القرن السابع عشر؛ أي كان مفصلاً تاريخيًا مهمًا بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.

ومنذ ما بعد وستفاليا، وفي ظل نظام الدول القومية العلمانية المستحدث، اجتاح أوروبا عددٌ من الثورات العلمية والفكرية ثم الثورة الصناعية، وجميعها أدت إلى نشوء الظاهرة الاستعمارية واختلالات التوازنات الأوروبية بين الامبراطوريات القديمة (النمساوية — المجرية والبروسية والعثمانية) وبين القوى الكبرى الصناعية الجديدة بقيادة بريطانيا بصفة خاصة.

ثم مثلت الثورة الفرنسية 1789 نقطة تحول في مسار السياسات الأوروبية والدولية بصفة عامة؛ حيث مثلت تحديًا للنظم التسلطية الأوروبية ولنظام توازن القوى الأوروبي، ودفاعًا عن حقوق الشعوب في التحرر من استبداد الملكيات. إلا أن هزائم نابليون المتكررة —نتيجة تحالف قوى أوروبية لإعادة بناء نظام القوى في مواجهة سعي فرنسا للهيمنة- قد أدى إلى مؤتمر فيينيا لوضع أسس نظام توازن أوروبي جديد.

اجتمعت الدول المتحالفة مرة أخرى في فيينا، بعد هزيمة نابليون الثانية؛ وذلك من أجل ترسيخ أسس التسوية السياسية في أوروبا، وتم الاتفاق على ثلاثة مبادئ للتفاوض وهي:

1- إعادة الحقوق الإقليمية والسياسية للملوك وأمراء الدول المتحالفة بصرف النظر عن التطلعات القومية.

2- تعويض الدول المنتصرة بأقاليم جديدة.

3- إضعاف فرنسا حتى لا تعود إلى سياسة التوسع الإقليمي.

وعلى ضوء نتائج المؤتمر يكون قد نشأ نظام جديد في أوروبا يُعرف باسم "الاتفاق الأوروبي"، يقوم على التوازن بين القوى الكبرى في أوروبا بحيث لا تطغى قوة على أخرى، وضمان سيطرة المَلَكيات الأوروبية المنتصرة على السياسة الأوروبية وقمع الاتجاهات الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية. ويتضح أن ذلك النظام اهتم بالتوازنات الأوروبية وبإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل الثورة الفرنسية، ولم يهتم بالتطلعات القومية للشعوب الأوروبية، وتأثرها بأهداف الثورة الفرنسية ومبادئها.

---

(5) انظر: المرجع السابق، ص 61-66.

ومن ناحية أخرى، عبر القرن التاسع عشر، وفي ظل نظام مؤتمر فينيا، تصاعد التنافس الاستعماري الأوروبي في آسيا وأفريقيا، وارتبط هذا التنافس بالتوازنات على القارة الأوروبية بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبينهم وبين الإمبراطوريات التقليدية النمساوية والعثمانية، وسجل القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين انعقاد مؤتمرات أوروبية لتقنين المقاصات الاستعمارية – أي المساومات بين الدول الاستعمارية لاقتسام المستعمرات. وكان هذا التنافس هو سبب أساس من أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى[6]، ومن أهم هذه المؤتمرات مؤتمر برلين 1884–1885 حول أفريقيا، والاتفاق الودي 1904 حول شمال أفريقيا، واتفاق سايكس بيكو 1916 حول الشام، ومن قبلهم مؤتمر لندن 1840 حول مصر والشام.

فلقد اقتسمت هذه المؤتمرات وغيرها الأراضي والثروات ورسمت الحدود على حساب تقسيم الأمم والشعوب أو القبائل. وتمت المفاوضات والتقسيمات في إطار صراعات وتوازنات القوى الأوروبية من أجل الهيمنة على أوروبا والعالم. ومن ثم فإن تطلعات الشعوب سواء الأوروبية نحو الحرية أو الوحدة القومية، أو غير الأوروبية نحو الاستقلال والوحدة أيضًا قد تم إهدارها طوال القرن التاسع عشر على نحو قاد إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى[7].

- وكانت **مؤتمرات تسوية الحرب العالمية الأولى**[8] أيضًا نموذجًا ثالثا كبيرًا، وفي مفصل تاريخي آخر، لكيفية إهدار حقوق وتطلعات الشعوب الأوروبية والعربية لحساب توازن المصالح بين القوى الكبرى. فكانت تصفية الامبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية على حساب تقسيم شعوب وقوميات في البلقان وشرق أوروبا لحساب قيام دول جديدة (بولندا مثلاً)، أو إعادة ترسيم حدود دول أخرى (ألمانيا) وتقسيم جزء من الأمة الألمانية بين أكثر من دولة، ناهيك بالطبع عن إعادة التقسيم في الشام وكردستان بعد هزيمة الدولة العثمانية.

ولقد كانت هذه التسويات غير عادلة على النحو الذي جعلها تحمل بذور اندلاع حرب عالمية ثانية بعد عقدين من الزمان، ومرورًا بأزمة اقتصادية عالمية طاحنة دشنت آثارها وسهلت من صعود نظم فاشية ونازية في عقر دار العالم القديم وفي أقصى الشرق، وقادت جميعُها العالمَ إلى حرب دموية طاحنة.

**خلاصة القول**، على ضوء هذه النماذج من التاريخ الدبلوماسي الأوروبي يمكن القول: إذا كانت أدبيات التاريخ الدبلوماسي أو تطور التاريخ السياسي للعلاقات الدولية الغربية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تركز على عمليات وآليات إدارة الصراعات والتوازنات الرسمية العليا، فإن استدعاء ما يتصل بمصير الشعوب والأمم والقوميات والأديان، في أوروبا أو خارجها، يأتي ذكرُه في شكل أرقام عن الضحايا ومساحات الأراضي المستقطعة والثروات المهددة. وتظل الآثار الاجتماعية والفكرية تُستدعى من قبيل الاستثناء في الأدبيات التي تنحى منحًى أكثر معيارية من المناحي الواقعية الوضعية الصلدة التي تهتم بالهياكل والدول القومية أكثر من اهتمامها بأحد عناصر هذه الدول وربما أهمها وهو الشعب وتاريخه وهويته قبل تقسيم الأرض وممارسات السلطة والسيادة.

ومن ثم نجد أن الاتجاهات النقدية ما بعد الوضعية والواقعية (من قبيل ما بعد الكولونيالية –أي ما بعد الاستعمار– ودراسات مقاومة الهيمنة) أكثر اهتمامًا بتواريخ الشعوب والأمم ومعاناتها في ظل صراعات القوى والمصالح. ولكن يظل للتواريخ الجزئية أو الكلية المعاصرة عن العالم الإسلامي، تميزها في استدعاء الأبعاد الدينية والاجتماعية والفكرية في كل من دوافع وآليات وآثار

(6) انظر د.سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.

(7) انظر التفاصيل في آسيا وأفريقيا والقضايا العثمانية والوطن العربي، في: د.محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 175 – 246.

(8) انظر تفاصيل هذه التسويات ونتائجها وصولا إلى الحرب العالمية الثانية، في: المرجع السابق، ص 283 – 387.

الحروب الكبرى ثم التدخلات الخارجية في ظل الاستعمار وما بعده. وتقع المؤتمرات الدولية الاستعمارية الكبرى في قلب هذه التحليلات.

(3)

وعلى ضوء دلالات النماذج التاريخية السابقة حتى أوائل القرن العشرين يمكن استدعاء خبرات ونماذج **الذاكرة التاريخية المعاصرة عبر القرن العشرين** وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى نماذج العامين الأخيرين من هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (2017-2019).

وهي خبرات ونماذج وقعت بدورها في ظل سياقات دولية وإقليمية شكلت أنماط الحروب والتدخلات الخارجية في القضايا العربية، وفي قلبها أنماط من المؤتمرات الدولية الجزئية والكلية، التي عكست بدورها عملية صراع المصالح وتوازنات القوى على حساب حقوق الشعوب ومصالحها.

وتقدم لنا الذاكرة سيلا من هذه المؤتمرات يلزم رسم خرائط لها، وذلك بالنظر إلى أربعة أنماط من القضايا الكبرى التي واجهتها الشعوب العربية ومازالت حتى الآن وتتجدد مسائلها من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور السياقات الإقليمية والعالمية عبر هذا القرن. هذه القضايا هي: نمط التغيير الحضاري الداخلي، التبعية للنظام العالمي بعد انتهاء الاستعمار التقليدي، مشروع الصهيونية العالمية وعدوان إسرائيل، الوحدة أو التضامن الإقليمي وعبر الإقليمي.

والمراحل الفرعية التي مرت بها تفاعلات هذا القرن، والتي وسم كلا منها حدثٌ إقليمي وعالمي مفصلي شكَّل ملامح السياق الدولي لكل مرحلة، هي:

- **المرحلة الأولى– تصفية توازن القوى المتعدد التقليدي وتقسيم الأوطان العربية:**

تسويات حرب عالمية أولى، ضعف الدولة العثمانية وتفككها وتفكك الإمبراطورية النمساوية المجرية، بداية مشروع صهيوني تنافسي عالمي يزيح قوى كبرى قديمة ويبرز على السطح قوى جيدة، عالم جديد يتشكل، شعوب لم يتوقف سعيها للاستقلال بقيادة قوى وطنية وخاصة قوى إسلامية قادت الكفاح المسلح في حين اكتفت الوطنية العلمانية بالمفاوضات[9].

- **المرحلة الثانية– الحرب الباردة والثنائية القطبية والحرب الباردة العربية:**

نهاية حرب عالمية ثانية وتوازن قوى عالمي جديد، ظهور إسرائيل، صراع أيديولوجي عالمي وانقسام العالم إلى معسكرين، حركات الاستقلال العربية، وبداية الحرب الباردة العربية بعد موجة من الانقلابات العسكرية، هزيمة يونيو 1967 وتداعياتها الداخلية والإقليمية على الصراع العربي الإسرائيلي والصراعات العربية في ظل بداية الانفراج وتراجع الحرب الباردة[10].

- **المرحلة الثالثة– تصفية الحرب الباردة وصعوبات المقاومة الوطنية في ظل العولمة:**

الانفراج الدولي، وحرب أكتوبر وإعادة تشكيل نمط التحالفات العربية بعد أزمة البترول ثم بعد السلام المصري الإسرائيلي، والحرب الأهلية اللبنانية وضرب المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأراضي العربية، الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، توالي سياسات شد أطراف المنطقة بعيدًا عن الوحدة والاستقلال والحرية في ظل تنامي قوة إسرائيل، وظهور تهديدات جديدة للمشروع العربي من

(9) انظر مؤتمرات تسويات الحرب الأولى وسايكس بيكو.

(10) حول مؤتمرات تسويات الحرب ومؤتمرات إدارة صراعات الحرب الباردة المسلحة في العالم الثالث أو العالمية الخاصة بالأمن الأوروبي والتسابق على التسلح، أو إدارة الصراع العربي الإسرائيلي قبل وبعد 1956 و1967 و1973، أو إدارة الحروب الأهلية في اليمن ولبنان والسودان، والحرب العراقية الإيرانية، ...إلخ. انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق.

داخل الأوطان ومن جواره (الثورة الإيرانية)، بحيث لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي الصراع الأساس، ومن ثم تغيرت أنماط التحالفات العربية –العربية، والعربية الإقليمية.

وكانت المؤتمرات الدولية والإقليمية في هذه المرحلة كاشفة عن هذه التحولات؛ فعلى سبيل المثال: اتفاقية الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية وتداعياتها، ثم مؤتمرات فك الاشتباك، وصولاً إلى مؤتمر كامب ديفيد وتداعيات السلام المصري الإسرائيلي على القضية الفلسطينية، مؤتمرات الحوار العربي الأوروبي، والحوارات الأوروبية المتوسطية طوال الثمانينيات،...إلخ.

- **المرحلة الرابعة– نهاية الحرب الباردة وإعادة تشكيل النظام العالمي والنظم الإقليمية (1991– 2011)**[11]:

وكان لهذه المرحلة انعكاساتها شديدة الصعود على "العالم الإسلامي" والمنطقة العربية بصفة خاصة بجوارها الحضاري الإيراني والتركي وبعدائها مع "إسرائيل". وكان لعدد من المؤتمرات الدولية في هذه المرحلة دلالات كاشفة عما أضحى عليه التغلب الخارجي على الداخل وعلى الإقليمي لحساب مشروعات التجزئة والتبعية والصعود الإسرائيلي تحت رايات خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومعاداة السامية، والإسلاموفوبيا، وتهديد الحركات الإسلامية السياسية للديموقراطية والمدنية، وضرورة الإصلاحات الهيكلية الرأسمالية وفق أجندة صندوق النقد الدولي، وشراء الأسلحة الغربية مع تقييد الصناعات الحربية الوطنية...إلخ.

ومن نماذج هذه المؤتمرات: مؤتمر مدريد 1991، مؤتمرات التفاوض الإسرائيلي الأردني ثم الفلسطيني الثنائية، مؤتمرات الشراكة الأورومتوسطية، مؤتمرات الحرب الأهلية في السودان وحتى انفصال جنوبها، مؤتمرات ضد الوجود السوري وضد دور حزب الله في لبنان،... مؤتمرات استمرار حصار العراق وحتى العدوان عليها 2001، مؤتمرات حقوق الإنسان والمرأة في مواجهة التطرف الإسلامي وخاصة طالبان في أفغانستان، مؤتمرات ما بعد 2001 عقب العدوان على أفغانستان، مؤتمرات المحافظين الجدد في صعودهم في الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفهم مع مؤتمرات الايباك إعدادًا لاحتلال العراق بعد أفغانستان، مؤتمرات الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط ...إلخ، ومؤتمرات حوارات الأديان والثقافات بعد 2001.

وأضحت المنطقة العربية منذ الثورات ثم الثورات المضادة ثم الحرب على الإرهاب في قلب التدخلات العالمية شديدة التحالف مع نظم وقادة الثورات المضادة تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. **وقدمت السياقات الدولية والإقليمية (2011 – 2017) ملامح وسمات جديدة عن أنماط هذه التدخلات من أهمها ما يلي**[12]:

(1) تأخر فرض تسويات سياسية من أعلى على ساحات الاقتتال الغربي–العربي، وهو ليس هدفًا في حد ذاته حماية للمدنيين وإنقاذًا للأرواح أو الحيلولة دون التدمير الحضاري لأوطان بأكملها أرضًا وشعبًا وثقافة وأجيالاً قادمة ولكن الهدف هو شكل الخريطة الجديدة للنظم في المنطقة وخريطة علاقاتها الخارجية، والأهم وضع إسرائيل في المنطقة. ولعل إعادة تشكيل خريطة المنطقة وتوازنات القوى الكبرى حولها أضحى الشرط المسبق لإيقاف هذا الاقتتال، وفي قلب هذا التشكيل الجديد دور إسرائيلي سائد في المنطقة.

(2) ومن خصائص عملية إعادة التشكل منذ 2011 ضبابية الإجابة عن سؤال: من العدو للعرب؛ إيران أم إسرائيل أم الإرهاب أم الإسلام السياسي؟ هل العدو خارجي فقط أم داخلي أيضًا؟ وهذه الضبابية شديدة الخطورة بعد أن كان التوافق قائمًا حول كون إسرائيل هي العدو. وهو الأمر الذي ترتب عليه إعادة تشكيل التحالفات ليس في مواجهة إسرائيل (متشددين أم

(11) انظر: د.نادية محمود مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، في: أمتي في العالم "المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج"، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2017.

(12) انظر تفاصيل قضايا ومسائل هذا السياق في: المرجع السابق، ص 80 – 85.

معتدلين) ولكن تحالفات مع إسرائيل في مواجهة تحالفات ضد إسرائيل. ومن ثم أضحت إسرائيل عامل تدخل واضح في ساحات الصراعات الداخلية لمساندة طرف ضد طرف.

(3) الصبغة الطائفية الفجة والمعلنة بدون حياء سواء في سوريا أو العراق أو اليمن، والصبغة الانقلابية الأكثر فجاجة (التي تجمع بين صبغات أخرى) في مصر وليبيا واليمن. ولقد سبق صعود هذه الصبغة وانفجارها صعودًا إسلاميًا في بداية الثورات ثم استهدافًا لها من الثورات المضادة، وصولاً إلى أزمة المشروع الإسلامي الذي أضحى إجمالاً لصيقًا بالإرهاب، دون تمييز بين روافد هذا المشروع.

وبين الطائفية متعددة الأوجه وبين أزمة المشروع الإسلامي وأخونته أضحت الهوية المشتركة والوعي الجمعي بالذات الحضارية الجامعة في خطر شديد، على نحو يفل من عضد المقاومة الحضارية للتصهين والتجزأة والانحدار الحضاري والتبعية.

**ولقد أفرز العامان الأخيران (2017–2019)، اللذان تزامنا مع ذكرى مئويات عدة (وعد بلفور، نهاية الحرب العالمية الأولى، ثورة 1919 في مصر...) حالة انكشافية عن هذه الخصائص التي أضحت شديدة الوضوح وانحسرت عنها الضبابية والأسئلة.**

فمن ناحية: العدو المعلن رسميًا الآن هو إيران وليس إسرائيل، وأكثر الأدلة هو السكوت الرسمي عن كل ممارسات إدارة ترامب بل واللهث وراءها وإسرائيل لمزيد من التحالف في مواجهة إيران (مثلاً مؤتمرات القمة في السعودية 2016، ثم في رمضان 1440)، وبذا أضيف إلى الصراعِ السياسي الصراعَ الطائفي المقيت بين السُّنة والشيعة على نحو يزيد من تعقيد حالات الاقتتال الداخلي ويزيد من صعوبة تسوياتها في إطار منافسات دولية وإقليمية أكثر مقتًا، وفي المقابل تراجع من الخطاب الرسمي بل والنخبوي العربي الحديثُ عن العداء للصهيونية وإسرائيل من ناحية، وقفزت من ناحية أخرى كل خطابات التصهين التي لا تبرر إقامة العلاقات مع إسرائيل فقط ولكن التي تؤسس لشرعية وجود إسرائيل وتسكت عن تصفيه القضية الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى: استمرار الاقتتال الداخلي في اليمن وسوريا وليبيا، واتساع تداعياته الإقليمية التي تلعب فيها إسرائيل الآن دورًا واضحًا (المواجهة الإيرانية الخليجية ودور اليمن الحوثي فيها واتخاذها ذريعة للتصهين الخليجي، المواجهة الإيرانية الإسرائيلية على أرض سوريا، منذ أن استقر نظام بشار فالتفتت إسرائيل للوجود الإيراني بعد أن انتهى دوره في تثبيت النظام الدموي من جديد...).

ومن ناحية ثالثة: الإنهاك الداخلي لإيران بالعقوبات ليس الوحيد، فالإنهاك الداخلي لتركيا أيضًا مستمر منذ الانقلاب العسكري الفاشل وعلى نحو يقيد من إمكانيات وقدرات الحركة التركية دعمًا للمقاومات المستمرة ضد الثورات المضادة والإرهاب وتصفية القضية الفلسطينية، بل وتصفية الأساس الحضاري للوجود العربي: هوية إسلامية وتاريخًا وجغرافيا. وفي المقابل ينطلق الدور الإسرائيلي بقوة ظاهرة خلال العامين الماضيين، بعد أن ظل يراقب الثورات عند اندلاعها ويبني الروابط مع الثورات المضادة ويغذي الإرهاب.

ومن ناحية رابعة: اشتداد الخناق الداخلي والخارجي على روافد الحركة الإسلامية السلمية الحضارية التي تمثل عامود الخيمة في التوازنات مع مختلف الروافد الإسلامية الأخرى، والتي تمثل الدرع الواقية ضد "الإرهاب" الملتحف برداء الإسلام.

ومن أخطر أدوات هذا الخناق: الإعلام الذي نقل الإسلاموفوبيا من كونها ظاهرة يشهدها الغرب إلى عقر دار الدول العربية ذاتها. ومن ثم السعي إلى إعادة رسم الصورة الذهنية عن الإسلام وعما يجب أن يكون عليه المسلمون، بعيدًا بدينهم عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، محبوسين به في دُور العبادة أو منقطعين عنه بالإلحاد.

ومن ناحية خامسة: اتجاه صراع أو تنافس القوى العالمية منحى أحاديًا حادًا مع سياسات ترامب الهجومية والمنفردة على كافة الأصعدة، وتعدد المناورات والمقاصات المعلنة وغير المعلنة بين الولايات المتحدة وروسيا بصفة خاصة والصين وأوروبا، وتظل المنطقة العربية –كعهدها دائمًا– ساحة لاختبار هذه التوازنات والحسابات لحماية المصالح الخارجية، ومن ثم تظل تعاني من آثارها على حساب "الشعوب" وحقوقها.

ولم تحقق المؤتمرات الدولية المنعقدة طوال العامين المنصرمين (والتي يتناولها الملف) نتائج في التسوية بقدر ما تكشف في مجموعها عن حقيقة المؤتمرات كآلية دبلوماسية لإدارة الصراعات في ظل اختلالات توازنات القوى المخيفة بين رعاة المؤتمرات –من قوى كبرى أو عملائهم الإقليميين– وبين ممثلي النظم المنهكة الأكثر ميلاً للاستسلام والمواءمات لحسابات المصالح، حماية لأنظمتهم على حساب شعوبهم.

وعلى ضوء كل ما سبق، وأخذًا في الاعتبار التصاعد والتطور في آليات وأدوات ومبررات التدخلات الخارجية في المنطقة، كليًا وجزئيًا عبر القرنين الأخيرين على الأقل، ووصولاً إلى خبرة ما بعد الثورات العربية؛ يمكن القول إنه عبر الأعوام الخمسة الأخيرة (2014– 2019) من عمر الثورات المضادة والحروب في المنطقة أضحى تكرارُ المؤتمرات الدولية بوازع ورعاية خارجية ظاهرةً تمثل غاية في حد ذاتها أكثر من كونها وسيلة ناجعة لإيجاد حلول أو تسويات ولو مؤقتة توقف المجازر البشرية في ظل رعاية القوى المتصارعة على النفوذ والهيمنة وتحت ذرائع متعددة: الإرهاب أم إيران أم المقاومة أم صفقة القرن أم ماذا؟؟؟

والجدير بالذكر أن تراكم خبرة هذه الأعوام الأخيرة يبرز ملامح مهمة وأكثر انكشافًا عما ذي قبل، مقارنة بمشاهد 1991، 2001، 2011.

(4)

**على ضوء دلالات الذاكرة التاريخية ووصولاً إلى واقع الأعوام الأخيرة حول الصراعات العربية–العربية ونمط التدخلات الخارجية فيها، فإن خلاصة القول هي:**

إن التوجه العام التراكمي والمتصاعد هو تغلب الخارج بحلولٍ مفروضة وعجز الداخلي والبيني عن المبادرة الفاعلة، فضلاً عن التردد والتأرجح ومن ثم عدم الحسم في الوصول إلى تسويات.

ذلك لأن معايير المصالح الضيقة للحكومات والنظم في الداخل، ومعايير حسابات التوازنات بين القوى الخارجية على نحو واقعي فج، هي الحاكم الأساس. ولذا تستمر الأزمات وتتجدد مسائلها بلا حلول حاسمة، مع خروج هذه الأزمات ثم دخولها من اتفاق فاشل إلى آخر. ولهذا تظل كافة القضايا مفتوحة بل وتمر بدوائر مغلقة، وتتجدد انفجاراتها في أردية جديدة، ويظل جوهر القضية قائمًا، سواء قضايا صراع تقليدية أو قضايا عالمية جديدة (مثل البيئة والفقر والجوع والتنمية والتمييز النوعي أو العنصري... والكراهية، وحوارات الأديان والثقافات وحقوق الأقليات أو السكان الأصليين، أو اللاجئين أو المرأة والطفل والمعاقين والمهمشين...).

ناهيك بالطبع عن الصراعات الممتدة ذات الجذور التاريخية والدينية أو العرقية والتي سرعان ما تنفجر دمويًا في جولة لتهدأ بعد ذلك ظاهريًا في جولة أخرى... والخاسر في ذلك كله الشعوب، على حساب العمران والعدالة والإنسان، والفائز في المقابل قوى الرأسمالية العالمية ومجمعات الصناعات العسكرية والدوائية والمعلوماتية.

إن العالم في ظل العولمة المعاصرة يدخل في دائرة متشابكة من المؤتمرات اللانهائية اللاهثة متعددة المستويات والقطاعات والمراحل، والتي تبدو أنها أضحت غاية في حد ذاتها بل من طبائع الأمور في عالم متعولم يدَّعون أنه أضحى قرية صغيرة. ولكن واقع وخبرة هذه المؤتمرات؛ الإقليمية أو العالمية، النوعية أو الكلية، تكشف أن الأزمة الرأسمالية العالمية في استفحال؛ حيث تظل الأبعاد المادية

النفعية الاستهلاكية تتحكم في القلة المالكة لعناصر القوة في العالم على حساب الأبعاد القيمية الأخلاقية الإنسانية، بل واعتبار هذه الأخيرة عائقًا أمام الاستقرار والسِلم من وجهة نظر هؤلاء الأقوياء.

إنه النظام العالمي المعاصر وفي قلبه النظام الرأسمالي الغربي العتيد، يكافح بقوة من أجل استمرار هيمنته العالمية في مواجهة مراكز القوة العالمية الصاعدة الرأسمالية أيضًا للأسف ولكن غير الغربية، وفي مواجهة مراكز المقاومة العالمية المنبثقة عما يسمى " Global south" سواء في شكل مسلح أو فكري أو مدني حقوقي عبر قومي وعالمي.

وإذا كانت مؤتمرات عالمية كبرى بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية قد حسمتا نهاية نظام الإمبراطوريات القديمة ابتداءً ثم أرست نظامًا عالميًا جديدًا منذ 1945، إلا أن الأصعدة الإقليمية الأوروبية وغير الأوروبية عبر العالم ظلت وما زالت تشهد تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة والثنائية القطبية ابتداء ودشنت مرحلة تالية من التفاعلات يُعاد فيها تشكيل توازنات العالم، وبقدر ما حسمت بعض المؤتمرات –ولو مؤقتًا– حالة التحولات في وسط آسيا، والبلقان وأمريكا اللاتينية مثلاً، فإن القلب العربي ما زال يقاوم منذ 1991 مشروع سايكس بيكو ثانية، وفي نهاية العقد الثاني من الألفية ما زالت كل الاحتمالات مفتوحة، والحقيقة الوحيدة المؤكدة هي أن سلسلة المؤتمرات طوال العقد وخلال العام 2018- 2019 لم تحسم الاقتتال العربي–العربي تحت رعاية خارجية، بل إننا نواجه احتمال انفجار حرب إقليمية مفتوحة في ظل تصاعد المواجهة الإيرانية– الخليجية– الأمريكية منذ عدة أشهر وصولاً إلى أزمة المواجهة حول ناقلات النفط في الخليج وبحر العرب. ولم يستطِع طرف أن يفرض إرادته على الآخر حتى الآن ليستسلم ويقي الشعوب نيران الحرب. والأخطر أن هذه التهديدات قد تكون غاية في حد ذاتها لجذب الأنظار عن المؤامرة الصريحة المعلنة تحت اسم "صفقة القرن"، والتي بدأ تدشينها علنًا وبفجاجة في مؤتمر المنامة في 2019/6/25. بل ولعل انعقاد هذا المؤتمر في هذا التوقيت بعد سلسلة مؤتمرات الرياض للاستعداء على إيران وبعد فشل سلاسل مؤتمرات التسوية السياسية لليمن وليبيا وسوريا، هو غاية في حد ذاته لإعلان فرض الإرادة الإسرائيلية بتعاون مع الصهاينة العرب.

**وأخيرًا: إن المؤتمرات الدولية، تحت رعاية قوى خارجية ذات مصالح متصارعة وتسعى إلى الحفاظ على قواعد سيطرتها التاريخية وتجديدها، ليست هي الوسيلة لإيجاد حل لأزمات المنطقة. ولكنها ستظل جاثمة على صدور الشعوب مثيرة للآمال الزائفة، ولن يتغير السيناريو إلا حين تفرض مقاومة الشعوب إرادتها** وتجد مؤتمرات مضادةً تعكس إرادات القوى المدنية عبر القومية والعالمية، المساندة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، والمقاوِمة للهيمنة والعنصرية والاستبداد والفساد بكافة أشكالهم؛ مثل مؤتمرات العولمة المضادة، ومقاومة العنصرية، والحوارات، وحقوق الإنسان، ومقاطعة إسرائيل، والمقاومة للصهيونية.

**ولكن يظل السؤال: أين المؤتمرات العربية– العربية الناجزة الفاعلة؟ أين مؤتمرات وفعاليات المقاومات العربية الحضارية المدنية السلمية، جنبًا إلى جنب مع صمود المقاومات المسلحة ضد إسرائيل وضد كل الاحتلال الأجنبي لأرض عربية ومسلمة؟**

إن زخم "المؤتمرات الشعبية" المفتوحة المستمرة بلا دأب لعدة شهور في السودان والجزائر وغزة وأخيرًا في عدة مدن عربية وإسلامية وأجنبية ضد صفقة القرن وضد مؤتمر المنامة، لَيحملُ في طياته بعض مؤشرات الأمل أن دورة الثورات المضادة والتصهين العربي (تحت راية الحرب على الإرهاب) لابد أن تقارب نهايتها لتبدأ دورة ثورات جديدة للتغيير الحضاري، وفق قواعد ومبادئ المرجعية الحضارية للأمة بكل شعوبها وتوجهاتها ومذاهبها من أجل العمران والعدالة حمايةً للإنسان، فردًا وجماعة وأمة.

وإذا كانت الذاكرة التاريخية الحضارية الغربية الحديثة قد قدمت لنا مشاهد واقعية فجة، فإن القراءة في الذاكرة الحضارية التاريخية الإسلامية لابد أن تقدم لنا وجهًا آخر لعملة العلاقة بين صراعات وتوازنات القوى وبين مصالح وحقوق الشعوب والأمم؛ أي

الوجه العمراني الإنساني الذي وإن لم ينبنِ على ضعف أو تخاذل إلا أن عناصر قوته كانت حامية راعية لحقوق الشعوب وحامية ومحافظة على التعدد والتنوع والتعارف والتداول والتدافع الحضاري؛ هكذا تقول لنا تواريخ فتوحنا منذ بداية الرسالة وحتى بدأ التراجع، مقارنة بتواريخ كشوفهم واستعمارهم الدموية[13].

والحمد لله.

*****

(13) انظر على سبيل المثال: توماس أرنولد، الدعوة إلي الإسلام. ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، النهضة المصرية، القاهرة، 1970.

وحول الفتوح الإسلامية، انظر: ميشيل بوازار، إنسانية الإسلام، ترجمة عفيف دمشقية، بيروت: منشورات دار الآداب، 1983م.

وحول المقارنة بين نمط الفتوح العثمانية الحضارية والحروب المضادة النمساوية المجرية في البلقان، انظر: د.محمد أرناؤوط، الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، دار البشير للنشر، عمان، 1993.

# المنطقة العربية في المؤتمرات الدولية




# الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات

عبد الرحمن فهيم(*)

**مقدمة:**

يشهد العالم العربي تحولات كبيرة وخطيرة خلال العقد الأخير؛ وتعصف بدوله ومجتمعاته أزمات طاحنة تتقلَّب بين الثورات والثورات المضادَّة والأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتصل إلى مستوى إعادة رسم خريطة المنطقة وإعادة بناء نظامها وفق توازنات جديدة تقف على رأسها أقطار غير عربية، ومشروعات غامضة من قبيل صفقة القرن وتكوين "ناتو عربي" وسط تدخُّلات ثقيلة من أطراف دولية وإقليمية متعدِّدة.

وقد تجلَّت هذه الحالة في العام الأخير عبر عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناولت قضايا العرب في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وكانت الأزمة الليبية أحد مراكز الاهتمام بساحة تلك المؤتمرات عبر محاولات دولية ومبادرات إقليمية للتوصُّل إلى حلٍّ ينهي الصراع في البلاد، وكان آخر المؤتمرات «مؤتمر باليرمو» الذي استضافته مدينة باليرمو الإيطالية في 12 و13 نوفمبر 2018، بخصوص الأزمة الليبية، للوصول لاتفاق جديد لتوحيد الليبيِّين؛ على غرار "اتفاق الصخيرات" و"اتفاق باريس"، وقد انعقد هذا المؤتمر على مشهد ليبي متأزِّم بفعل العديد من الأحداث والتفاعلات، كان منها تأثير الصراع الداخلي حول الشرعية السياسية والاستحقاقات الدستورية، وتداعيات طموحات "خليفة حفتر" العسكرية، بالإضافة لوجود ثلاثة مؤسسات تتنازع الشرعية فيما بينها متمثلة في المجلس الرئاسي الليبي برئاسة فايز السراج والمجلس الأعلى للدولة برئاسة خالد المشري وبرلمان طبرق برئاسة عقيلة صالح، والتي مثَّلت أحد مخرجات اتفاق الصخيرات، هذا من جانب. ومن جانب آخر، يأتي الصراع مع قوى الثورة المضادَّة بالداخل والخارج وتدخُّلات الدولة الداعمة للثورات المضادة وعلى رأسها الدول العربية الثلاث: السعودية والإمارات ومصر، بالإضافة لتشابك الشأن الليبي مع مصالح الاتحاد الأوربي عمومًا وإيطاليا وفرنسا خصوصًا، وقد أحاطت تلك المؤثِّرات والتفاعلات بمؤتمر باليرمو؛ ليُثير هذا المشهد العديد من التساؤلات حول: ما مضامين ودلالات "مؤتمر باليرمو بإيطاليا" وانعكاساته على تحولات المشهد الليبي؟ وهل يتضمَّن تسوية حقيقية للصراع بين أطراف النزاع الليبي وحلًّا لأزمة ليبيا السياسية؟ وما مدى تعبيره عن مصالح وأهداف الشعب الليبي في استقرار وأمن وحرية وتنمية واستقلال؟ وهل يتضمن ترتيبات لصالح القوى العربية وغير العربية ومصالحها –سواء الإقليمية منها أو العالمية– بما يتعارض مع المصالح الليبية؟

وسيناقش هذا التقرير أولًا– تطورات الأزمة الليبية والعوامل الداخلية المؤثِّرة عليها، ثانيًا– العوامل الخارجية المؤثِّرة عليها، ثالثًا– المسار الدبلوماسي بالأزمة الليبية وجدوى المؤتمرات الدولية خاصة مؤتمر "باليرمو".

**أولًا– تطورات الأزمة السياسية بليبيا وأهم فواعلها بالداخل**

منذ دخول ليبيا في أجواء الربيع العربي عقب الإطاحة بنظام القذافي؛ دخل المسار الانتقالي عدَّة منعطفات –تمثَّلت في الانقسام السياسي والانفلات الأمني– عقدت عملية التحول نحو الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة والبدء في عملية ترميم لمؤسسات الدولة المنهارة، وتنوَّعت أسباب ذلك بين صراعات الداخل حول شرعية

(*) باحث في العلوم السياسية.

المؤسسات وإدارة القطاعات المعيشية وتدخُّلات الخارج من تحالف الثورات المضادة والقوى الإقليمية والدولية المعنيَّة بالشأن الليبي. وأحد أبرز وجوه الانقسام تجلَّى في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة، إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج غربي البلاد، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني جهة الشرق، وزادت حدَّة الأزمة بوجود العشرات من المليشيات والقوات المسلَّحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها، وأثَّرت على الاقتصاد والخدمات العامة، وقطاع الصحة العمومية. وتتجسَّد أطراف الأزمة داخليًّا في عدَّة جهات متنازعة حول الشرعية السياسية[(1)]:

1- حكومة الوفاق الوطني وهي معترف بها دوليًّا، يقودها فائز السراج.

2- الحكومة المؤقتة والتي انبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني وغير معترف بها دوليًّا من قبل الأمم المتحدة.

3- خليفة حفتر، الذي أطلق بمنتصف مايو 2014 عملية عسكرية سمَّاها "كرامة ليبيا" ضد مجموعات وصفها بـ"الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقًا إلى العاصمة طرابلس، وقدَّم حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بالإرهاب.

4- مجلس النواب والذي انتُخب في 25 يونيو 2014، وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أغسطس 2014، وفي نوفمبر 2014، نزعت المحكمة العليا الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني.

5- الجماعات والمليشيات المسلحة، حيث أدَّى تكدُّس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مُسلَّحة مَحلية تختلف انتماءاتُها وولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطئ قدم لها في البلاد.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي يدعم رسميًّا الحكومة الانتقالية بطرابلس، إلا أن هناك حالة من الانقسام الإقليمي والدولي تجاه أطراف الأزمة الليبية، حيث نجد أن دولًا إقليمية كمصر والإمارات والسعودية يدعمون حفتر بقوة، وتُظهر دول أخرى تناقضًا في مواقفها، منها فرنسا والتي تدعم حفتر على الأرض، بالرغم من أنها تُصرح بدعم حكومة الوفاق والمسار الأممي، بالإضافة لدعم مُتذبذب من الرئيس الأمريكي ترامب لحفتر ودعم روسي دبلوماسي لحفتر. يأتي كل ذلك وسط محاولات دولية لحلِّ الأزمة الليبية، ورأب الصدع بين الفرقاء، والتي كان ضمن حلقاتها البارزة المؤتمر الدولي الذي استضافته مدينة باليرمو الإيطالية يومي 12 و13 نوفمبر 2018، بمشاركة أطراف ليبية من الداخل والخارج.

وتحمل الأزمة الليبية عدَّة عوامل مؤثِّرة بتفاعلاتها والتي بالضرورة ستؤثر في أيِّ مسار سياسي أو دبلوماسي للوصول لاستقرار سياسي للأزمة الليبية، وسنجد أن تلك العوامل متضافرة فيما بينها بشكل معقَّد وذلك يرجع لكثرة الفاعلين داخليًّا وخارجيًّا وتضارب مواقفهم، ومحور البحث هنا حول الفاعلين بالداخل:

**أ. خيار حفتر الوحيد:**

لم يُخْفِ خليفة حفتر في مرات عديدة على المستويين الرسمي والعملي رغبتَه في تجاوز الحلول السياسية والاستحقاقات الانتخابية باللجوء للحل العسكري لحسم المعركة على الأرض، وكان آخرها الحملة العسكرية التي

(1) كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، 10 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/31yf3WE

يشـنها الآن علـى العاصـمة طـرابلس بالـرغم مـن كافَّـة التعهُّدات واللقاءات التي جمعت بينه وبين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج بحضور مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة.

فنجد أنه من جملة تصريحاته أنه لا يؤمن سوى بخيار وحيد لإنهاء الصراع السياسي بليبيا وهو الخيار العسكري، وأن أي تصريحات له خلاف ذلك إنما تأتي من قبيل المراوغة والتلاعب، وذلك يظهر من خلال تصريحاته متضاربة الإشارات.

فتارة يصرّح برفض الانتخابات الليبية التي كانت ستعقد في 25 يونيو 2014[1]، وتهديده لحكومة السراج باجتياح طرابلس[2]، وأنه يرفض الانتخابات في ظل وجود المفوضية العليا للانتخابات بطرابلس[3]، ثم يعود ليصرّح في 29 ديسمبر 2017 بأن الجيش يدعم الانتخابات حلًّا وحيدًا للأزمة الليبية وأنه يمارس ضغوطًا من أجل إجرائها[4].

ثم رفض حفتر عرضًا سرِّيًّا من فائز السراج يقضي باقتسام السلطة مناصفة بين الطرفين، وأبلغ مبعوثه بأنه لا يعترف بشرعية وجوده من الأساس[5]، ثم دعا حفتر أنصاره إلى الالتفاف حول قواته وعدم الاعتراف بالانتخابات[6]، ثم طالب بتأجيل مسألة الانتخابات ووضع الدستور[7]، وفي وقت لاحق صرَّح السراج بأنه اتَّفق مع حفتر على عدم إطالة الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات قبل نهاية 2019، بالإضافة إلى توصُّلهم لاتِّفاقٍ نصَّ على تشكيل مجلس عسكري أعلى يتكوَّن من ثلاثة أعضاء، وجرى التوافق على رئاسة حفتر له، وكان ذلك خلال لقاء جمع السراج بحفتر في أبوظبي برعاية بعثة الأمم المتحدة لليبيا[8].

لكن حفتر حطَّم كل تلك التفاهمات بحملته الأخيرة على طرابلس، وقد عزَّز موقفه ما أعلنه البيت الأبيض (في

(1) حفتر يرفض الانتخابات الليبية المقررة في 25 يونيو، الجزيرة مباشر، 26 مايو 2014، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/31mjq79

(2) انظر الآتي:
- حفتر يبلغ القاهرة رفضه الانتخابات الليبية والسيسي يحذره، العربي الجديد، 14 ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2I6PELV
- منظمة حقوقية: حفتر يرفض الانتخابات لضمان بقائه في السلطة، القدس العربي، 14 ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2WZMv91

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر الآتي:
- حفتر يرفض الانتخابات في ظل وجود المفوضية بطرابلس، قناة العالم، 23 ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/31kmYHb
- المسماري: مطالبة حفتر بالانتخابات لا تعني سعيه إلى السلطة، الشرق الأوسط، العدد 14270، 23 ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2X6zaMs

(4) حفتر: الجيش يدعم الانتخابات حلًّا وحيدًا للأزمة الليبية، الشرق الأوسط، 29 ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2Zgny6Q

(5) خالد محمود، حفتر يرفض عرضًا من السراج لاقتسام السلطة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14363، 26 مارس 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2WtsJOT

(6) كلمة المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي عقب وصوله إلى ليبيا، فيديو منشور على موقع يوتيوب، الدقيقة 5:18، 26 أبريل 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/31qztka

(7) قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر يرفض الانتخابات والدستور، فيديو منشور على موقع يوتيوب، 7 سبتمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2WqAyEZ

(8) انظر الآتي:
- السراج: اتفقت مع حفتر على إجراء الانتخابات قبل نهاية 2019، وكالة الأناضول، 6 مارس 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/31gBTSu
- عبد الرحمن أسعد، كواليس الاتفاق الليبي في الإمارات... حفتر يستولي على السلطة العسكرية، الخليج أونلاين، 6 مارس 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2WxYADa

19 أبريل 2019) عن مكالمة جرت بين ترامب وحفتر – في الوقت الذي تشن قواته هجومًا للسيطرة على العاصمة الليبية– يدعم فيها جهوده في مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا"[1]، بالإضافة لترحيبه هو ومستشاره جون بولتون بفكرة استيلاء حفتر على العاصمة طرابلس، معقل حكومة الوفاق، التي تؤيدها واشنطن رسميًّا أيضًا! حيث تبجَّح حفتر لكبار المسؤولين الأمميِّين بأن بولتون أعطاه الضوء الأخضر للهجوم، بشرط تنفيذ العملية بسرعة[2]، وكل ذلك منح حفتر الجرأة والرغبة الجامحة للاندفاع نحو الحلول العسكرية والمماطلة والرفض لمسار المفاوضات والمسارات الديمقراطية كما دلَّت عليه معظم تصريحاته بذلك والتي عززها المحيط الدولي والإقليمي الداعم له، وما أكده عمليًا على الأرض بالحملة العسكرية التي يشنها حاليًا على العاصمة طرابلس. ومع إخفاق حملته في السيطرة –حتى الآن– على طرابلس فقد وضع ذلك الإدارة الأمريكية في حرج؛ التي صرَّحت بأنها تراجع موقفها من دعم لحفتر، وأن هناك دولا ضلَّلته بخصوص هجومه[3].

**ب. السراج المتباطئ:**

أثبتت الأحداث الأخيرة للسراج أن حفتر غير جدير بالثقة على الإطلاق وأن فرص كبح جماحه بترضيات سياسية ضئيلة جدًّا، فرغم محاولاته تقديم امتيازات سياسية وعسكرية لحفتر إلا أن الأخير هدم كل تلك المحاولات بحملته على طرابلس حتى وصفها السراج بالخيانة[4]، وفي هذا الصدد فالسراج يتحمَّل قدرًا من المسؤولية عن تضخُّم قوة حفتر ونفوذه وذلك بسبب تقديراته في المواجهات التي تمَّت بين الطرفين، خاصة في معركة السيطرة على الهلال النفطي وتقديم الدعم اللازم لقوات حرس المنشآت النفطية الموالية لحكومة الوفاق في محاولاتها استعادة السيطرة على منطقة الهلال النفطي[5]، بالإضافة لليد المرتعشة التي أظهرها السراج أمام حفتر في الحملة العسكرية التي شنها على الجنوب، رافضًا التدخل بأي قوات ضد حفتر الأمر الذي سهَّل على حفتر السيطرة على أهم حقول النفط بالجنوب[6]، وأدَّى تباطؤ السراج في استفحال الأزمة السياسية، لتُطرح مشكلة أخري وهي سوء تقدير المواقف الحقيقية لأطراف الأزمة والاعتماد على اللقاءات والمؤتمرات –التي صارت حبرا على ورق– دون أي فاعلية حقيقية.

**ج. برلمان طبرق...غطاء حفتر السياسي:**

مثَّل وجود برلمان طبرق أحد الدعائم السياسية القوية لحفتر وترسيخ وجوده سياسيًّا في المشهد الليبي؛ حيث قام عقيلة صالح رئيس البرلمان بترقيته وتعيينه قائدًا عاما للقوات –أو ما يسمَّى الجيش الوطني الليبي– التابع للبرلمان[7]، ثم

(1) ترامب يؤَكِّد على دور حفتر "الجوهري" في مكافحة الإرهاب وتأمين النفط، موقع التليفزيون الألماني DW، نقلا عن المتحدث باسم البيت الأبيض، 19 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2QYsv16

(2) أمل ترامب خاب في حفتر، روسيا اليوم، نقلا عن صحيفة الجارديان، 8 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2ZiNkHD

(3) واشنطن تعترف بأن دولا ضللتها بشأن حفتر، الجزيرة نت، 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2ZYFKSV

(4) بيان رئيس المجلس الرئاسي حول التصعيد في منطقة الهلال النفطي، بيان رسمي، حساب حكومة الوفاق على تويتر، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2WDhDHi

5 أسامة على، الهلال النفطي في أتون الصراع الليبي، العربي الجديد، 20 يونيو 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2IhGpsx

6 السراج: لن نسمح بتصفية الحسابات السياسية في الجنوب الليبي، وكالة الأناضول، 5 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2MO5Upz

(7) تعيين حفتر قائدا للجيش الليبي بعد ترقيته إلى فريق، موقع التليفزيون الألماني DW، 2 مارس 2015، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2WU4GJj

ترقيته لرتبة مشير[1]، ورغم بروز عدَّة خلافات بين صالح وحفتر إلا أن علاقاتهما ما زالت متماسكة[2]، حيث رفض مقترحًا بإقالة رئيس البرلمان عقيلة صالح من منصبه من قبل بعض النواب المقربين من السراج وغسان سلامة، الذي كان قد أبلغ أعضاء في البرلمان أن المجتمع الدولي، وتحديدًا الاتحاد الأوروبي، لن يقبل باستمرار الشخصيات المدرجة على قائمة عقوباته وأن يتم الاتفاق على نقل مقر البرلمان من طبرق إلى بنغازي وانتخاب شخصية أخرى لرئاسته، بخلاف رئيسه الحالي عقيلة صالح[3]، علي الجانب الآخر وجه فايز السراج انتقادات إلى البرلمان قُبيل مؤتمر باليرمو لعدم احترام مسؤولياته بما كان متَّفقًا عليه في باريس[4]، وذلك يوضِّح حجم الدعم السياسي الذي يوفِّره كلا منهما -أي حفتر وصالح- للآخر في تحالف يُعقِّد من الأزمة السياسية!

**د. تصاعد أزمات أخرى:**

ثمة قضايا أخرى محلية تتعلَّق بالأزمات الناجمة عن غياب مؤسسات الدولة مثل الوضع الأمني الذي يقف عائقًا أمام أي مشاريع سياسية أو تنموية بليبيا، بالإضافة لأزمة إدارة ملف النفط وتعطُّل عملية إنتاجه بسبب الصراع الدائر بين حفتر وحرس المنشآت النفطية للسيطرة على الحقول النفطية، ومشكلة منافذ تهريب المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية؛ خاصة مع انهيار السيطرة على الحدود وضعف الرقابة عليها، فأصبحت تلك الأزمات سببًا ونتيجة في نفس الوقت لتدهور الأوضاع السياسية في ليبيا.

**ثانيًا- العوامل الخارجية المؤثرة على الأزمة الليبية**

1. دور القوى الإقليمية والدولية في المشهد الليبي:

أقام نظام القذافي علاقات ومصالح مع زعماء أوروبيِّين عبر عقود النفط وصفقات السلاح؛ ليتخلَّص من الضغوطات التي واجهها بسبب العديد من الأزمات بينه وبين الدول الغربية، وقام أيضًا بدعم الحملات الانتخابية لبعض الزعماء الأوربيِّين كما كان الحال مع الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي الذي دعم حملته الانتخابية بالرئاسة الفرنسية[5]، وكما صرح بذلك سيف نجل القذافي وأحمد قذاف الدم حول ذلك[6]، مما جعل من ليبيا ساحة صراع للفوز بثرواتها النفطية والنفوذ الاستراتيجي بشكل عام، وبرز تأثير التدخلات الخارجية في الشأن الليبي بشكل أكبر في الثورة الليبية التي أطاحت بنظام القذافي، وكذلك في المراحل الانتقالية، لذلك يمثِّل الشأن الليبي ساحة اهتمام وتدخُّل غربي كبير.

ولفهم طبيعة التدخلات الخارجية، نجد أن الدول التي تتدخل في الشأن الليبي يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية:

---

(1) ترقية خليفة حفتر إلى رتبة مشير، روسيا اليوم، 15 سبتمبر 2016، نقلا عن موقع البرلمان الليبي، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2x5RPZR

(2) خلافات حفتر وعقيلة صالح تتكشف بحفل عسكري، الجزيرة نت، 17 مايو 2017، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2L5LA0A

(3) خالد محمود، ليبيا: حفتر يرفض إطاحة عقيلة، الشرق الأوسط، العدد 14364، 27 مارس 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2F2j2RD

(4) السراج ينتقد «تدخلات سلبية» ويطالب بـ «موقف دولي موحد» في باليرمو، موقع صحيفة الحياة، 9 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2RgmRYo

(5) Financement libyen de la campagne de 2007 : Nicolas Sarkozy est mis en examen, lemonade, 21 mars 2018, available at: http://bit.ly/31KJN6K

(6) انظر الآتي:

- أحمد قذاف الدم: نعم، قدمنا أموالا لساركوزي، برنامج حوار على قناة فرنسا 24، فيديو منشور على موقع يوتيوب، 22 مارس 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2ZyqfRe

- Gaddafi's son, Saif al Islam welcomes Sarkozy arrest, offers evidence, africanews, 20 Marsh 2018, available at: http://bit.ly/2RogzWw

### القسم الأول– المنظمات الدولية والإقليمية(1)

لعبت هيئة الأمم المتحدة دورًا محوريًّا فاعلًا في الصراع الليبي؛ حيث أصدر مجلس الأمن عدَّة قرارات خوَّلت القوى الدولية استخدام القوة لإسقاط نظام القذافي، عبر فرض حظر جوي على نظام القذافي واستخدام القوة العسكرية لوقف قواته، مما ساعد الثوار والقوات التابعة لها في إسقاط النظام، كما دعم الاتحاد الأوروبي ثوار ليبيا وفرض حزمة عقوبات ضد نظام القذافي في ٢٨ فبراير ٢٠١١، كما ساهمت المحكمة الجنائية الدولية في الصراع الليبي وذلك عبر إصدارها مذكرات توقيف واعتقال للعقيد معمر القذافي وأركان نظامه، واستمرَّت الأمم المتحدة في القيام بدور رئيسي في الصراع الليبي بعد سقوط نظام القذافي كذلك، حيث رعت عمليات التفاوض بين الأطراف المتصارعة في ليبيا (مجلس النواب الليبي في طبرق تحت قيادة خليفة حفتر والمؤتمر الوطني العام في طرابلس تحت قيادة نوري بوسهمين)، وفي١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥ توصَّلت هذه المفاوضات إلى اتفاق "الصخيرات" في المغرب لوقف إطلاق نار بين الطرفين وتشكيل حكومة وفاق وطني برعاية الأمم المتحدة.

**دور حلف شمال الأطلسي "الناتو"**: أسهم تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا بشكل أساسي في انتصار الثوار وإسقاط نظام القذافي، بناء على تفويض من مجلس الأمن الدولي بفرض حظر للطيران وحماية المدنيين، وتزويد المقاتلين بالعتاد والسلاح وشن هجمات جوية وصاروخية أفقدت قوات القذافي قدراتها القتالية وأضعفت فاعليتها، وشارك في عمليات الحلف تحالف دولي ضمَّ 13 دولة ضمنها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، كما شاركت ثلاث دول عربية (غير أعضاء في الحلف) وهي قطر والإمارات العربية المتحدة والأردن. وأنهى مجلس الأمن ذلك التفويض بتاريخ 27 أكتوبر 2011(2). لذا فإن تأثير الناتو في مسار الثورة الليبية كان عاملًا خارجيًّا حاسمًا في أحداث الثورة.

### القسم الثاني– الدول الكبرى

ساهمت دول غربية كبرى في إسقاط القذافي على رأسها أمريكا وبريطانيا وفرنسا، نظرًا لما تمثله ليبيا من عمق استراتيجي لمصالحهم الاقتصادية في النفط الليبي، وإنهاء حكم نظام القذافي المزعج للأوروبيين، إذ ساهم البيت الأبيض وبدعم من القوى الغربية في استصدار قرار من مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ بفرض منطقة حظر جوي في ليبيا مع إمكانية استخدام القوى العسكرية، وتصدَّرت الدول الثلاث الكبرى عملية توجيه ضربات صاروخية لمواقع تابعة للقذافي معلنة بدء العمليات العسكرية في ليبيا والتي انتهت بأسر القذافي ومقتله ومقتل بعض أبنائه واعتقال وهروب البعض الآخر إلى الخارج وسقوط نظامه في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١١.

كما قامت روسيا بدعم حفتر المدعوم من قوى الثورة المضادة بالمنطقة، والذي تعيد موسكو عبره نسج روابطها القديمة بليبيا، عبر تبادل الزيارات بينه وبين المسؤولين والعسكريّين الروس، وحسب ما أوردت "The Sun" البريطانية أن العشرات من ضباط وكالة الاستخبارات العسكرية الروسية وعناصر من قواته الخاصة، لهم وجود بشرق ليبيا ويقومون بمهام تدريب ومراقبة وأن الاستخبارات البريطانية أخطرت حكومة بلادها أن روسيا نقلت قوات عسكرية وصواريخ إلى شرق ليبيا ليكون لها موطئ قدم هناك، وأن هناك قاعدتان عسكريتان روسيَّتان في مدينتي بنغازي وطبرق شرق ليبيا، تعملان تحت غطاء شركة روسية

(1) أثر التدخلات الخارجية على الأوضاع في ليبيا، برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة، 9 مارس 2014، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2RkfLlz

(2) خبير ألماني: التدخل في ليبيا غيَّر صورة الناتو في العالم العربي، موقع التليفزيون الألماني DW، 18 مارس 2012، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2wMFppH

عسكرية تسمى "فاجنر"[(1)]، بالإضافة للدعم الدبلوماسي له بأروقة مجلس الأمن مثل استخدام الفيتو الروسي ضد القرار البريطاني بإدانة هجوم حفتر على طرابلس[(2)].

وأثار المشهد الليبي صراعًا آخر بين فرنسا وإيطاليا الراعي الاستعماري طويل الأمد لليبيا، نتاج تضارب المصالح بين البلدين والنزاع حول الفوز بكعكة الثروات الاقتصادية الليبية، بالإضافة للتباين في أولوية التحديات التي تواجه كلا منهما من الأزمة الليبية، فبالنسبة لإيطاليا؛ مثَّلت ليبيا دومًا طموحًا استراتيجيًّا وصداعًا ديموجرافيًّا في الوقت نفسه، فمن ناحية الجغرافيا، تُعد إيطاليا أقرب بلد أوروبي لليبيا، حيث إنها تقع على بُعد مئات الأميال فقط من جزيرة صقلية، وعلى بعد 140 ميلا فقط من جزيرة "لامبيدوسا" الوجهة المفضَّلة للمهاجرين، ما يفرض على إيطاليا التعامل مع مشكلة الهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى أن روما أيضًا واحدة من أكبر مورِّدي الأسلحة للقذافي منذ رفع الحظر على توريد الأسلحة لليبيا أوروبيًّا عام 2004؛ حيث قدَّمت إيطاليا ما قيمته نصف مليار دولار من الأسلحة للنظام الليبي، ومع مرور الوقت كانت القيمة الاستراتيجية للعلاقة مع ليبيا تزداد ثقلا بالنسبة للإيطاليين.

وحيث تصدر ليبيا يوميًّا مليونًا و300 ألف برميل من النفط، فضلًا عن وجود احتياطيات الغاز والتي تقدر بـ 177 تريليون قدم مكعبة. وقد ذكرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من (48) مليار برميل إلى (74) مليار برميل، وبذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالميًّا في احتياطيات النفط الصخري والذي يبلغ (26) مليار برميل[(3)]، لترفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من (70) عامًا إلى (112) عامًا؛ لذا فإن ليبيا تمثل كعكة طاقة تثير لعاب شركات النفط الكبرى.

وبحلول عام 2011 كانت ليبيا تستأثر بـ 15% من نشاط إنتاج الهيدروكربونات لشركة إيني الإيطالية –التي تمتلك الحكومة الإيطالية حصة ذهبية تُقدّر بـ 30% من أسهمها– التي امتلكت في ذلك التوقيت عددًا من أصول الطاقة الرئيسة في ليبيا، بدءًا من خط أنابيب " Green Stream" في الغرب الليبي والذي يزود إيطاليا بنحو 15% من وارداتها من الغاز الطبيعي، إضافة إلى حصص مربحة في حقل البوري، وهو أكبر حقل بحري ليبي، وأيضًا حقول الوفاء والفيل النفطية في غرب وجنوب ليبيا.

أما بالنسبة لفرنسا، فكانت صاحبة أول صفقة أسلحة بين طرابلس وبلد غربي بعد رفع العقوبات تمامًا عام 2007، كما أن شركات الطاقة الفرنسية الكبرى وعلى رأسها عملاق الطاقة "توتال"؛ سيطرت على 14% من سوق النفط والغاز، بالإضافة إلى صعود طبقة جديدة من الصقور الفرنسيّين للحكم وفي مقدِّمتهم الرئيس الفرنسي الأسبق "ساركوزي" نفسه ووزير دفاعه "جان إيف لودريان"، وهؤلاء الصقور أكثر ميلًا لتعزيز التدخلات العسكرية في الخارج لحماية المصالح الاقتصادية والأمنية الفرنسية[(4)].

وقد ظهر غضب إيطالي من النفوذ الفرنسي أحاط المؤتمر بأجواء صدامية بين روما وباريس، وبدا ذلك من التراشق والتلاسن الإعلامي بين المسؤولين في الحكومتين، حيث يبدو أن محاولة "ماكرون" جمع الفرقاء الليبيِّين في

---

(1) Tom Newton Dunn, Russia sends troops and missiles into Libya in bid to enforce stranglehold on the West, The Sun, 8 Oct 2018, http://bit.ly/2x8scb1.

2 ميشيل نيكولز، دبلوماسيون: أمريكا وروسيا تقولان إنه لا يمكنهما تأييد دعوة لهدنة في ليبيا، وكالة رويترز، 19 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2IPZjWi

(3) سماء سليمان، مؤتمر باليرمو حول ليبيا، مجلة السياسة الدولية، 22 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2XonZvs

(4) محمد السعيد، بين فرنسا وإيطاليا...من يقضم كعكة ليبيا؟، موقع ميدان، 17 سبتمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2ZjiZc5

الإليزيه بمعزل عن روما في مايو 2018 قد استنفدت حدود الصبر الإيطالي؛ حيث صعدت حكومة "جوزيبي كونتي" اليمينية نبرة انتقاداتها لباريس إلى حدودها القصوى وعلى لسان المسؤولين الخمسة الأبرز في الدولة: "جوزيبي كونتي" نفسه ووزيرة دفاعه "إليزابيتا ترينتا"، ووزير الداخلية اليميني "ماتيو سالفيني" و"لويجي دي مايو"(*) ورئيس البرلمان الإيطالي "روبرتو فيكو"؛ حيث انتقدوا مساعي فرنسا لعقد انتخابات في ليبيا قبل نهاية العام الماضي، وأن باريس تقدم مصالحها الخاصة على مصالح الشعب الليبي بل وأوروبا نفسها، وأن ليبيا مشكلة خطيرة صنعتها فرنسا لبلادهم[1]، وأن باريس لا ترغب في تهدئة الأوضاع في ليبيا بسبب مصالحها النفطية في قطاع الطاقة وتضاربها مع مصالح إيطاليا[2]. واتهام باريس بإشاعة الفقر في أفريقيا والتسبُّب في تدفُّق المهاجرين بأعداد كبيرة إلى أوروبا[3]، ويبدو أن الغضب الإيطالي قد بلغ ذروته؛ حيث صرَّحت "إليزابيتا" بتحذير باريس من تدخُّلها في الشأن الليبي مؤكِّدة بأن بلادها هي الدولة القادرة على قيادة الدولة الليبية وأن القيادة بيد "إيطاليا" فيما يتعلَّق بالحالة الليبية"[4].

**القسم الثالث– الدول الرافضة للربيع العربي**

وهناك قسم ثالث له مطامع يريد تحقيقها عبر التدخُّل في ليبيا، والذي يتمثَّل في حلف الثورات المضادة والذي يضم: السعودية والإمارات ومصر، بالإضافة لدور كلٍّ من روسيا والصين في نفس الاتجاه، ويبني هذا الحلف تحركاته الدولية تجاه دول الربيع العربي على أساس رفض وجود تجارب ديمقراطية بشكل عام ورفض أي وجود سياسي للإسلاميِّين في السلطة.

ولم يعد خفيًّا حجم الدعم الذي يوفِّره ذلك التحالف لحفتر عسكريًّا وسياسيًّا، حيث انتهكت الإمارات حظر التسليح المفروض على ليبيا من قبل مجلس الأمن أكثر من مرة[5]، كما أنشأت الإمارات قاعدة جوية عسكرية لها بالجنوب الليبي لدعم تحركات حفتر[6]، بالإضافة للدعم الدبلوماسي عبر الضغط على الأطراف الليبية لصالح حفتر، حيث تلاعبت دولة الإمارات عبر نفوذها بحيادية المبعوث الأممي السابق برنادينو ليون حيث وعدته أثناء أداء مهمَّته مبعوثًا أمميًّا لليبيا بأن يكون رئيسًا لأحد معاهدها الدبلوماسية بأجر مغرٍ[7]، لتضمن ترتيبًا للشأن الليبي يخدم أهدافها فيه، فضلًا عن الدعم المصري وتبادل الزيارات بشكل مكثف مع مسؤولين مصريين أبرزها لقاءات مع الرئيس المصري وزيارة رئيس جهاز المخابرات المصرية لحفتر[8]، وكان قد سبقها زيارة لرئيس أركان الجيش المصري السابق[9]. وعلى نفس المنوال كان الدعم السعودي لحفتر،

(*) وهو نائب آخر لرئيس الوزراء الإيطالي وزعيم حركة 5 نجوم التي تحكم مع الرابطة اليمينية بزعامة ماتيو سالفيني.

(1) محمد السعيد، بين فرنسا وإيطاليا...، مرجع سابق.

(2) إيطاليا: فرنسا لا ترغب في استقرار ليبيا وتُفقر أفريقيا، الجزيرة نت: نقلا عن القناة التلفزيونية الخامسة الإيطالية، 22 يناير 2019، http://bit.ly/2WXF16s

(3) المرجع السابق.

(4) Giuseppe Aloisi, Ora la Trenta avverte la Francia: "In Libia la leadership è nostra", il Giornale, 26 July 2018, available at: http://bit.ly/2RjfZcV

(5) الأمم المتحدة: الإمارات انتهكت حظر التسليح على ليبيا، الجزيرة نت، 9 يوليو 2017، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2MS38Q5

(6) محمد الطاهر، هل للإمارات قاعدة جوية بشرق ليبيا؟، روسيا اليوم، 28 أكتوبر 2016، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2FfTh0c

(7) إحسان الفقيه، توظيف "ليون" في "أبو ظبي" يثير جدلًا حول دور الإمارات في ليبيا، وكالة الأناضول، 12 ديسمبر 2015، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2IU7pNK

(8) رئيس المخابرات العامة المصري يزور ليبيا ويلتقي حفتر، وكالة سبوتنيك، 28 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2RlARjG

(9) رئيس الأركان المصري يلتقي حفتر في القاهرة، وكالة سبوتنيك، 7 أغسطس 2017، متاح عبر الرابط التالي:

وكان آخر الأدوار السعودية بالأزمة الليبية ما أوردته تقارير دولية أن الحملة التي يشنُّها حفتر على العاصمة أتتْ بإيعاز ودعم سعودي[1]، حيث إنها بدأت بعد زيارة له للسعودية التقي فيها الملك سلمان وولي عهده.

لقد تباينت موقف الدول الداعمة لحفتر عن المسار الأممي، وذلك صعب من إمكانية أن تأتي الضغوطات على حفتر بأي نتيجة فعلية، وأحدثت شقًّا وتباينًا في الموقف الدولي من حفتر.

**القسم الرابع– دول الجوار الليبي**

يعد استقرار المشهد الليبي وإعادة بناء الدولة الليبية من أهم المصالح التي تسعى دول الجوار الليبي لضمانها، وإن اختلفت تصورات كل دولة عن الأخرى في تحديد مظاهر هذا الاستقرار وشكل الدولة، وذلك من أجل ضبط الحدود وعدم تصدير الأزمات، وقد بُذلت جهود تونسية وجزائرية من أجل احتواء الأزمة الليبية بالعديد من المبادرات بهدف تسريع عملية استعادة مؤسسات الدولة للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

**ثالثًا– المسار الدبلوماسي بالأزمة الليبية**

"دبلوماسية المؤتمرات المتعددة" هكذا يمكن تلخيص النهج الجديد للمجتمع الدولي على ما يبدو تجاه ليبيا[2]، حيث عزَّز الصراع والانقسام الحاد بين أطراف الأزمة الليبية، من اللجوء للخيارات المسلَّحة في إدارة الأزمة بينهما، وذلك استدعى تدخُّلًا أمميًّا ليحدث توازنًا يحدَّ من الخلافات الداخلية، عبر محاولات عديدة للحلحلة عبر المسارات الدبلوماسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- شهدت مدينة الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015 توقيع اتفاق بين أطراف ليبية، نصَّ على تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما رعت تونس في سبتمبر وأكتوبر 2017 مباحثات من أجل تعديل اتفاق الصخيرات.
- وفي مايو 2018، أشرفت فرنسا على مؤتمر للحوار الليبي، وحينها اتفقت أطراف الأزمة المجتمعة على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مع نهاية 2018؛ إلا أنها تأجَّلت بعد رفض أمريكي وروسي لجدولها الزمني في مجلس الأمن.
- «**مؤتمر باليرمو**»:

استضافت مدينة باليرمو الإيطالية، في 12و13 نوفمبر 2018، مؤتمرا دوليًّا حول الأوضاع في ليبيا، حضرته أطراف ليبية وإقليمية ودولية، في محاولة للوصول إلى خريطة طريق لإخراج ليبيا من الأزمة التي تعيشها الآن للدخول في التسوية السياسية، ووضع جدول زمني للانتخابات، وخطة للإصلاح الاقتصادي، وإعادة إطلاق العملية السياسية، والمشاركة في إنشاء مؤسسات الدولة، وهو ما يدعو للتساؤل حول دلالات المؤتمر وتداعياته في ظلِّ التنافس الإيطالي الفرنسي والصراعات الداخلية بين أطراف الأزمة الليبية.

وحضر المؤتمر عددٌ من زعماء الدول وكبار المسؤولين منهم: جوزيبي كونتي، رئيس وزراء إيطاليا، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، وديميتري مدفيديف، رئيس وزراء روسيا، وأحمد أويحيى رئيس وزراء الجزائر، وفؤاد أقطاي، نائب الرئيس التركي، وجان إيف لودريان، وزير خارجية فرنسا، ومحمد بن

---

http://bit.ly/2IPUPiK

(1) انظر الآتي:

– واشنطن بوست: محمد بن سلمان يشعل حربًا أهلية في ليبيا، شبكة رصد، 16 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:

http://bit.ly/2Wqe7Qy

- Editorial Board, Saudi Arabia's reckless prince fuels yet another civil war, Washington post, 15 April 2019, available at: https://wapo.st/2IqnPyE

(2) «دبلوماسية المؤتمرات الدولية» تسعى لحل الأزمة السياسية في ليبيا، الشرق الأوسط، العدد 13851، 30 أكتوبر 2016، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2Mx69Fq

عبد الرحمن آل ثاني، وزير خارجية قطر، وديفيد ساترفيلد، نائب وزير الخارجية الأمريكية ودونالد توسك، رئيس المجلس الأوروبي، وغسان سلامة، مبعوث الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين عن تشاد، والنيجر، واليونان، ومالطا، في حين حضر ممثلًا لليبيا كلٌّ من: رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، وقائد قوات الشرق خليفة حفتر، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح(1).

كان من أبرز أحداث المؤتمر موقف حفتر المتقلِّب منه، حيث إنه أعلن رفض حضور المؤتمر لحضور ممثِّلين عن تركيا وقطر(2)، لذا لجأت روما إلى عقد قمة أمنية مصغرة تناقش الوضع في ليبيا كمخرج لمقاطعة حفتر أعمال المؤتمر، الأمر الذي دفع نائب الرئيس التركي للانسحاب من المؤتمر بسبب إقصاء قطر وتركيا من حضور الاجتماع الأمني الرئاسي، والتقى خليفة حفتر بفايز السراج على هامش المؤتمر، وإن كان رفض المشاركة في الاجتماعات الرئيسية للمؤتمر، كما رفض الجلوس على طاولة المفاوضات مع القادة الإسلاميّين(3).

ومع اختتام أعمال المؤتمر أكَّد ثلاثة من قادة ليبيا المشاركين في المؤتمر في بيان "استنتاجات" المؤتمر الذي غاب عن صياغته خليفة حفتر، على سيادة ليبيا ووحدة واستقلال أراضيها، مع رفض الحل العسكري وتدعيم الحل السلمي للأزمة، ودعم خطة المبعوث الأممي، ومن ثم دعم عقد ملتقى وطني شامل بقيادة ليبية في بداية 2019 والحرص على التمثيل النسائي به وألا يكون الملتقي مؤسسة جديدة أو بديلة للمؤسسات الحالية. وإجراء انتخابات في

(1) سماء سليمان، مؤتمر باليرمو حول ليبيا، مرجع سابق.

(2) حفتر يقاطع مؤتمر "باليرمو" حول ليبيا لحضور ممثلين عن تركيا وقطر، العين الإخبارية، 13 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2IMkp86

(3) خليفة حفتر يلتقي السراج ويرفض حضور مؤتمر باليرمو، بي بي سي عربي، 13 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/2IJVOkk

ربيع العام نفسه، وتشجيع البرلمان على إصدار قانون استفتاء لإتمام العملية الدستورية. كما دعا البيان لبذل الجهود في مكافحة الإرهاب وبناء مؤسسة عسكرية موحَّدة تتمتَّع بالمهنيَّة والمسألة تحت الإشراف المدني. كما دعا البيان الختامي لنشر قوات عسكرية وأمنية نظامية بالعاصمة الليبية، وخروج المليشيات ونزع أسلحتها وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة(4).

## تقييم نتائج المؤتمر... مساعي للحل أم صراع مصالح؟

كان "مؤتمر باليرمو" بإيطاليا آخر المساعي الدبلوماسية لحلِّ الأزمة الليبية، وقد بدا كأحد أوجه الصراع على النفوذ بين روما وباريس بالساحة الليبية خاصَّة مع حجم الدعم الذي توفِّره باريس لحفتر، ومخاوف روما من رغبة باريس في خطف الأضواء في الملف الليبي ومحاولتها السيطرة على المسار الدبلوماسي عبر المؤتمرين المنعقدين بها.

بدا من تصريحات السراج التي سبقت مؤتمر باليرمو أنه من الصعب انتظار تغيير حقيقي تحدثه المؤتمرات والاتفاقات، وحضَّ السراجُ المجتمعَ الدولي على تبنِّي «نظرة موحدة إزاء الملف الليبي» في اجتماع باليرمو، في وقت سَدَّت الانقسامات فيه الطريق أمام إجراء انتخابات ليبية في ديسمبر الماضي، وفق الموعد الذي حدَّدته فرنسا والأمم المتحدة، وذكَّر بأن لقاءات دولية عُقدت سابقًا لإيجاد مخرج، لكنها لم تُفْضِ إلى نتيجة(5).

ورسميًّا انتهى مؤتمر باليرمو الإيطالي بشأن الأزمة الليبية، بنتائج لم تُصَغْ على شكل اتفاق، بل أُعلن عنها تحت مسمَّى "استنتاجات"، وقد حاولت روما استرضاء

(4) عاطف السعداوي، عروبة ليبيا التائهة بين باليرمو وباريس، آفاق عربية، العدد الخامس، فبراير 2019، (القاهرة: قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات)، ص 197.

(5) السراج ينتقد «تدخلات سلبية» ويطالب بـ «موقف دولي موحد» في باليرمو، مرجع سابق.

حفتر وإبداء انصياعها لمطالبه، لدرجة أن يسافر رئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي شخصيًّا إلى ليبيا في زيارة غير معلنة، لإقناعه بالمشاركة في المؤتمر، ثم ليحضر الأخير لساعات، ويقاطع أغلب أعمال المؤتمر"[1]. وقد كشفت أجواء المؤتمر عن خلافات عميقة وتضارب للمصالح بين الأطراف الليبية وبين الدول المعنية بالملف الليبي، واتَّضح ذلك من رفض بعض أطراف النزاع الجلوس على الطاولة ذاتها مع خصومهم كما فعل حفتر[2]، كما فضَّلت أطراف دولية مهمَّة في الملف الليبي كتركيا الانسحاب من المؤتمر، واختارت وفودٌ أخرى كالوفد الأميركي، التقليل من شأن المؤتمر، ولم تظهر حتى في الصورة الجماعية التي التُقطت للمشاركين[3]. وعلى ما يبدو فإن المؤتمر جاء في إطار حرب النُّفوذ الإيطالية الفرنسية، ومحاولة كل طرف فرض نفوذه على أكبر بلد إفريقي من حيث احتياطي النفط، فسعت إيطاليا للردِّ على المبادرة الفرنسية، في انقسام أوروبي حاد حول رؤى الحل وأولوية المسار السياسي وفقًا لعوائد ذلك المسار على كلٍّ منهما[4]، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت مخرجات مؤتمر باليرمو ستصب في مصلحة الشعب الليبي، أم أنه سيلقى نفس مصير اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) وإعلان باريس (مايو 2018)؟[5].

(1) أسامة علي، هل نجح مؤتمر باليرمو بشأن ليبيا أم فشل؟، العربي الجديد، 14 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2WH1XCJ

(2) خليفة حفتر يلتقي السراج ويرفض حضور مؤتمر باليرمو، مرجع سابق.

(3) أسامة على، هل نجح مؤتمر باليرمو بشأن ليبيا أم فشل؟، مرجع سابق.

(4) مؤتمر باليرمو حول ليبيا يكشف الخلافات العميقة بين الأطراف المتنازعة، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 17 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2XPDpsB

(5) مؤتمر "باليرمو" حول ليبيا... خيبة تطيح بالآمال، وكالة الأناضول، 14 نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2IJRu4A

**خاتمة:**

يمكن القول إن تسوية الملف الليبي ليست بالمسألة السهلة نظرًا لتعدُّد أطراف الأزمة داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ولتباين مصالح كل طرف والرغبة في السيطرة الاقتصادية على مقدَّرات الدولة الليبية، ودخول المصالح الخاصة للدول المعنيَّة بالشأن الليبي كمحرِّك أول لخياراتها مع تضاربها مع مصالح دول أخرى وما تدعمه من أطراف، وأنه من الصعوبة بمكان الفصل بين تعقيدات تلك المصالح والمساعي الحقيقية لإيجاد الاستقرار السياسي للأزمة الليبية، مع رغبة الفاعلين الدوليّين في تحقيق مصالحهم الخاصة ولو على حساب استمرار الأزمة وتصاعدها، وأنه بلا شك هناك عراقيل قوية في سبيل الحل ترجع إلى غياب التنسيق بين الدول الكبرى حول شكل التسوية السياسية، وكل ذلك يعزِّز الشكوك حول جدوى المؤتمرات الدولية في الأزمة الليبية وأن مساعي حل الأزمة الليبية عبر القنوات الدبلوماسية مثل المؤتمرات ما لم تكن مشفوعة بآليَّات عملية لتنفيذ مفردات تلك المؤتمرات بشكل يستوعب التحديات الفعلية على الأرض؛ فلن تؤدِّي إلى تحقيق نتيجة تُذكر.

وتتجسَّد تلك التحديات في:

1. الرغبة الجامحة لخليفة حفتر بالسيطرة العسكرية على البلاد، والتجميد العملي لكافَّة الاتفاقات والتفاهمات التي تمَّت بينه وبين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، والرفض العملي والرسمي للمسارات السياسية والدبلوماسية.

2. تباين موقف دول حلف الثورات المضادة الداعمة لحفتر عن المسار الأممي، ورفضها أي وجود للإسلاميّين في السلطة ورفض دخول ليبيا في عملية ديمقراطية حقيقية.

3. التباين بين روما وباريس، بسبب التنافس على كعكة الثروات الليبية، وصراعهما على النفوذ السياسي بشكل عام بالداخل الليبي وتباين تحديات الأزمة الليبية لكليهما.

4. الانقسامات الدولية داخل أروقة مجلس الأمن بين الدول الكبرى حول الموقف من إدانة حفتر[1]، والذي شجّعه على الزحف نحو طرابلس[2].

5. مثيرات الصراع بالمنطقة العربية بشكل عام، والتي تراوح بين المصلحي والسياسي في عوائد بيع السلاح والراغبة في استخدامها كقوة لتشكيل نفوذ سياسي في أوساط الحكومات الغربية وشراء صمتها أو ولائها، هذا على الجانب المصلحي. أما الجانب السياسي فيتمثَّل في ضعف منظومة وآليات حل الأزمات داخل المنظمات الدولية بالمنطقة العربية نظرًا لضعف أدوات التأثير التي تملكها.

تدفع كل تلك العوائق والتحديات لطرح تساؤل محوري حول مدى إمكانية تحقيق تسوية عبر المفاوضات والمؤتمرات للصراع في ليبيا؟ وهل من الممكن إبطال أدوار الفاعلين الخارجيّين في التأثير سلبًا على مخرجات تلك المفاوضات وتعطيل نتائجها عمليًّا؟

يجيب عن ذلك "طارق المجريسي" في دراسة له حول مسببات الصراع في المنطقة العربية[3] عمومًا والحالة الليبية خصوصًا، قائلا "ثمة قوتان محركتان للنزاع ينبغي التوصُّل إلى تسوية ومصالحة بينهما: التظلُّمات والجشع. وستستلزم تلبية مطالب المتظلمين مزيجًا من العدالة الانتقالية والضمانات. وسيكون من الصعب إشباع رغبات الفاعلين المتوحِّشين، وسيتطلَّب ذلك استخدام إجراءات تنطلق من سياسة "العصا والجزرة" لضمان عدم إقدامهم على إفساد أي من تلك الترتيبات، وعلى الرغم من مزاعم المجتمع الدولي الدائمة بأنه إنما يتصرف في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (يونسميل)، فإن أكثر الدول تتصرَّف في الواقع بصورة أحادية وفردية في محاولة لحماية مصالحها، فالائتلاف المساند لخليفة حفتر الذي يضم الإمارات، ومصر، وفرنسا، وروسيا إلى حدٍّ ما، يزيد من التعقيد والتعثُّر في العملية السياسية، وقد أدَّت المنافسة الإيطالية الفرنسية؛ إلى تقويض فعالية اللاعبين الدوليّين وتقويض دور بعثة الأمم المتحدة بليبيا[4].

وهذا من شأنه تأجيل تنفيذ البيان الصادر عن مؤتمر باليرمو وأي مسار دبلوماسي بشكل عام، وينذر بأن الحل الناجع هو الحسم الفعلي على الأرض باستخدام القوة العسكرية، أو قدرة الدول على التأثير على الفاعلين بالداخل عبر أدوات الضغط المختلف ترغيبًا وتهديدًا، بما يعطي ضمانات أكبر لتنفيذ الحلول الدبلوماسية. ومن المؤكَّد أن هناك شكوكًا بإمكانية احترام هذه الاتفاقيات والالتزام بها من قبل أطراف الصراع، ما لم تكن مصحوبة بشكل من آليات التنفيذ الدولية، بوضع شروط تتعلَّق بفرض عقوبات على من يتراجع، أو التلويح باستخدام القوة ضدَّ أيِّ طرف لم يلتزم بما وقَّع عليه، أو وجود قوات لحفظ الأمن على أرض ليبيا حتى تبدأ العملية السياسية محفوظة بقوات دولية تؤمِّن المطارات وحقول النفط والموانئ، وإلا فلا فائدة من الاتفاقات المتتالية ولن ينجح أي اتفاق سياسي[5]، لذا فإن نتائج مؤتمر باليرمو لن تكون أكثر قيمة من نتائج اتفاق باريس، في ظلِّ تعنُّت بعض الدول بفرض رأيها ومصالحها على حساب عقلانية الحل وإمكانية تطبيقه

(1) ميشيل نيكولز، أمريكا وروسيا ترفضان الدعوة لهدنة في ليبيا، وكالة رويترز، 19 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2IPZjWi

(2) مبعوث الأمم المتحدة يحذر من "اشتعال" الوضع في ليبيا، فرانس 24، 18 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2QZxMWr

(3) طارق المجريسي، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط، ليبيا: المصالحة بين التظلمات والجشع، مركز كارنيجي، آفاق عربية، 21 يناير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2HPJgJ2

(4) المصدر السابق.

(5) خبراء في الشأن الليبي يحددون شروط نجاح مؤتمر باليرمو، وكالة سبوتنيك، 3 أكتوبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/2Zp75xh

على أرض الواقع في ليبيا[1]. من هنا، فحتى عند التوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات بشكل عام في الشرق الأوسط، من خلال المؤتمرات والجهود الدبلوماسية المختلفة، يُستبعد أن تتكلّل بالنجاح ما لم تعزِّزها آلية من المجتمع الدولي لإلزام الأطراف بتنفيذ ما يتم التوافق عليه[2].

*****

(1) برلماني ليبي: نتائج مؤتمر باليرمو المقبل لن تكون أكثر قيمة من نتائج باريس، مرجع سابق.

(2) بيري كاماك، ميشيل دنّ، ومجموعة من المساهمين، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط، مركز كارنيجي، آفاق عربية، 21 يناير 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2HPJgJ2




## تسويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد

وردة مساعد الشاعري(*)

**مقدمة:**

بعد فشل محاولات عديدة لإحلال السلام في اليمن التي رعتها الأمم المتحدة بين عامي 2015-2016، بما فيها تلك التي أجريت في يونيو 2015 في جنيف، ومحادثات سبتمبر 2015 في مسقط، ومحادثات ديسمبر 2015 في بيال السويسرية، كما لم تنجح أيضًا المحادثات في الرياض عام 2016 وذلك على الرغم من أنها مثَّلت أفضل فرصة لإنهاء الصراع لأنها كانت أول مفاوضات مباشرة بين السعوديين والحوثيين(1)، ونتيجة لمتغيِّرات محليَّة وإقليميَّة وازدياد الضغوط الدولية على الأطراف الداخلية في اليمن تمَّ عقد جولة جديدة من المفاوضات في السويد.

واستجابة لكلِّ ما سبق، بدأ ممثِّلون عن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا وحركة الحوثي جولة جديدة من المفاوضات في 6 ديسمبر 2018، عُقدت في مدينة ستوكهولم، تحت رعاية مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن مارتن جريفيث، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، تصافح قادة من الوفدين وتمَّ إبرام ثلاث اتفاقيات أساسيَّة تمثَّلت في: اتفاقية الحُديدة، واتفاقية الآلية التنفيذية لتبادل الأسرى، واتفاق تعز الناتج عن تفاهمات حول الوضع في محافظة تعز، كما تمَّت مناقشة وضع كل من البنك المركزي اليمني ومطار صنعاء الدولي ومحاولة التوصل لحل يرضي جميع الأطراف المتصارعة(2).

**أولًا- أسباب عقد الاتفاق:**

هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية جعلت من مؤتمر السويد حلًّا إجباريًّا لجميع الأطراف، سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- عدم القدرة على حسم الصراع على أرض الواقع والذي صاحبه ارتفاع متزايد في تكاليف الحرب انعكست كضغوط اقتصادية على كلٍّ من الحوثيين والسعودية والإمارات(3).

2- الاشتباكات التي دارت بين أنصار صالح والحوثيين وذلك بعد فشل المفاوضات بين الطرفين حيث كان الطرفان يسعيان لعقد اتفاق لإنهاء حالة الاقتتال، الأمر الذي نتج عنه اغتيال جماعة الحوثي للرئيس السابق علي عبد الله صالح في 4 ديسمبر 2017(4).

3- وجود قوى أخرى أضعفت من موقف الحكومة الشرعية، حيث فشلت الحكومة في فرض سيطرتها على الأراضي المحرَّرة من الحوثيين في الجنوب بسبب النفوذ الإماراتي المتزايد الذي يعتمد على كلٍّ من المجلس الانتقالي وقوات النُّخبة والحزام الأمني في معظم المحافظات الجنوبية(5).

---

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(1) Elana DeLozier, Framing Yemen Peace Negotiations, The Washington Institute, 31 May 2018, Accessed in 12 May 2019, Available at: http://cutt.us/gafs6

(2) اليمن.. اتفاق ستوكهولم وآفاق الحلول، مركز التقدم العربي للسياسات، 24 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 15 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/5GxVf

(3) عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام؟، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 12 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/7JhrI

(4) ماجي وجيه بشارة سعد، دور المنظمات الإقليمية العربية في تسويه الأزمة اليمنية خلال الفترة من 2010 - 2016، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2019، ص 56.

(5) عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم، مرجع سابق.

4- إعلان الحوثيين قبل بدء المشاورات عن وقف إطلاق الصواريخ البالستية على الأراضي السعودية وهو ما فتح المجال للمجتمع الدولي للضغط على ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لتعليق الحرب إذ لم تعد الصواريخ ذريعة لاستمرارها[1].

5- الحالة الإنسانية المتدهورة وانتشار الأمراض والأوبئة في الداخل اليمني، فقد عاد تفشِّي مرض الكوليرا مرة أخرى في معظم المحافظات اليمنية، ففي خلال الفترة ما بين 26 أبريل و18 مايو 2017 انتشر المرض في حوالي 20 محافظة وحتى 25 يوليو 2017 اشتبه بحوالي 400 ألف حالة مصابة بالمرض، وأكثر من 2000 حالة وفاة[2].

فضلًا عن تدهور الاقتصاد وانهيار العملة وعدم تسليم الرواتب لقرابة 1.2 مليون موظف منذ قرابة العامين، وقد أدَّت الحرب أيضًا إلى تراجع دخل الأُسر بسبب انهيار الإيرادات الحكومية، وتعتمد اليمن بنسبة 90% على المواد الغذائية والوقود المستوردة، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات مرتفعة جدًّا في كليهما بسبب القيود التي يفرضها التحالف على الشحنات التجارية والضرائب الكبيرة التي يفرضها الحوثيون على السلع المستوردة، ويقدِّر "صندوق النقد الدولي" ارتفاع التضخم إلى 24% في عام 2017،

(1) عزيز اليعقوبي، الحوثيون يعلنون وقف الهجمات الصاروخية على السعودية والإمارات، وكالة رويترز، 18 نوفمبر 2018، تاريخ الدخول: 19 ديسمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/sXgGg

(2) عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، 7 يناير 2018، تاريخ الدخول: 27 فبراير 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/x6dj8

مع ازدياد أسعار الوقود ثلاثة أضعاف خلال الحرب فضلًا عن ارتفاع تكلفة وقود الطهي بخمسة أضعاف[3].

6- تفكك التحالف العربي المؤيد للشرعية في اليمن، إذ بدأ بعشر دول بحسب البيان الذي أُطلق في 26 مارس 2015، ثم ما لبث أن تقلَّص إلى أن اقتصر على دولتين أساسيَّتين في الصراع الدائر في اليمن هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فعلى الرغم من أن هناك دولًا لم تعلن انسحابها من هذا التحالف كما فعلت دولة قطر إلا أن وجودها يُعتبر وجودًا شكليًّا وغير مؤثِّر في الواقع[4].

7- تشجيع إيران لحلفائها الحوثيين على المشاركة في المفاوضات كسبًا للمواقف الأوروبية في صراعها مع الولايات المتحدة التي أعادت فرض العقوبات عليها بعد انسحابها من الاتفاق النووي[5].

8- تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي بوقف الدعم العسكري للسعودية في حربها على اليمن منذ أربع سنوات، وتصويت نوابه بالإجماع عن مسؤولية ولي العهد محمد بن سليمان عن مقتل الصحفي خاشقجي، وهو ما جعل السياسة الخارجية السعودية في مأزق نتيجة الضغوطات الدولية الكبيرة عليها لوقف عملياتها العسكرية في اليمن ودعم المقترحات الأممية للحل، وبالتالي دفعها ذلك إلى

(3) Michael Knights, Supporting the New Gulf Effort to Ease Yemen's Humanitarian Crisis, 5 February 2018, Accessed in: 15 September 2018, Available at: http://cutt.us/5GWVI

(4) عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم، مرجع سابق.

(5) Remarks by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the press conference following the Foreign Affairs Council - European Union External Action (EEAS), 10 December 2018, Accessed in: 17 April 2018, Available at: http://cutt.us/pUjSA

القبول بالحوار اليمني–اليمني في السويد عبر الوفد الذي تدعمه وهو وفد الرئيس عبد ربه منصور هادي[1].

9- قيام ألمانيا بتعليق صادرات الأسلحة إلى السعودية وذلك بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018[2].

10- الدور البريطاني النَّشط في الملف اليمني، وقد كان ذلك واضحًا عند تعيين المبعوث الأممي "مارتن جريفيث" البريطاني الجنسية في اليمن[3].

**ثانيًا- نتائج مؤتمر السويد:**

تمَّ مناقشة خمس بنود رئيسية والاتفاق على الآتي:

أ) اتفاق الحديدة:

لقد خصَّ اتفاق السويد مدينة الحديدة بأهم بند وركَّز بوضعها في المرتبة الأولى على طاولة المشاورات وذلك يرجع إلى أن المعارك التي تدور بين قوات الحوثي والقوات الموالية للشرعية أدَّتْ إلى تفاقم الوضع في مدينة الحديدة صاحبة الميناء الأهم في الوقت الحالي للأطراف المتصارعة في اليمن، حيث إنه بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014؛ اتجهوا للسيطرة على مدينة الحديدة، حيث تحوي هذه المدينة أهمَّ الموانئ اليمنية، الذي يقع في منتصف الساحل الغربي لليمن على البحر الأحمر ويستطيع الميناء استقبال السفن بحمولة أكثر من 50 ألف طن ويلعب الميناء دورًا كبيرًا في وصول المواد الغذائية إلى داخل اليمن، التي تعتبر نقطة النَّفاذ الحيوية للمساعدات الإنسانية والواردات التجارية للمناطق الشمالية، فهي الطريق الوحيد لوصول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى 20 مليون يمني يعيشون على الأراضي التي يسيطر عليها المتمرِّدون من بينها العاصمة صنعاء. وبحسب صحيفة الجارديان البريطانية فإن ميناء البحر الأحمر في الحديدة يوفِّر حوالي 80% من المعونات لليمن سواء الإنسانية أو التجارية[4].

وقد تم إغلاق الميناء عدَّة مرات خلال فترة الحرب، مما تسبَّب في حصول الكثير من الكوارث الإنسانية وما إن سيطر الحوثيون على الميناء ما لبثوا أن أوجدوا العديد من العوائق المالية، ويقال إنهم استخدموا الميناء لإدخال الأسلحة والصواريخ البالستية، كما استخدموه كوسيلة لانطلاق عملياتهم العسكرية عبر البحر، علاوة على نشر الألغام البحرية هناك. كما تكمن أهمية المدينة في أنها تحتوي على ميناء الصليف وميناء رأس عيسى، حيث إن الأول يستطيع استقبال السفن العملاقة بسبب العمق الكبير للبحر في محيطه، ويتميز الثاني بأنه يعد أهم الموانئ النفطية اليمنية ونقطة الوصول لخط أنابيب النفط مأرب–رأس عيسى[5].

---

(1) أميرة أحمد حرزلي، اتفاق ستوكهولم بشأن تسوية النزاع في اليمن: فرص النجاح وعواقب الفشل، المركز الديمقراطي العربي، 17 ديسمبر 2018 ، تاريخ الدخول: 15 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/XHja3

(2) The UN’s Stockholm Syndrome – The Yemen Review, March 2019, Sana'a Center for Strategic Studies, 8 April 2019, Accessed in: 16 May 2019, Available at: http://cutt.us/JzO45

(3) علاء ابو بكر عفارة، الحرب في اليمن بين تبادل الأدوار وتقاسم المصالح على المستويين الإقليمي والدولي، مركز الحوكمة وبناء السلام، 13 مارس 2019، تاريخ الدخول: 30 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/yX0Ro

(4) انظر الآتي:

- Simon Henderson, Quarter – Million lives at Risk in latest Battle for Yemen, The Washington Institute, 14 June 2018, Accessed in: 22 September 2018, Available at: http://cutt.us/QyoS7

- Aid groups in Yemen warned attack could endanger all supplies, The Guardian, 10 June 2018, Accessed in: 22 September 2018, Available at: http://cutt.us/xWmgk

(5) أحمد عيسى، الحديدة: هل تنجو من قبضة الحوثيين؟، الأهرام، 24 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/2yzmL

ونصَّ اتفاق الحديدة على: "وقف فوري لإطلاق النار في محافظة الحديدة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، إعادة انتشار القوات لمواقع متَّفق عليها، وعدم استقدام تعزيزات أخرى، وإنشاء لجنة تنسيق لإعادة الانتشار وإزالة الألغام، كما ينص الاتفاق على تقديم اللجنة تقريرًا أسبوعيًّا من خلال الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، كما تضمَّن الاتفاق أيضًا تعزيز دور الأمم المتحدة في الإشراف على المدينة والموانئ التابعة لها، بالإضافة إلى تسهيل حرية حركة المدنيّين. وقد نصَّ الاتّفاق أيضًا على أن تقع مسؤولية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على عاتق قوات الأمن المحلية وفقًا للقانون اليمني، ويجب احترام المسارات القانونية للسلطة وإزالة أيِّ عوائق أو عقبات تحول دون قيام المؤسَّسات المحلية بأداء وظائفها ومن ضمنها المشرفون (الحوثيون)، ويتم استكمال إعادة الانتشار المشترك الكامل لكلِّ القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى خلال مدة أقصاها 45 يومًا من دخول وقف إطلاق النار حيِّز التنفيذ"[1].

وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بانسحاب قوات الحوثيين من موانئ الصليف ورأس عيسى في 25 فبراير، إلا أنه لم يحدث أي انسحاب بحلول نهاية الشهر، وقد استمرَّ استغلال بعض الأجزاء غير الواضحة في نص اتفاق الحديدة لتأخير تنفيذه.

ويرجع أسباب فشل التنفيذ إلى أن الاتفاق يدعو إلى إعادة نشر القوات بعيدًا عن المدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وبعد ذلك يصبح أمن المدينة والموانئ مسؤولية قوات الأمن المحلية وفقًا للقانون اليمني، ونظرًا لأن كلا الطرفين المتحاربين يعتبران أنفسهما سلطات شرعية ولهما تفسيراتهما الخاصة لما هو القانون اليمني وما هي قوات الأمن المحلية وقع الاتفاق في مأزق وبدأت محاولات إنقاذه[2].

فقد استمرَّت عمليات قتالية موضعية أيضًا خلال الشهر الأول من عام 2019، على الرغم من أنها لم تؤدِّ إلى أيِّ تغييرات في الخطوط الأمامية، واتَّهم كلُّ طرف الآخر بانتهاك الهدنة الهشَّة خلال الاشتباكات التي تركَّزت إلى حدٍّ كبير في الضواحي الشرقية والجنوبية للمدينة والمناطق الجنوبية من المحافظة المطلَّة على البحر الأحمر.

وقد ادَّعت الحكومة اليمنية تسجيلها 745 انتهاكًا لوقف إطلاق النار بين 18 ديسمبر و25 يناير، كما ذكرت أن القوات الحوثية تواصل تعزيز مواقعها عن طريق حفر الخنادق، وإقامة الحواجز، وزرع الألغام الأرضية. ومن ناحية أخرى، نشر إعلام الحوثيين تقارير يومية عن انتهاكات ادَّعت أنها جاءت من طرف القوات المدعومة من قوات التحالف، زاعمةً أن القوات الموالية للحكومة تُعزِّز مواقعها إلى الجنوب الشرقي من مطار الحديدة وفي محيط مستشفى 22 مايو في الضواحي الشرقية للمدينة، ولم تقم لجنة تنسيق إعادة الانتشار، المكلَّفة بمراقبة تنفيذ اتفاق الحديدة، باستلام دعاوى الانتهاكات من قبل أيٍّ من الطرفين. غير أن تقريري الأمين العام للأمم المتحدة في 7 يناير و21 يناير نصَّا على أن مديرية الدريهمي المتنازع عليها، والتي تقع على بعد 15 كيلومترًا جنوب مدينة الحديدة، كانت موقع غالبية خروقات وقف إطلاق النار كما تمَّ تبادل الاتِّهامات بشأن حريق نشب في مطاحن البحر الأحمر شرق الحديدة، والتي يخزن برنامج الأغذية

(1) النص الكامل لاتفاق ستوكهولم، موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 13 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 29 أبريل 2018، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/3292C43

(2) Diplomacy Sinking at Hudaydah Port: The Yemen Review February 2019, Sana'a Center for Strategic Studies, 7 March 2019, Accessed in: 16 May 2019, Available at: http://cutt.us/fTT3H

العـالمي فيهـا 51000 طـن مـن القمـح و المسـاعدات الغذائية[1].

ب) اتفاق تبادل الأسرى:

تضمَّن اتفـاق السويد أيضًا صفقة لتبادل السجناء والأسرى، وكان من المتصوَّر في البداية الانتهاء من عملية التبـادل في وقـت مبكِّـر مـن شـهر ينـاير، إلا أن الصـفقة واجهـت تحـديات استمرَّت خـلال شـهر فبراير، وعقـدت اللجنة الإشرافية لتنفيذ التبادل، برئاسة مشتركة بين مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمـر، اجتماعهـا الثـاني في الفـترة مـن 5 إلى 8 فبرايـر بالعاصمة الأردنية عمَّان، وقد فشل ممثلو الحكومة اليمنية وممثلو حركـة الحـوثي في وضـع النقـاط الأخـيرة علـى قـوائم السجناء والأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم. كما أخبر رئيس وفد الحوثيين للمحادثات عبد القادر مرتضى وكالة رويترز أن الحكومة اليمنية لم تصرح سوى عن عُشر السجناء الحـوثيين البـالغ عـددهم 7,500 والمحتجـزين في السـعودية والإمـارات، وقـال مسـؤول حـوثي إن ممثِّليهم اعترفـوا فقـط بوجـود 3,600 مـن أصـل 9,500 اسـم محتجـز قـدَّمتهم الحكومة اليمنية.

شمـل اتفـاق السـويد الخـاص بملـف تبـادل الأسـرى الذي وقَّعت عليه الأطراف اليمنية في مشاورات ستوكهولم منتصف ديسمبر 2018 خمس مراحل؛ وتبدأ هـذه المراحل مـن تبـادل القـوائم للطـرفين ثم تقـديم الإفـادات حـول تلـك القوائم وثالثًا الملاحظات على الإفادات وبعدها يكون الردُّ على الملاحظـات والانتهـاء بالترتيبـات اللوجسـتية لإطـلاق سراح الأسرى والمعتقلين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر[2].

ج) اتفاق تعز:

شكَّلت التفاهمات حول مدينة تعز الجانب الثالث من اتفاق السويد، فتعتبر محافظة تعز من الخطوط الأمامية الأكثر نشاطًا في النزاع، حيث فرضت قوات الحوثي حصارًا على أجزاء كبيرة من المدينة منذ بدء الصراع، كما هيمنت جماعـة الإخـوان المسـلمين المتمثِّلـة في حـزب التجمـع اليمـني للإصلاح على مناطق الوسط والشرق (تعز، مأرب، إب). وبمـا أن تعـز تمثـل أكـبر محافظـات الجمهوريـة اليمنيـة كثافـة بالسكان، دارت معارك عديدة بين القوات الموالية للشرعية وقوات الحوثي، حيث سيطرت القوات الموالية للشرعية على جزء كبير من وسط المدينة وسيطر الحوثيون على جزء من المدينـة والمنـاطق المحيطـة بهـا. ممَّـا أدَّى إلى انهيـار خطـوط الكهرباء في تعز بشكل كامل، إضافة إلى ذلك فإن الحوثيين يتعمَّـدون قطـع التيـار الكهربـائي القـادم إليهـا مـن محافظـة مـأرب شـرقًا. كمـا شـهدت أيضًـا تعـز أزمـة ميـاه خطـيرة وتفاقمت الأزمة عند سيطرة الحوثيين على آبار المياه التي تلبِّي الاحتياجـات المائيـة للمدينـة لا سـيما السـكان الـذين يقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية. كما أدَّى تدمير خطوط المياه في المدينة خلال سنوات الحرب إلى تزايـد الأزمـة علـى سـكانها. وبسـبب الحصـار الـذي يفرضـه مسـلحو الحـوثي يعـاني سـكان مدينـة تعـز مـن صـعوبة في وصـول المـواد الغذائيـة ممَّـا أدَّى إلى ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائية، خصوصًا بعد إغلاق الحوثيين للطرق التي تصل العاصمة صنعاء -الواقعة تحت سيطرة الحوثيين- مع مدينة عـدن العاصـمة المؤقَّتـة لليمن (تحـت سيطرة القوات الموالية للشرعية)[3].

وقـد تضـمَّن إعـلان التفاهمـات حـول تعـز الآتي: "تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تضم ممثلين من المجتمع

(1) The UN's Stockholm syndrome – The Yemen Review, March 2019, Op. cit.

(2) محمد عبد الملك، فرقاء اليمن..هل ينقذ اجتماع الأردن اتفاق السويد؟، الجزيرة نت، 15 يناير 2019، تاريخ الدخول 23 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي:

http://bit.ly/2RPOzeZ

(3) سعيد إبيجي أوغلو، تعز اليمنية: الحياة تزداد صعوبة مع استمرار الحرب والحصار، رأي اليوم، 24 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي:

http://cutt.us/bGr7h

المدني وبمشاركة الأمم المتحدة، ويسمّي الطرفان ممثليهما في هذه اللجنة، وتسلَّم الأسماء إلى مكتب المبعوث الأممي للأمم المتحدة في موعد لايتعدَّى أسبوعًا من تاريخ انتهاء مشاورات السويد، بعد ذلك تحدِّد الأمم المتحدة موعد ومكان الاجتماع الأول للجنة المشتركة، تقوم اللجنة المشتركة بتحديد صلاحياتها وآلية عملها، ومن ثم تقدِّم تقريرًا عن سير أعمالها إلى الاجتماع التشاوري القادم"[1].

لكن لم يتم تنفيذ شيء من هذا الاتفاق حتى الآن، فقد كان واضحًا أنه لم يتمَّ الإبلاغ عن أيِّ تقدُّم حول بيان التفاهم بشأن تعز، فقد كانت البنود الواردة في نص الاتفاق احتوت على درجة من الغموض جعلته مفتوحًا إلى حدٍّ ما على مختلف التأويلات، وهو ما أصبح أمرًا إشكاليًّا مع الوقت، بالتزامن مع سعي الأمم المتحدة إلى تنفيذ الاتفاق ووضع الأطراف المختلفة أمام مسؤولياتها. وفي إحاطة إلى مجلس الأمن، قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن جريفيث إن الأطراف المتحاربة أعادت تأكيد التزامها بالبيان، وتعهَّد بتكثيف كل الجهود على خطوات مجدية لإحداث فرق في تعز[2].

د) وضع البنك المركزي:

يقف البنك المركزي عاجزًا عن مواجهة الانقسام الحاصل، وعاجزًا عن مواجهة مسؤولياته، حتى إن الوديعة السعودية المقدَّرة بملياري دولار لم توضع في أرصدة البنك بل في حساب للبنك المركزي اليمني في البنك الأهلي السعودي. كما أنه لم يتسلَّم موظَّفو الحكومة في مناطق سيطرة الحوثيين رواتبهم منذ أكثر من عامين؛ وتصرف رواتب مناطق الحكومة الشرعية ولكن أيضًا ليس بشكل دوري؛ تقول الحكومة إن الحوثيين لا يسلِّمون الإيرادات للبنك المركزي في عدن وعليهم تحمُّل التَّبِعات[3].

وقد قامت الأمم المتحدة بوضع البنك المركزي في أجندة المشاورات من أجل معالجة الانقسام الحاصل، لدفع رواتب الموظفين، وحتى تجد هيئة يمكنها تسلُّم إيرادات ميناء الحديدة وتسليمها لموظفي الحكومة، حيث إن هناك 1.2 مليون موظف لم يستلموا مرتباتهم، وهي كارثة أخرى تضاف إلى الكارثة الإنسانية، كما أن انهيار العملة اليمنية بفعل انقسام البنك والمضاربة التي تبدو في جزء منها فعلًا سياسيًّا وحربيًّا، يفرض على المتحاورين إيجاد حلٍّ لهذه الأزمة[4].

هـ) مطار صنعاء الدولي:

قامت المملكة العربية السعودية بإغلاق مطار صنعاء الدولي في 9 أغسطس 2016 إلا من استقباله لرحلات معينة للأمم المتحدة، وقد أثَّر هذا على حرية تنقُّل المدنيِّين، وخاصة أولئك المحتاجين إلى رعاية طبية موجودة فقط خارج اليمن. كما أدَّت هذه القيود إلى ما يقدر بحوالي 10000 حالة وفاة[5]. فقد ذهب الحوثيون إلى مشاورات السويد طالبين فتحًا كاملًا للمطار وعودته كما كان قبل مارس 2015؛ بالمقابل ترى الحكومة اليمنية أنه بالإمكان رفع الحظر الجوي عن المطار لكن شريطة أن يتمَّ تفتيش الطائرات في مطاري عدن وسيئون، وأن يتحوَّل المطار إلى مطار داخلي، وقد رفض الحوثيون هذا المقترح وتمسَّكوا بمطلبهم، حيث إنه خلال الفترة بين مارس 2015 وأغسطس 2016 كانت الطائرات التي تقلع وتعود إلى

(1) النص الكامل لاتفاق ستوكهولم، مرجع سابق.

(2) Elana DeLozier, The Hodeida Redeployment Plan: A Slow Start in Yemen, The Washington Institute, 26 February 2019, Accessed in: 15 May 2019, Available at: http://cutt.us/htKTd

(3) السلام الصعب لليمنيين.. هل يولد في مشاورات السويد؟، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 10 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 15 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/aKQ5P

(4) المرجع السابق.

(5) Yemen airport closure killed more people than airstrikes, Norwegian Refugee Council, 9 August 2017, Accessed in: 29 May 2019, Available at: http://cutt.us/2S93h

مطار صنعاء تخضع للتفتيش في مطار بيشة السعودي، كما يبرر الحوثيون رفض التفتيش في عدن وسيئون أن المطارين لا يخضعان لسلطات يمنية خالصة[1].

**ثالثًا- أسباب فشل الاتفاق:**

يرجع أسباب فشل هذا الاتفاق والقيام بالعديد من محاولات إنقاذه والتي ما زالت مستمرَّة حتى الآن إلى عدم توضيح بعض النقاط الأساسية في هذا الاتفاق منذ البداية، ألا وهي:

1- عدم وجود آلية تنفيذية صارمة ومحددة للأمم المتحدة؛ أدَّى ذلك إلى التراخي في التنفيذ، حيث إنه بمرور يناير، أصبحت التحديات أكثر وضوحًا، فقد تمَّ تفويت المواعيد النهائية لتنفيذ اتفاق الحديدة، وتمَّ خرق وقف إطلاق النار، وتأخُّر تبادل السجناء، واشتدَّ القتال في مدينة تعز وضواحيها. كذلك تنحَّى الجنرال الهولندي باتريك كومارت، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار التي تشكَّلت لدعم وتسهيل تنفيذ اتفاق الحديدة من منصبه، وذلك بعد خمسة أسابيع فقط من تعيينه[2].

2- نصَّ اتفاق الحديدة على تشكيل "لجنة تنسيق إعادة انتشار مشتركة" من الطرفين برئاسة الأمم المتحدة التي تراقب اتفاق وقف إطلاق النار وعمليات انسحاب القوات، وحملت الاتفاقية قبولا "بدور قيادي" للأمم المتحدة في عمليات التفتيش في موانئ الحديدة إلى جانب إلقاء مسؤولية أمن الحديدة وموانئها على عاتق "قوات أمن محلية" ولكن كيفية الانسحاب وتكوين قوات الأمن المحلية من أبرز نقاط الخلاف أثناء المناقشات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، أما القوى التي تمَّ مناقشتها في الاتفاق هي سلطات الموانئ وخفر السواحل، والحراسة الأمنية لمؤسسات الدول، حيث ترى الحكومة بضرورة تسليم الأمن للقوات المحلية التي كانت قائمة قبل سيطرة حركة الحوثيين المسلحة على مؤسسات الدولة عام 2014، كما أن إعادة نشر قواتها بعيدًا عن الحديدة ودون ضمان السلطة على قوات الأمن المحلية ستُفقدها فرصة السيطرة على المدينة مرة أخرى[3].

3- سعى كل طرف لإثبات وجهه نظره الخاصة وترسيخ سيطرته على أرض الواقع بغض النظر عن ما هي النتائج أو التبعات التي سوف تنعكس على اليمنيّين بشكلٍ عام، حيث قام المفاوضون الحوثيون بتسليم السيطرة إلى السلطات المحلية الحالية، والتي تشمل موظفين معيَّنين من قبل سلطات الحوثيين، فبعد سيطرتها على العاصمة صنعاء عام 2014، شكَّلت جماعة الحوثيين المسلَّحة لجنة ثورية عليا، وفي وقت لاحق مجلسًا سياسيًّا أعلى، ليكون بمثابة السلطة المؤقَّتة في اليمن، والتي تشمل بعض مهامِّها تعيين الموظفين الأمنيِّين. وإضافة إلى ذلك، عطَّل المجلس طيلة حكمه قواعد ولوائح الأمن والخدمة المدنية على مستوى المحافظة فيما يتعلَّق بتعيين الموظفين، وبالنسبة للمفاوضين الحوثيين فيرون أنه بموجب القانون اليمني يحق للموظفين الذين عينهم المجلس في السلطات المحلية بالحديدة الاحتفاظ بمناصبهم بعد اتفاق الحديدة[4]، وردَّ مفاوضو الحكومة اليمنية بأن القانون اليمني لا ينطبق على جماعة الحوثي، التي تعتبرها الحكومة جماعة متمرِّدة، وقال مسؤول بالأمم المتحدة إنه إلى حين التوصُّل لحل لتكوين قوات الأمن في الحديدة، لن يحصل أي تقدُّم في أيِّ جزء من اتفاق ستوكهولم[5].

---

(1) عضو في وفد صنعاء التفاوضي يكشف اتفاقا جديدا بشأن القتال (في) الحديدة، سبوتنيك، 8 ديسمبر 2018، تاريخ الدخول: 25 مايو 2018، متاح عبر الرابط التالي:
https://sptnkne.ws/kmfY

(2) Stockholm Agreement Meets Yemeni Reality: The Yemen Review, January 2019, Sana'a Center for Strategic Studies, 11 February 2019, Accessed in: 15 May 2019, Available at: http://cutt.us/V7dp1

(3) The UN's Stockholm syndrome – The Yemen Review, March 2019, Op. cit.

(4) الدبلوماسية تغرق في ميناء الحديدة: تقرير اليمن – فبراير 2019، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 13 مارس 2019، تاريخ الدخول: 20 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/v1bu7

(5) المرجع السابق.

4- تهميش طرفين مهمَّين في الصراع وهما عائلة الرئيس السابق علي عبد الله صالح التي ما زالت تمتلك قوة عسكرية على تخوم الحديدة، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي له قوة حقيقية على الأرض في المحافظات الجنوبية خاصَّة[1].

**خاتمة:**

وفي النهاية، فإنه نتج عن هذا الاتفاق فشل ذريع تمَثَّل في انتهاك وقف إطلاق النار في الحديدة عدَّة مرات، وعدم إعادة نشر القوات من الحديدة أو موانئها، كما أن قوات الأمن المحلية لم تستطع السيطرة على الحديدة أو موانئها، بالإضافة إلى أنه لم يتمَّ تبادل أي سجناء أو أسرى وفقًا لما ذُكر في الاتفاق، وأخيرًا لم يتمَّ تشكيل لجنة مشتركة لحلِّ الوضع في محافظة تعز، كما أن تعنُّت أطراف الاتفاق في الوصول إلى حلول وسط ولعب أطراف -لم تكن في الاتفاق من الأساس- أدوارًا فاعلة في كلٍّ من محافظتي الحديدة وتعز؛ أدَّى إلى انهيار الاتفاق، وما زالت محاولات إنقاذه وتنفيذه جارية. فقد قام وزير الخارجية البريطاني (جيريمي هنت) -في محاولة لإنقاذ هذا الاتفاق- بجولة إقليمية استمرَّت ثلاثة أيام والتي مرَّ بها على كلٍّ من عدن والرياض ومسقط وأبو ظبي والتقى كلًّا من وزير الخارجية اليمني، ووزير الخارجية السعودي، والمتحدث الرسمي باسم الحوثيين؛ وكان محور اجتماعاته ينصب حول الجمود المحيط باتفاق ستوكهولم وحذَّر بأن الاتفاق قد يموت خلال أسابيع ما لم يلتزم الجانبان بالالتزامات التي تعهَّدوا بها في السويد[2].

وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم 2451 الصادر في 21 ديسمبر 2018 والقرار رقم 2452 الصادر في 16 يناير 2019، لدعم اتفاق ستوكهولم إلا أن النجاح لم يكن حليفهما شأنه كشأن بقية القرارات السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ بداية الحرب. وقد نصَّ القرار الأخير على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وذلك بنشر 75 مراقبًا دوليًّا، كما نصَّ أيضًا على إرسال أدوات وأجهزة وآليات ومدرعات عسكرية كمرحلة أولى، تاركًا الباب مفتوحًا لإرسال المزيد من المراقبين والآليات العسكرية حال الحاجة إليها[3].

وبالتالي، فشل اتفاق السويد (2018) كما فشلت التسويات السياسية وجولات المفاوضات من قبل في كل من مؤتمر الرياض (مايو 2015)، ومؤتمر جنيف (يونيو 2015)، وجولات مسقط التفاوضية (2015 - 2016)، ومؤتمر جنيف 2 (ديسمبر 2015)، والحوار السعودي-الحوثي (مارس- أبريل 2016)، ومشاورات الكويت للسلام (أبريل 2016)، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- تعدُّد أطراف الصراع في اليمن، فالبادي أن الصراع في اليمن هو صراع بين قوات الشرعية المدعومة من السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، إلا أن الأمر ليس كما يبدو؛ بل إن الصراع في اليمن يشمل صراعات أخرى متنوِّعة، ومعقَّدة محلية وإقليمية ودولية؛ ما أدَّى إلى تصاعد تعارض المصالح، فأطال أمد الحرب، وعجزت هذه الأطراف على الحسم على أرض الواقع، وهدف كل منها هو السيطرة

---

(1) عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم، مرجع سابق.

(2) انظر الآتي:

- Press Release: Foreign Secretary visits Yemen to bolster support for UN peace process, The National Archives Government of UK, 3 March 2019, Accessed in: 23 March 2019, Available at: http://cutt.us/YhtDM

- UK’s Hunt says Yemen peace process ‘could be dead within weeks’, Reuters News, 3 March 2019, Accessed in: 24 March 2019, Available at: http://cutt.us/ALqIF

(3) سهير الشربيني، قراءة في قرارات الأمم المتحدة في اليمن 2011-2019، مركز الحوكمة وبناء السلام، 6 أبريل 2019، تاريخ الدخول: 22 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/cq3kp

على مناطق أكثر تكسبهم نوعًا ما من القوة من دون التوصُّل إلى حلٍّ واحدٍ يوقف هذه الحرب[1].

2- عدم قدرة كل من الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي للوصول لاتفاق مع تبادل الاتهامات المباشرة، حيث رفض وفد جماعتي الحوثي وصالح في عدَّة مشاركات سابقة وجود الرئيس عبد ربه منصور هادي في السلطة، فقد أكَّدوا على لسان محمد عبدالسلام، رئيس الوفد المشترك لجماعتي الحوثي وصالح، «أنهم لن يقبلوا حلًّا سياسيًّا يتضمَّن وجود الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي». وبهذه النتيجة، فشلت أهم جولات التشاور السياسي بين طرفي الصراع في اليمن، لتفضي إلى استمرار الفوضى، وتفاقم الوضع الإنساني الصعب[2].

3- دور الأمم المتحدة في تعاملها مع الأزمة اليمنية يتلخَّص في تبنِّيها منهج إدارة الأزمة وليس حلها، رغم محاولاتها الجدِّيَّة في طرح المبادرات والتسويات السياسية السلمية على الأطراف اليمنية المتصارعة، مع عدم القدرة على فرضها لأسباب سياسية، ولأنه لم يكن هناك حسم عسكري على الأرض[3].

4- عجز مجلس الأمن عن إدارة الأزمة اليمنية وفي تنفيذه لنتائج التسويات السياسية، حتى في قراره الصادر تحت البند السابع، فلم يستطع إلزام الحوثيين بتنفيذ بنود القرار رقم (2216)، والدول دائمة العضوية هي السبب في عرقلة تنفيذ هذا القرار، فضلًا عن عدم الحيادية في إصدار القرارات ضدَّ أيِّ طرف آخر، وذلك يرجع إلى الضغوط التي يتعرَّض لها المجلس من قبل الدول الإقليمية المتدخلة في اليمن (السعودية وإيران) عبر حلفاء كلٍّ منهما من القوى الكبرى[4].

5- الحرب الدائرة حاليًّا في اليمن هي عبارة عن حرب كبيرة تكمن في داخلها سلسلة من الحروب الصغيرة المندلعة في أنحاء البلاد، مع توقُّع ظهور صراعات جديدة في اليمن، مما يجعل من عملية التسوية والتفاوض صعبة التحقيق ومشتَّتة نتيجة لتعدُّد النزاعات وتصفية الحسابات في اليمن[5].

6- تفكُّك مؤسسات الدولة -وخاصة الجيش والأمن- والتي تحوَّلت إلى ما يُشبه المليشيا بعد أن توزَّعت على الحوثيين، والرئيس السابق صالح، والمطالبين بفكِّ الارتباط، وحزب الإصلاح، والقوى السلفية، وغيرها. ممَّا أدَّى إلى فقدان هذه المؤسَّسات لحيادتها والذي يجعل من الحلول السياسية وعملية التفاوض صعبة للغاية، فعلى سبيل المثال، جوهر عملية التسوية يتطلَّب أن تعود مؤسَّسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها في العاصمة صنعاء ولكن مؤسَّسات الدولة المحايدة لم تَعُدْ موجودة، وبالتالي فإن كلَّ طرف سيرفض التخلِّي عمَّا تحت يده من مؤسَّسات، ناهيك عن تسليمها لخصومه[6].

---

(1) أحمد طاهر، فرص الحل السياسي في اليمن ومقتضياته، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، أكتوبر 2016، ص 163.

(2) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية: سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 263، المجلد 25، أبريل 2016، ص24.

(3) أحمد طاهر، فرص الحل السياسي في اليمن ومقتضياته، مرجع سابق، ص 163.

(4) وردة مساعد علي الشاعري، التدخل الإقليمي في اليمن: دراسة في العلاقة بين الأبعاد المذهبية والأبعاد الجيوستراتيجية 2011-2016، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص 136.

(5) إسراء أحمد إسماعيل، الأزمة اليمنية: مسارات التسوية والتحديات المستقبلية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 يوليو 2016، تاريخ الدخول: 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/iO9p3

(6) عبد الناصر المودع، التسوية السياسية في اليمن: المعوقات والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مايو 2016، تاريخ الدخول: 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي:
http://cutt.us/hAGoG

7- التحالفات الهشَّة بين القوى المتحاربة على جانبي الصراع، فعلى سبيل المثال، كان التحالف بين الحوثيين والرئيس السابق صالح لا يمتلك أساسًا حقيقيًّا للاستمرار والصمود، لأن أجندات كل طرف ومصالحه متعارضة مع الطرف الآخر. في المقابل، تبدو القوى المعارضة للحوثيين مُشكَّلة من خليط غير متجانس من القوى، لا يجمعها إلا محاربة الحوثيين، وفي ظل وضع كهذا يصعب التوصُّل لأية تسوية سياسية معقولة ومقبولة من هذا الخليط الواسع من القوى المبعثرة.

8- هناك فجوة واسعة بين مطالب السلطة الشرعية والطرف الآخر على طاولة المفاوضات، فالسلطة كانت تطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2216 في معظم جولات المشاورات. وفي المقابل، طالب الحوثيون والرئيس السابق صالح تشكيل سلطة انتقالية جديدة تحلُّ محلَّ السلطة الحالية يكونون جزءًا منها، ومن ثم البحث في موضوع تسليم السلطة والأسلحة لهذه السلطة والمؤسَّسات التي ستنبثق عنها كما نصَّ القرار رقم 2216، وهذه المطالب ترفضها حكومة هادي لأنها عمليًّا ستؤدِّي إلى إلغائها، إضافة إلى كونها عملية معقَّدة وستأخذ فترة زمنية طويلة لتنفيذها[1].

9- مطالبة المحافظات الجنوبية بفك الارتباط ورفض القوى في الشمال لذلك يجعل التسوية السياسية صعبة لأن هذه التسوية تركِّز على إيقاف الحرب واستعادة الدولة والعودة إلى مسار العملية السياسة، والقوى في الجنوب ليست متحمِّسة لهذه التسوية لأنها تعني إبقاء الجنوب ضمن الدولة اليمنية، إذن، فالمشاورات الماضية كانت لا تعكس القوى الحقيقية على الأرض[2].

*****

(1) قرار 2216 (2015) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7426 المعقودة في 14 أبريل 2015.

(2) عبد الناصر المودع، التسوية السياسية في اليمن: المعوقات والآفاق، مرجع سابق.




# "العدو البديل"..
# إماطة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج لمؤتمرات عربية ودولية

ماجدة إبراهيم عامر(*)

## مقدمة:

ظلت القضية الفلسطينية محور اهتمام العرب والمسلمين وقضيتهم الأساسية الجامعة لعقود، وظل الكيان الصهيوني العدو الرئيس في العقيدة الجمعية العربية والمسلمة منذ احتلاله أرض فلسطين واعتداءاته المتكررة على أراض ومقدرات عربية ومقدسات إسلامية ومسيحية؛ مما دفع الشعوب والحكومات إلى اعتبار الدفاع عن تلك المقدرات والمقدسات واجبا وثابتا لا يمكن لحكومة أو نظام حاكم التخلي عنه تحت وطأة أي ضغوط أو أية ميولٍ أو أهواء. ولطالما نصَّت على ذلك مختلف المؤتمرات والفعاليات العربية والإسلامية وحتى الدولية التي عنيت بالقضية؛ فحتى مؤتمرات السلام الدولية التي شاركت فيها دول عربية وإسلامية لم تتخلَّ عن القضية بالكلية، في المقابل كانت بعض المؤتمرات العربية النوعية مناسبة للتأكيد على محورية القضية وتنديدًا بانتهاكات العدوّ الصهيوني، ومن نماذجها القائمة مؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب، وعلى الصعيد الإسلامي كان الدفاع عن القضية الفلسطينية وتحديدا مع حدث حرق المسجد الأقصى مناسبة كافية لقيام أكبر خطوة في التاريخ المعاصر تجاه وحدة الدول الإسلامية وهي إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي (التعاون الإسلامي لاحقا).

إذن كانت كلمة السر هي "المقاومة"، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني ضد المحتل الصهيوني ومن ورائه القوى الدولية الداعمة له. لكن، مع مرور السنين جرت في النهر العربي والإسلامي مياه آسنة تحول شيئا فشيئا بين ثوابت الشعوب وعقيدتها السياسية الراسخة وبين إمكانيات التحقق؛ فتصدرت لعبة المصالح ومنطق بقاء نظم حاكمة كثابت يحكم إدراك وتصور هذه النظم الحاكمة "للعدو"؛ فقد صارت دولة مسلمة مثل إيران هي العدو الفعلي والفزاعة الأبرز أمام بعض النظم الحاكمة في المنطقة، بينما لهثت تلك النظم في المقابل للتطبيع مع إسرائيل التي كانت بالأمس القريب عدوا، حتى وإن ظل إدراك ووعي الشعوب قائما على ذات الاعتبار بأن إسرائيل تبقى العدو دون تبديل، وأن القضية الفلسطينية تظل قضية العرب والمسلمين الأولى دون تبديل.

وفي ظل تغيرات دولية يأتي في مقدمتها في السنوات الأخيرة الدعم الراهن غير المشروط لإسرائيل من قبل إدارة ترامب؛ فالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق البعثة الفلسطينية في واشنطن، والاعتراف بضم إسرائيل للجولان، وغض الطرف عن إعلان سلطات الاحتلال عزمها غلق سلطات الاحتلال مكتب الأونروا بالقدس مطلع 2020، وقبلها وقف الدعم الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا".. الأمر الذي زاد من الاحتلال الصهيوني ضد الفلسطينيين ودعم الإدارة الأمريكية ضم الاحتلال لمرتفعات الجولان السورية.

يرصد هذا التقرير ثلاثة نماذج لمؤتمرات عربية ودولية تناولت القضية الفلسطينية وعكست رؤية عن فكرة العدو والعدو البديل، وحاول جمع بعض المؤشرات حول حقيقة هذا التحول؟ والمقصود بمؤتمرات عربية ليس رصدًا للقمم العربية في مدة محددة من الرصد؛ إذ قامت عليها تقارير

---

(*) باحثة دكتوراه علوم سياسية بجامعة القاهرة، وباحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

أخرى[1]، بل رصد نماذج عربية ودولية ذات دلالة في هذا الصدد.

وعليه، ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء: الأول منه يستعرض مؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب (3-4مارس 2019) كنموذج لمؤتمر حافظ على مقاومته رغم كل الضغوط، والقمم العربية والإسلامية الثلاثة المنعقدة في رمضان الماضي (مايو 2019) بالمملكة العربية السعودية التي باتت تقدم نفسها قائدة القاطرة العربية والإسلامية نحو معاداة إيران والتطبيع مع إسرائيل، ومؤخرا مؤتمر البحرين الدولي حول القضية الفلسطينية الذي دعت له الولايات المتحدة الأمريكية في البحرين كمبادرة اقتصادية ضمن ما صار يعرف بصفقة القرن لتسوية بل تصفية القضية والصراع مع إسرائيل، والتي تم تدشين شقها الاقتصادي فيما عرف بورشة المنامة الاقتصادية (25-26 يونيو2019) باعتبارها النموذج الفج الفاضح لمخططات إدارة ترامب لتصفية القضية ومحو اعتبار إسرائيل عدوا للعرب ولفلسطينيين فصاعدا؛ باعتبار المقدسات والمقدرات قابلة للبيع والمقايضة المادية والمالية بزعم ترامب ومساعديه، كتسوية اقتصادية يزعمون جدتها وسخاءها وتناسوا أن ذاكرة الشعوب والأوطان لطالما دقت فوق رؤوسها مثل تلك الطبول.

**أولا- الاتحاد البرلماني العربي: "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين":**

على مدار يومين، عقدت الدورة التاسعة والعشرين من مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي (في عمان-الأردن) في الفترة من 3-4 مارس 2019، تحت شعار "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين". وتمحورت على ما يتعلق بمجموعة التهديدات التي تحيق بالقضية الفلسطينية في إطار مجموعة التضييقات التي تمارسها الإدارة الأمريكية في ظل رئاسة ترامب ودعمه المطلق للاحتلال ومجموعة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن كوقف دعم الأونروا، وغلق مكتب السلطة بواشنطن، فضلا عن نقل السفارة... فضلا عن تضمين المؤتمر عدة قرارات في شأن القضية الفلسطينية في قرار سياسي مقدمته التأكيد على اعتبارها القضية المركزية الأولى للأمة العربية، وأنه لا استقرار في المنطقة دون حلّ دائم وشامل وعادل للقضية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وقرار آخر تشكيل لجنة برلمانية عربية للمصالحة الفلسطينية كإحدى آليات دعم القضية[2].

وأكد البيان الختامي للدورة[3] (ضرورة وقف كل أشكال التطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي واتخاذ موقف حازم وثابت في هذا الصدد والاستمرار في جهود دعم قضية الشعب الفلسطيني على كل الصعد. وشدد الاتحاد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخططات تستهدفها على حساب حلول مجتزأة؛ الأمر الذي يهدد مستقبل المنطقة واستقرارها؛ مشيرا إلى أن أي حل يتجاوز الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في القرارات الدولية هو حل غير قابل للحياة. وكما أكد البيان أهمية مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين.

وكان موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم لافتًا؛ إذ دعا خلال اللقاء التشاوري لإضافة بند في البيان الختامي يدعو لاتخاذ موقف صارم من أي توجهات لـ"تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل". وعلى المستوى التنظيمي

(1) راجع في نفس العدد من هذه الفصلية، تقرير: أمجد أحمد جبريل تحت عنوان "مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية (2017-2019)".

(2) للاطلاع على جميع البيانات والإعلانات والقرارات الخاصة بالدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، راجع الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد على الرابط:
http://cutt.us/O07U9

(3) البيان الختامي الصادر عن المؤتمر التاسع والعشرون لاتحاد البرلمانيين العرب، (القدس العاصمة الأبدية لفلسطين)، المملكة الأردنية الهاشمية –عمان، 3-2 مارس 2019. 2019،على الرابط: http://cutt.us/ITmQS

للجهة المستضيفة، عمل رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة بـ"ديناميكية قصوى" لإنجاح أعمال المؤتمر؛ وذلك بهدف الخروج بصيغة توافقية بشأن القدس و"القضية الفلسطينية" باعتبارها القضية المحورية في المنطقة والتصدي لـ"الانتهاكات" الإسرائيلية ضد المقدسات، دون أن يتطرق المشاركون لما يسمى بالخطر الإيراني. وإن كانت كل من السعودية والإمارات قد رحبتا بعودة مشاركة سوريا في أعمال الاتحاد البرلماني العربي ومواصلة دعم بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي في دمشق الذي جمد العمل به منذ سنوات ليحلّ محله مقر مؤقت في العاصمة اللبنانية بيروت(1).

كما اعتمد الاتحاد البرلماني العربي تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية الذي أكد على أن قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل يعتبر باطلاً ولاغيًا؛ وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 497 لعام 1981 الذي يؤكد على رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وشدد على كل القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ذات الصلة برفض التدخلات والاعتداءات الأجنبية كافة على الدول العربية، مؤكدًا رفضه التامّ لكل المبادرات التي تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وخاصة ما يُسمى "صفقة القرن".

ودعا البرلمانات العربية إلى العمل مع حكوماتها لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية في مواجهة الحصار المالي الأميركي والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني، وكذلك الدعوة إلى تنفيذ الخطط التي أقرها الاتحاد البرلماني العربي، وخاصة خطة عمل صمود الشعب الفلسطيني لتجميد عضوية "الكنيست الإسرائيلي" في الاتحاد البرلماني الدولي.

كما صدر عن ذات الدورة ما سمي "إعلان عمان" حول القضية الفلسطينية ومن أهم ما جاء فيه:

*"ونؤكد في هذا المقام أن أي حلول تتجاوز مقررات الشرعية الدولية وأطر المبادرة العربية للسلام، والتي تنص على حل الدولتين، والتوصل لحل عادل عبر التفاوض على قضايا الوضع النهائي المتمثلة بملف اللاجئين، والقدس والمياه والحدود، هي حلول غير قابلة للحياة، خصوصا في ظل الظلم التاريخي الذي تعرض له الأشقاء الفلسطينيون على مدى أكثر من سبعين عامًا. ونحذر من أية محاولة تمسّ بالوضع التاريخيّ والقانونيّ القائم للقدس والمقدَّسات، ومحاولات طمس هوية المدينة المقدسة، والإجراءات الإسرائيلية الأحادية، التي تمثل انتهاكات مستمرة وتصعيد خطير".*

ولم يكن اهتمام الاتحاد البرلماني العربي بالقضية الفلسطينية طارئا أو مستجدا؛ سواء في دورات انعقاده كما في دورته الخامسة والعشرين في يوليو 2018 بالرباط التي أكد بيانه على التنديد الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك، أو في غير دورة انعقاده كما في 11 نوفمبر 2018 حين أصدر البرلمان بيانًا خاصًا للتنديد بالاعتداء الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة حينها ووقوع شهداء وجرحى، ودعا البيان للتضامن لوقف تلك الاعتداءات.

ويلاحظ بشكل عام محورية القضية الفلسطينية في أعمال الاتحاد البرلماني العربي؛ فقد أصدر بيانا ضد دعوة الإدارة الأمريكية لأن يضم الاحتلال الصهيوني مرتفعات الجولان السورية المحتلة في 22 مارس 2019، وأصدر كذلك بيانا يدين القرار الباطل من محكمة إسرائيلية بإغلاق باب الحكمة في القدس الشريف في 20 مارس 2019، فضلا عن التأكيد في كل مناسبة ممكنة على حقوق الشعب

(1) هديل غبون، مصادر لـCNN: أجواء توافقية بحضور السعودية وسوريا في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي، السي إن إن العربي، بتاريخ 3 مارس 2019، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/ZiYNf

الفلسطيني كيوم الأرض ويوم الشهيد.. وضد الاعتداء الأخير على أهالي غزة في 5 مايو 2019.

وإضافة لموقف المؤتمر من القضية الفلسطينية، كان موقف الاتحاد حول تطور التصعيدات العسكرية والتوتر بين واشنطن وطهران وتداعياته على أمن واستقرار الدول العربية، وجاء في بيان له 22 مايو 2019: ضرورة أن تكون القمة العربية بمكة منطلقا للتضامن العربي في هذا الصدد[1]. ولكن أتت قمم مكة آخر مايو 2019 لتكشف أنها ليست مجرد مواقف ومساعٍ نحو حقن التوتر واتخاذ التدابير اللازمة ضد التصعيد بين طهران والولايات المتحدة مما يجر المنطقة لصراع عسكري -لا قدر الله- غير محسوب العواقب، بل هي في حقيقتها تحمل أهدافا ودلالات أخر كما سيبدو في الجزء التالي من هذا التقرير.

**ثانيا- قمم مكة وفزاعة إيران:**

في إطار محورية المملكة العربية السعودية عربيا وإسلاميا، وعلى نمط استثنائي من الجمع غير المعتاد بين قمم ثلاث: عربية وإسلامية وخليجية (حيث عقدت قمتان طارئتان لمجلس التعاون الخليجي والجامعة الدول العربية تزامنا مع انعقاد القمة الإسلامية في دورتها العادية) متعاقبة في 30-31 مايو 2019 لبحث التداعيات الخطيرة على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وعلى المنطقة، إثر الهجوم الذي استهدف سفنًا تجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما ذكر أنه هجوم من قبل مليشيات الحوثي المدعومة من إيران من الهجوم على محطتَي ضخ نفطيتَين بالسعودية، ما ترتب على ذلك من تداعيات على إمدادات واستقرار أسواق النفط العالمية.

ومن ثم، أعلن أن القمم جاءت بهدف بحث توحيد المواقف ومواجهة التهديدات الإيرانية، ولكن ورغم أهمية هذه المستجدات، جاء الحشد السياسي والإعلامي السعودي للقمم ومكان عقدها في مكة وتوقيتها في العشر الأواخر من شهر رمضان ليعكس الهدف السعودي والخليجي لتضخيم الخطر الإيراني والحشد ليس فقط الخليجي بل العربي والإسلامي رغم كون التصعيد والتوتر بالأساس جاء تداعيا لتوترات بين طهران والولايات المتحدة ثم من ورائها السعودية والإمارات بالتبعية.

وعلى الرغم من أن عداء إيران ليس محل إجماع عربي أو إسلامي أو حتى خليجي، وأخذا في الاعتبار أنه سبقت مبادرة لم تلقَ قبولا سعوديا لحوار إيراني-خليجي، والتفاتا لتزامن القمم والتوتر مع إيران مع الخطر المتمثل في الإعلان في 20 مايو عن تدشين الشق الاقتصادي من صفقة القرن (مؤتمر البحرين)، فإن كل هذه الاعتبارات تؤكد رغبة السعودية بالحشد والتعبئة ضد عدو نظامها الحاكم؛ وهو إيران بديلا عن حليفها الأمريكي والتفافا على تطبيعها مع إسرائيل، وجعل القمم الثلاث توظيفا لذلك الهدف[2]، وإن كان هذا بالطبع لا يعني قبول أي عربي لهجوم طهران على أي دولة عربية.

بيد أن نتائج القمم الثلاث جاءت متواضعة على عكس ما اشتهت الرياض؛ فمن جهة لم يتم إجماع في بيان القمة العربية بشأن التصعيد ضد إيران بين تحفظات العراق وسلطنة عمان، كما لم يحدث إجماع خليجي كذلك. أما القمة الإسلامية التي وسعت أجندتها لتشمل الإسلاموفوبيا إثر الحادث الإرهابي المروع ضد مسلمي نيوزلاندا، وتداعيات القضية الفلسطينية في ظل تطورات صفقة القرن، فقد قوبلت هذه الأجندة بتهميش لقضية فلسطين وغيرها من قضايا العالم الإسلامي المطروحة مقابل الحث من ولي

(1)البيان الصادر عن معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد البرلماني العربي، حول التصعيد العسكري الذي من شأنه المساس بأمن واستقرار المنطقة العربية". بيروت 22 أيار/ مايو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/ZlgjR

(2) حول تحليلات واتجاهات الرأي حول قمم مكة راجع: ثلاث قمم لمواجهة إيران؟، 2019/05/31 ، موقع فرانس24، على الرابط: https://bit.ly/30qfH79

العهد السعودي للحشد الإسلامي ضد إيران؛ فيما أطلق عليه البعض السعي لـ"ناتو إسلامي" ضد إيران. يعكس هذا خطورة "المأزق السعودي" من حيث ضعف القدرة على الحشد رغم كل تلك الإمكانيات التنظيمية للقمم المذكورة، فضلا عن تحوّل الحوثيين من سياسة الدفاع إلى الهجوم عبر تكتيكات جديدة، واستشعار الرياض بأن نبرة خطاب واشنطن تراجعت "نسبياً" وقت الدعوة لهذه القمم، حيث عادت إدارة ترامب وقتها إلى طلب التفاوض والوساطات، لإبرام اتفاق جديد يشمل البرنامج النووي والصواريخ البالستية الإيرانيين[1]. أضعف ذلك من نتائج القمم الثلاث وبدا أن الرياض لم تحصد ما أرادته من عقدها إياها مع تحفظ عدة أطراف.

**ثالثًا–مؤتمر البحرين الاقتصادي وصفقة القرن: مواقف رسمية وشعبية متباينة**

صدر بيان مشترك من الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين بتاريخ 19 مايو 2019 عن نيتهما عقد ورشة عمل اقتصادية بعنوان "من السلام إلى الازدهار" تستضيفها مملكة البحرين بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنامة يومي 25 و26 يونيو 2019، "وستمثل ورشة العمل هذه فرصة محورية ليجتمع قادة الحكومات والمجتمع المدني والأعمال معا لمشاركة الأفكار ومناقشة الاستراتيجيات وشحذ الدعم للاستثمارات والمبادرات الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن يوفرها التوصل إلى اتفاق سلام"[2].

في مايو 2019، على إثر ذلك البيان، أجرى روبرت ساتلوف، مدير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، مقابلة مع جاريد كوشنر، حول عملية السلام في الشرق الأوسط، خلال المؤتمر السنوي لمعهد واشنطن. وفى أعقاب المقابلة، نشر «ساتلوف» مقالًا مهمًّا على موقع «أمريكان إنترست» حذر فيه من أن خطة كوشنر للسلام ربما تكون كارثية على سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط، وأن حل الدولة الواحدة يعنى نهاية إسرائيل والطريق للصراع الأبدي[3].

وعليه، عُقدت ورشة المنامة أو مؤتمر البحرين الاقتصادي (25-26 يونيو2019) الذي يمثل الخطوة الأولى مما يسمى "صفقة القرن" للتطبيع العربي وتصفية القضية الفلسطينية، برعاية ودعوة من الإدارة الأمريكية الحالية وعرابها جاريد كوشنر صهر ترامب، في سياق ملبد بدعم من إدارة ترامب يكاد يكون منقطع النظير للعدو الصهيوني؛ والمحصلة أن كل تلك الإجراءات الأمريكية تزيد من تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني؛ إما بإرغامه على مسار صفقة القرن أو إرضاخه لقبول الرشوة الاقتصادية التي وصفتها إدارة ترامب وفي مقدمتها كوشنر "فرصة" لا "صفقة"!.

وأشار مسؤولون أمريكيون إلى أن الخطة ستكون شاملة، وتتجاوز الأطر التي وضعتها الإدارات الأميركية السابقة، وتتناول كل القضايا الكبرى، بما فيها القدس والحدود وقضية اللاجئين، وتكون مدعومة بأموال من السعودية ودول خليجية أخرى لصالح الفلسطينيين. وفي حين لم تتطرق الخطة إلى الجانب السياسي بشكل رسمي، إلا أن الحديث عن تحويل الضفة الغربية وغزة بشكل جذري، كشف عن البعد السياسي الذي سينص في أحد بنوده عن القبول بالقدس بشقيها الغربي والشرقي عاصمة موحدة لإسرائيل، وتصفية القضية الفلسطينية لصالح

(1 ) أمجد أحمد جبريل، المأزق السعودي بعد قمم مكة، 18 يونيو 2019 ، موقع "عربي21"، على الرابط: https://bit.ly/2G68di5

(2) بيان مشترك من الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين بتاريخ 19 مايو 2019 عن نيتهما عقد ورشة عمل اقتصادية بعنوان "من السلام إلى الازدهار"، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/5zzIe

(3) محمد ماهر، مدير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى لـ«المصرى اليوم»: حل الدولة الواحدة يعنى نهاية إسرائيل والطريق للصراع الأبدي 15 -06-2019 ، على الرابط: http://cutt.us/Jxsll

إسرائيل، وهو ما كشف عنه محمود عباس (أبو مازن) بقوله: "ترامب يريد أن يشترينا ويحرمنا من دولتنا المستقلة"(1).

**وعن المواقف الرسمية للنظم العربية:** كانت كل من البحرين والسعودية والإمارات ومصر والأردن والمغرب، قد شاركوا في "الورشة"، فيما رفضت فلسطين المشاركة.

حيث قال إن "محمد بن سلمان (ولي العهد السعودي) أبلغ كوشنر أنه مستعد لاستثمار كميات ضخمة من رؤوس الأموال في الصفقة، وسيعطي القيادة الفلسطينية الحوافز اللازمة للاستجابة الإيجابية"، ونقل الموقع عن مسؤولين فلسطينيين، قولهم إن "عباس التقى بن سلمان خلال زيارته للرياض في 8 نوفمبر 2018، وأن هناك عرضًا لزيادة الدعم المالي السعودي للسلطة الفلسطينية بثلاثة أضعاف تقريبًا مقابل الموافقة على الخطة"(2).

أما الإمارات، فقد أعلنت دعمها لمقترح ترامب، ورحبت في بيان لها، بالمشاركة في ورشة العمل الاقتصادية التي تستضيفها مملكة البحرين بالشراكة مع الولايات المتحدة، وقالت وزارة الخارجية والتعاون الدولي: إن "الإمارات تقف مع كافة الجهود الدولية الرامية إلى ازدهار المنطقة وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، والتخفيف من الظروف الصعبة التي يعيشها الكثير من أبناء المنطقة خاصة أبناء الشعب الفلسطيني" . وذكرت الوكالة، أن "الخطة ستعمل على إصلاح الاقتصاد الفلسطيني وربطه بجيرانه بهدف اجتذاب استثمارات دولية هائلة، وتضمن تحولا في الاقتصاد الفلسطيني الذي سيكون قادرا على تأمين أكثر من مليون وظيفة"، مضيفة أن "الخطة يمكنها أن تحوّل الضفة الغربية وغزة بشكل جذري وتفتح فصلا جديدا في التاريخ الفلسطيني"(3).

ومن ناحية أخرى جاء الموقف الإماراتي مناورا يقبل ويدين في ذات الوقت للدرجة الذي وصف بأنه باع حلفاءه في اللحظة الحاسمة؛ فالموقف الإماراتي كان هو الأغرب. فأبوظبي هي حليفة السعودية وترامب المقربة، ويعتقد أنها طرف أساسي في كل خططها، إذ يعتقد أن رجلها القوى الشيخ محمد زايد هو الضلع الثالث في المثلث الذي يحيك كل الأطروحات التي تهبط على المنطقة، بالإضافة إلى كوشنر–بن سلمان. ولذا يفترض أنها طرف أصيل في ورشة المنامة، وخاصة أن لها باعاً طويلاً في التطبيع مع إسرائيل. وأعلن أن وزير الدولة للشؤون المالية عبيد الطاير هو الذي سيقود الوفد. ولكن فجأة تداعت الأخبار عن مواقف شخصيات محسوبة على الدولة الإماراتية تهاجم ورشة المنامة بطريقة لافتة، واعتذار رجال الأعمال الإماراتيين عن المشاركة بالورشة. وشنَّ ضاحي خلفان، نائب رئيس شرطة دبي، هجومًا على المسؤولين المشاركين في ورشة البحرين قائلا: لن يرحمكم التاريخ إذا مرَّرتم صفقة القرن. كما استنكر الأكاديمي الإماراتي «عبدالخالق عبدالله» المستشار السابق لـ«بن زايد» استضافة البحرين الندوة الاقتصادية لصفقة القرن، معتبراً أن هدفها «تصفية القضية الفلسطينية»(4).

وأعلنت الكويت عدم حضورها، مؤكدة أنها سوف تقبل بما يقبل به الفلسطينيون، وكان مجلس الأمة الكويتي قد دعا إلى المقاطعة، وكذلك الحال في قطر التي لم تتلق دعوة بالمشاركة من البحرين، غير أن وزارة الخارجية القطرية أصدرت بيانا رسميا قالت فيه: "ينبغي أن يكون الحل وفق إطار يرتضيه الشعب الفلسطيني؛ يقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة ذات سيادة كاملة على حدود

(1) "ورشة البحرين".. من يدفع أكثر في مزاد بيع القضية الفلسطينية؟، 26 يونيو 2019، على الرابط:
http://cutt.us/57bb0

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

1967 وعاصمتها القدس الشرقية، إضافة إلى حق العودة للاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة"[(1)].

أما موقف الأردن فمفاده: نشارك لنعرف ما يدور بالغرف المغلقة. وكذلك مصر بد أنها تحاول عدم إغضاب أي طرف؛ ولذا قررت أن تشارك "لمراقبة الموقف". أما المغرب فجاءت مشاركة اللحظة الأخيرة ومستوى تمثيل يقارب الغياب[(2)].

لقد بدت مبادرة مؤتمر البحرين كمن يريد فرض مخرجاتها على الفلسطينيين، ملوحين بأنها الفرصة الأخيرة للسلام. فبرغم رفض الفلسطينيين الواضح بجميع فصائلهم، لعقد القمة ابتداء، ورفضهم المشاركة فيها، إلا أن المشاركين تجاهلوا تلك المواقف التي صرّح بها رئيس السلطة وبقية الفصائل الفلسطينية؛ مما دفع محمود عباس، أن يصرّح بأن القمة بنيت على باطل، وأنه لن يكتب لها النجاح. وأضاف: "نريد الدعم الاقتصادي، والمال والمساعدات، ولكن الحل السياسي يجب أن يأتي أولًا لا أخيرا، علما بأنه –وبرغم الخلافات السياسية المحتدمة بين الفصائل الفلسطينية، لاسيما حركتي حماس وفتح، إلا أنها أجمعت على رفض "ورشة البحرين"، وقالت: إنه "طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني"[(3)].

وعليه، فقد ساد وضع "المشاركة العربية" في مؤتمر البحرين ولم يكن اللافت فقط هو انخفاض مستوى الحضور باستثناء السعودية، ولكن أيضاً الطابع الاعتذاري الذي صاحَبَ إعلان كثير من الدول عن قرارها بحضور المؤتمر. كأن لسان حالهم يقول إننا حضرنا لرفع العتب مع الأمريكيين والسعوديين، ولكن لا تخشوا شيئاً إننا لن نشارك في الصفقة. فمستوى الحضور وطريقته، وكذلك قائمة الغائبين يمكن أن تعطينا مؤشراً على المصاعب التي تواجه صفقة القرن قبل أن تبدأ.

**وأما عن مواقف القوى الكبرى من مؤتمر البحرين وصفقة القرن**، فقد جاء تمثيل الدول الكبرى غير مكتمل بداية برفض الصين وروسيا المؤتمر وإعلانهما مقاطعته ابتداءً، وفقما صرح السفير الصيني في فلسطين، ثم حضرت الصين بتمثيل ضعيف[(4)]، أما روسيا فقد رفضت المشاركة وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا جاء فيه نص مخالفة صريحة لخطة كوشنر الذي سبق ورفض حل الدولتين: "نحن على قناعة بأن أي مبادرة تهدف إلى تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط يجب أن تحتوي على دعم واضح لمبدأ حل الدولتين لتسوية الخلافات الفلسطينية الإسرائيلية"[(5)].

أما القوى الأوروبية، فعلى الرغم من جولة كوشنر الأوربية قبيل الورشة في مطلع يونيو؛ إذ زار لندن وبروكسل ليجتمع مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي وخاصة: رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني، لاطلاعهم على تفاصيل خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفقة القرن"، إلا أنهم لم يشاركوا تعبيرا عن رفضهم للصفقة على الرغم مما تسرب حول استهداف خطة كوشنر مشاركة أوربا بـ20% من تكلفة تمويل الصفقة.

وبينما صرح كوشنر بأن ثمة تمثيلا للدول السبع الكبرى والصين وروسيا واليابان، جاء تصريح المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي ليقلل من أهمية مؤتمر البحرين، وأوضح الاتحاد الأوروبي أن مشاركته في ورشة العمل بالبحرين جاء من أجل الاطلاع عن كثب عما تتضمّنه خطة الرئيس

---

(1) المرجع السابق.

(2) مأزق القرن.. التمثيل الضعيف بورشة البحرين يُظهر كيف تورَّطت السعودية في صفقة يخشاها الجميع، 2019/06/26، موقع عربي بوست، على الرابط: https://bit.ly/2XDzpj5

(3) المرجع السابق.

(4) ما تأثير مقاطعة روسيا والصين لمؤتمر "صفقة القرن" في البحرين؟، بي بي سي العربية، 29 مايو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/7nfeL

(5) المرجع السابق

دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط "دون أي التزام من جانبنا بدعمها (الخطة) أو المشاركة فيها"، مجدداً التأكيد على التزامه "الراسخ بحل الدولتين عن طريق المفاوضات". وكانت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني قالت: إن حضور التكتّل (الاتحاد) لورشة المنامة سيكون على مستوى تقني فقط، مؤكدةً أن ذلك لن يلقي بظلاله بأي شكل من الأشكال على التزام الاتحاد الأوروبي القوي والواضح الذي تشاركه جميع الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى حل سياسي لإقامة دولة فلسطينية[1].

وواضح كيف أن هذه الخطة نقطة خلاف بين إدارة ترامب وبين عديد من الأطراف الدولية كأوربا وروسيا والصين. وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة رفضت المشاركة.

في المقابل قال البيت الأبيض إنه قرر عدم دعوة الحكومة الإسرائيلية؛ نظراً إلى عدم وجود السلطة الفلسطينية في المؤتمر، ليشارك بدلاً من ذلك وفد صغير من قطاع الأعمال الإسرائيلي فضلا عن الاستفزاز بمشاركة إعلامية إسرائيلية واسعة استفزت الشعوب.

**على المستوى الشعبي والجماهيري العربي، برزت تظاهرات شعبية وحراك إلكتروني... و"ورشة روتردام" ضد "ورشة المنامة":**

جاءت التظاهرات الشعبية رفضا لصفقة القرن قوية رغم حالة القمع ضد التظاهر في غالب النظم السلطوية العربية، وكان أبرزها في العراق والمغرب وبالطبع في الداخل الفلسطيني، حتى وصل الأمر إلى استدعاء البحرين سفيرها من العراق للتشاور بعد اقتحام متظاهرين سفارتها في بغداد، لكن حالة الرفض الشعبي للصفقة ومؤتمرها الاقتصادي المزعوم بلغ أوجَّه على منصات التواصل الاجتماعي؛ فقد تصدر وسم ("#يسقط_مؤتمر_البحرين"، "#لا_لصفقة_القرن" و"#لا_لورشة_ البحرين") ليتصدر موقعي تويتر وفيسبوك.

وعلى المستوى العالمي، ذكرت بعض التقارير تطرقت لإحصائيات حملات التغريد، أنه غرّد على وسوم الحملة الإلكترونية (10) آلاف مغرد حول العالم تفاعل معهم نحو خمسة ملايين متابع، وتركزت التغريدات في الضفة والقدس وقطاع غزة والأردن والجزائر ودول أجنبية؛ ليتخطى الوسم (23 ألف) تغريدة عبر (تويتر) فقط. فضلا عن دعوة عامة أطلقها الشباب الفلسطيني لكل العالم من العرب وغيرهم لإعلان رفض انعقاد المؤتمر، فقاموا بنشر عريضة إلكترونية لجمع توقيعات الرفض، ومع مطلع يونيو وصلت نحو 83604 توقيعا، من مختلف دول العالم معلنين رفضهم لمؤتمر البحرين. وتم نشر أغنية شعبية فلسطينية تعبر عن الرفض بعنوان «يسقط مؤتمر البحرين»، ومن ضمن كلماتها: "مش مطلب فردي أو حزبي هذا المطلب مطلب شعبي"، *"باسم بلادي أرضي وشعبي يسقط مؤتمر البحرين" ..." يللي بتركض للتطبيع، وأمر الأمريكي بتطيع، وطني مش سلعة للبيع، ويسقط مؤتمر البحرين"* . ولاقت انتشارا واسعا[2].

وتزامنا مع عقد مؤتمر البحرين، عمَّ الأراضي الفلسطينية إضراب شامل ليعلن رفضاً فلسطينيا قاطعاً له، باعتبار أنه مقدمة لتطبيق (صفقة القرن)، وأن انعقاده وسط غيابهم (الفلسطينيين) يسقط الشرعية عنه، مؤكدين أن حل القضية الفلسطينية سياسي، يتمثل في إنهاء الاحتلال وإنهاء سيطرته على الموارد، وبذلك يتم بناء اقتصاد مستقل. ولم يكن هذا موقف فلسطينيي الداخل فقط؛ فقد عقد مجموعة من نشطاء ورجال أعمال فلسطينيين مقيمين بأوروبا، انعقاد ورشة عمل تحت عنوان (لا لصفقة القرن، لا لورشة

---

(1) خاص: المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي يقلل من أهمية مؤتمر البحرين، بقلم: حسان رفاعي، 2019/06/25، على الرابط: http://cutt.us/VioMT

(2) أغنية «يسقط مؤتمر البحرين» تلاقي انتشارا واسعا والحملات الإلكترونية ضد «صفقة القرن» تتصدر ترند فلسطين 25يونيو 2019، جريدة القدس العربي، على الرابط: https://bit.ly/2xxtZqp

البحرين، نعم للحق الفلسطيني)، نظمها طيف من المؤسسات الفلسطينية العاملة في أوروبا، بمشاركة ما يقارب 100 من الباحثين والناشطين من أبناء الجاليات الفلسطينية الوافدين من 11 دولة أوروبية، لبحث سبل مواجهة صفقة القرن؛ وذلك في مدينة روتردام الهولندية، واختتموها بإعلان "فلسطينيو أوروبا ضد صفقة القرن" بتاريخ 16 يونيو 2019[(1)]؛ الأمر الذي شكل إجماعا وطنيا فلسطينيا على رفض المشاركة في "ورشة المنامة"، واعتبارهم أن مشاركة أي فلسطيني في هذا المؤتمر "خيانة" بحسب التوصيف الفلسطيني؛ وتحذيرا لاقتصاديين عرب وخليجيين من الانزلاق إلى هذه الخيانة، على الرغم من مساعي السلطات الخليجية لجرّ الشعوب ومعظم الاقتصاديين إلى هذه الحفرة.

ودشن نشطاء بحرينيون على مواقع التواصل الاجتماعي وسم "#البحرين_ضد_التطبيع" تعبيرا عن الرفض الشعبي للمؤتمر. وبينما أعلنت السلطات الأردنية مشاركتها في مؤتمر البحرين، كان للشعب الأردني موقف آخر؛ وهو ما عبرت عنه مجموعة من الأحزاب والقوى السياسية والشعبية والنقابية، التي دعت جماهير الشعب الأردني للمشاركة في اعتصام جماهيري رفضا لمشاركة الأردن الرسمية في المؤتمر؛، تزامنا مع انعقاد المؤتمر وتحديدا في الساعة السابعة مساء أمام رئاسة الوزراء في الساحة المقابلة لمستشفى الأردن[(2)].

**نتائج مؤتمر البحرين: الأوطان والمقدسات ليست للبيع:**

فمنذ قبيل انعقاد مؤتمره المزعوم، صرح كوشنر لوسائل إعلام أن المبادرة العربية للسلام (والتي دشنها الملك السعودي عبد الله في 2002 وتقوم على فكرة "حل الدولتين") لم تعد أساسًا للحل. وقد سبق وصرح السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان، أنه من حق إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية، ورفضت الإدارة مرارا وتكرارا حل الدولتين، وقال المبعوث الأمريكي جيسون غرينبلات إنه لا حاجة لاستخدام هذا المصطلح فـ(كل طرف ينظر إليه بطريقة مختلفة)"[(3)].

الأمر الذي دفع مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط "جيسون غرينبلات"، عبر حسابه على موقع "تويتر" بتاريخ 2 يوليو 2019 بعد انعقاد الورشة، لكتابة تغريدة تضمنت مشاركة لملف يحمل تفاصيل الخطة أو الشق الاقتصادي للصفقة الذي طرح في ورشة المنامة[(4)]، معلقا بقوله: "في الوقت الذي قاطعت فيه القيادة الفلسطينية، فإن الفلسطينيين والمنطقة مطالبون بإعطاء فرصة للحكم على خطتنا الاقتصادية بأنفسهم"[(5)]. ولكن تغريدته تلك لم تكن في حقيقتها إلا إقرارا منه، وبالطبع إقرار الإدارة الأمريكية نفسها، بفشل مسعاهم الاقتصادي لرشوة المعنيين بالقضية لقبول صفقة القرن المزعومة من خلال "مؤتمر البحرين الاقتصادي"[(6)].

فحتى ختامها الباهت تكرر خلال أعمال المؤتمر الحديث عن أزمات المنطقة المعروفة، مثل: "المعدلات المرتفعة للبطالة"، و"الحاجة إلى التواصل الفعال مع فئة الشباب"، وأهمية "تهيئة الظروف المناسبة لتطوير القطاع الخاص". ولم تقدم الورشة بياناً تفصيلياً بالمستهدفات جراء انتهاء تلك الورشة.

---

(1) اختتام ورشة روتردام بإعلان " فلسطينيو أوروبا ضد صفقة القرن"، 17 يونيو 2019، موقع صحيفة الوطن الفلسطينية، على الرابط: http://cutt.us/xFg1B

(2) بعيدًا عن الموقف الرسمي.. كيف عبرت الشعوب العربية عن رفضها لـ «مؤتمر البحرين»؟، 25 يونيو 2019، موقع مصر العربية، متاح على الرابط:

https://bit.ly/2LFiBkh

(3) صفقة القرن: كوشنر يستبعد أن تكون خطته للسلام على غرار مبادرة السلام العربية، بي بي سي العربي، بتاريخ 25 يونيو 2019، متاح على الرابط: http://cutt.us/apeT7

(4) للنص الكامل للشق الاقتصادي لصفقة القرن، ملف pdf، على الرابط: http://cutt.us/3AKGz

(5)صفقة القرن: كوشنر يستبعد أن تكون خطته للسلام على غرار مبادرة السلام العربية، مرجع سبق ذكره.

(6) المرجع السابق.

وبعد الرفض الواسع والاحتجاج الشعبي الذي وصل ذروته على منصات التواصل الاجتماعي، يبدو أن الإدارة الأمريكية استشعرت الحرج؛ إذ نشر "جيسون غرينبلات"، مبعوث ترامب للشرق الأوسط، على حسابه عبر "تويتر" ملفا باللغة العربية يشمل تفاصيل الشق الاقتصادي لخطة السلام المزعومة أو صفقة القرن حملت عنوان: "السلام... من السلام إلى الازدهار: رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني"[1]؛ يتضمن 40 صفحة، مكونة من ثلاثة فصول: إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية، وتمكين الشعب الفلسطيني وتشمل بنودا خاصة بالشباب والنساء في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والقطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة الفلسطينية. وبمراجعة تفصيلية لمضمون الملف نجده يتوجه بخطاب التنمية والتمكين للشعب الفلسطيني متجاهلا وجود احتلال ولا يذكره من بعيد أو قريب.

عدد الشق الاقتصادي المدشن في ورشة المنامة كم المكاسب الاقتصادية وحجم المنح والتمويلات ورؤوس الأموال التي ستنهال على الضفة الغربية وقطاع غزة وجوارهما في الأردن ولبنان ومصر؛ حيث وزعت الخطة الـ50 مليار دولار الموعود تجميعها –في حين ما يبدو أن ورشة المنامة نفسها لم تستطع إنجاز الحصول على تأكيد من الأطراف المشاركة بالمساهمة الفعلية فيها– على ثلاثة أصعدة سمّتها مبادرات: الاقتصاد، والشعب، والحكومة. وفي كل مبادرة برامج ومشروعات خاصة بها[2]:

- ففي مبادرة الاقتصاد، وعدت بزيادة دور القطاع الخاص وريادة الأعمال وفرص العمل خاصة للشباب والنساء، واهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدريب القائمين عليها. فضلا عن الاهتمام بالبنية التحتية من شبكات طرق وسكك حديد وإمدادات طاقة وصرف صحي وفي مجالات الزراعة والسياحة والصحة والتعليم. بما تبلغ تكلفة المشروع الواحد منها نحو 100 مليون دولار.
- تسهيل انتقال الأفراد في المنطقة إقليميا داخل حدود فلسطين والدول المحيطة المذكورة (مصر، لبنان، والأردن) لتسهيل انتقال العمالة والسياح ورؤوس الأموال بفتح الأسواق والتجارة أمام القطاع الخاص الفلسطيني بحسب الخطة. ومن ثم، يسهل على الفلسطينيين الانتقال والسكن والعمل حسب أماكن تجارتهم أو أعمالهم (فهل مازالت الخطة بحاجة لذكر صريح على تهجير أهل فلسطين وقطاع غزة لسيناء بعد ربطهم بأغلال لقمة العيش واكتساب الأموال مقابل استمرار سيناريو تضييق الخناق والحصار الراهن!!).
- وفي المبادرة الثانية الخاصة بالشعب، قدمت الخطة وعود بتمكين وتعزيز الخدمات التعليمية المقدمة للشعب الفلسطيني:
  - فإنشاء جامعة فلسطين الجديدة، وزيادة ضخ المنح التعليمية للطلاب الفلسطينيين، والتدريب التشغيلي لتنمية القوى العاملة.
  - الرعاية الصحية، ونوعية الحياة من فن وثقافة والرياضة، والتنمية الحضرية للمدن والأحياء...

أما المبادرة الخاصة بالحكومة، فقد ركزت على مفاهيم الحوكمة ومكافحة الفساد (التي دشن بهما كوشنر عرضه المسرحي في ورشة المنامة وحاجة الفلسطينيين للدعم والثقة بعد ثبات فساد حكوماتهم)، فتحدثت الخطة عن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام الفلسطيني والشفافية وتعزيز القدرات..

وبخاتمة مقتضبة تؤكد إجمالا على قابلية الخطة للتنفيذ وأنها رؤيا تربط السلام بالاستثمار كهدف لهذه الخطة الموسومة "من السلام إلى الازدهار"، انتهى محتوى الملف الذي نشره البيت الأبيض الأمريكي عن تفاصيل الشق الاقتصادي (المستعرض بمؤتمر المنامة) من صفقة القرن.

---

(1) النص الكامل للشق الاقتصادي لصفقة القرن، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق.

هكـــذا، جـــاء محتـــوى ومخـــرج الملـــف كمخـــرج للمؤتمر/الورشـة، وكـذا الرؤيـة والصـفقة ككـل، جـاء عامـا غامضـا يتشـدق بقـيم ومفـاهيم عامـة لطالمـا وعـدت بهـا الرأسماليـة العالميـة شـعوب العـالم النـامي كمقـدمات لفـتح أسواقنا وبـلادنا لاسـتثماراتهم وسـوقهم، وتكـرار غـير مبـدع لوعـود بالقضـاء علـى البطالـة وتعزيـز التعلـيم ومختلـف القطاعات، لكن دون أي تكلفة يتحملها أصحاب المبادرة بل فقط مزاد علني لبيع القضية ومقايضات على الأوطان بوعـود بوظيفـة ومسـكن وتمكين... كـذلك لم تـذكر الخطـة العظيمة للسلام والازدهار الاحتلال والاستيطان الصهيوني لفلسطين من بعيد أو من قريب: لا من حيث هو مسبب للأوضـاع المترديـة، ولا كشـريك في "الصـفقة"– "الفرصـة"، فيمـا يبـدو أن المقصـود مـن خطـة القـرن أن ينسـى الشـعب الفلسـطيني والعـربي ككـل حقيقـة وجـود الاحـتلال و"العـدو الحقيقـي" بـين ظهرانينـا، ولِمَ لا والطـرف الأغـنى مـالاً مـن العـرب (ممـثلا في ملكيـات الخلـيج في مقـدمتها السـعودية والإمـارات والبحـرين المستضـيف، وحـتى قطـر المشـارك في المؤتمر) هم الممول الأكبر للصفقة؟!

وفي الوقت الـذي صـرح فيـه كوشـنر 2019/6/25: "أن ورشة المنامة نجحت قبل أن تبدأ والمقاطعون سيحضرون في النهاية"، جاءت النتائج مخيبة لأوهامه وباستقبال باهت باعث للسخرية ("The derisive reception") بحسب وصف الجارديان[1]؛ لتعود الصحيفة لتوضح عقب انعقاد المؤتمر وغياب تفاصيل جلساته، أن صفقة كوشنر لم تجد زبائن؛ إذ بدا كتاجر يحاول الترويج لبضاعته الراكدة في آخر موسم للتنزيلات! وفشلت محاولته في أن تحدث صدى للخروج من الصراع، وحتى دول الجوار المعنية والمقدمة لها الصفقة لم يغريها العرض والتخفيضات المقدمة من كوشنر وبدت تراها رشوة مخزية لا تستحق بيع القضية في مقابل غيـاب ضـمانات أمريكيـة لتحقـق تسـوية سياسـية فعالـة في ظل تقديم الشق الاقتصادي وتجنب ذكر السياسة من بعيد أو قريب خلال مؤتمر البحرين؛ مما زاد من شكوك المشاركين من مدى إمكانية تحقيق حل للصراع خاصة وراعي الخطة (الإدارة الأمريكيـة بقيـادة ترامـب ومسـاعده كوشـنر) طـرف متحيز لإسرائيل؛ حيث صرح وأقر بذلك كوشنر نفسه في افتتـاح المؤتمر بتحيزه لإسـرائيل وفـق ميولـه الأيديولوجيـة[2]. فأي فجاجة تلك التي تتعامل بها لإدارة ترامب مع القضية الفلسطينية وأي أثر إيجابي يمكن أن يترتب؟!

وبينما سبق وأكد كوشنر رفض المبادرة العربية للسلام، فلـم يخرج بنتيجـة؛ حيـث جـدد الـرئيس الفلسـطيني محمـود عبـاس والعاهـل الأردني عبـدالله الثـاني، في اليـوم الثـاني مـن عقـد المؤتمر عـبر اتصـال هـاتفي بينهمـا تمسـكهما بمبـادرة السلام العربية، القائمة على رؤية حل الـدولتين (فلسـطينية وإسـرائيلية)، فضـلا عـن إعـلان منظمـة التحريـر الفلسـطينية فشـل مؤتمر المنامـة بحسـب توصـيف حنـان عشـراوي، عضـو اللجنـة التنفيذيـة للمنظمـة، في مـؤتمر صـحافي بـرام الله، وفي ظـل حضـور عـربي محـدود، وعـدم صـدور بيـان رسمـي عـن المؤتمر بل مجرد تصريحات ختامية تحدثت عن «تفـاؤل كبير» حـــول التنميـــة الاقتصـــادية والاســـتثمار لصـــالح الشـــعب الفلسـطيني، دون أن يـترجم لوقـائع بعيـداً عـن العبـارات الإنشائية؛ مما جعل مؤتمر كوشنر أشبه بما وصفته به وسائل إعلام "ضجيج بلا طحن"[3].

فضـلا عن الوعي الفلسطيني الـوطني العـام الـذي وقـف كحـائط صـد قـوي ضـد مـؤتمر البحـرين، لـيس لـدى السياسيين والقـادة كـأمر طبيعـي، ولكـن حـتى لـدى رجـال أعمـال مـن غـير المسيسـين؛ فقـد سـبق وأكـد أحـد رجـال

(1 )The Guardian view on Trump and Israel-Palestine: the reality behind Kushner’s fantasy, Tue 25 Jun 2019, available at: http://cutt.us/w2ocX

(2 )Martin Chulov, Jared Kushner's 'deal of the century' fails to materialise in Bahrain, Wed 26 Jun 2019, available at: http://cutt.us/BjkjG

(3) ورشـة «المنامـة».. ختـام غـامض وضـجيج بـلا طحـين، 27 يونيو 2019، على الرابط: https://bit.ly/2J9iiwI

الأعمال الفلسطينيين يحمل الجنسية الأمريكية وهو "سام بحور": "الإسرائيليون يسيطرون على كل أصولنا الاقتصادية الاستراتيجية سواء كانت أراض أو مياه أو بترول أو إمكانية التحرك أو حتى المعابر وكل هذه السيطرة على المدخلات لأي نوع من الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل لا تحتاج إلى ورشة اقتصادية كبرى، إنها بحاجة إلى إرادة سياسية"[1].

وكان مقال منيب المصري، رجل الأعمال الفلسطيني الثري المعروف، تعقيبا على مؤتمر البحرين بأن "*هذا العرض الاقتصادي أو "الصفقة" لم ولن تُغري الفلسطينيين لأنهم جميعا متفقون، مهما اختلفوا وتناحروا، على حقيقة واحدة بأن "فلسطين ليست للبيع" ولن تكون، وأن أساس القضية الوطنية الفلسطينية هو حق تاريخي وقانوني وسياسي وليس اقتصاديا ولن يكون*" [2] ... "*انتهت ورشة المنامة في ظل رفض ومقاطعة فلسطينية رسمية وشعبية لها، من منطلق أن هذه الورشة خطوة نحو تصفية المشروع الوطني الفلسطيني، ومحاولة للقفز عن حقوقه المشروعة بموافقة رسمية من بعض الأنظمة العربية ودول الاقليم، والتي للأسف آثرت إلا أن تكون في صف الحركة الصهيونية والدخول في تطبيع رسمي علني مع دولة الاحتلال ظنا منها أن هذا قد يحمي وجودها مما تتخيل أنه خطر ايراني مزعوم*"(3).

ومن ثم، فعلاوة على التمثيل الشكلي الضعيف والتفاعل الباهت والمخرجات غامضة الأثر، فإن الوصف الأنسب لمؤتمر المنامة جاء على صفحات جريدة هآرتس الإسرائيلية اليسارية الذي تناولته كثير من وسائل إعلام عربية: هو "عرس بلا عريس" في ظل غياب طرفي الصراع الأساسيين: فلسطين وإسرائيل.

**خاتمة:**

تبقى لما تم رصده من مؤتمرات وقمم حول القضية الفلسطينية حسنات وإيجابيات رغم كل ما حركته من غبار وما عكسته من تغير في أحد ثوابت النظم العربية باعتبار الدولة الصهيونية هي العدو المشترك، فقد كشفت اللثام عن هرولة عربية وخليجية تحديدا للتطبيع، مقابل تعالي خطاب اعتبار إيران العدو البديل والحشد السياسي والإعلامي المناهض لها.

فأما النموذج المقاوم الذي تمثل في مؤتمرات وقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة في دورته التاسعة والعشرين مارس 2019، فقد أثبتت مجمل مواقفه وقراراته التأكيد على مركزية ومورية القضية الفلسطينية والدفاع عنها والدعوة لدعمها ضد العدو الصهيوني والدعم الأمريكي المستفز الراهن تحت حكم إدارة ترامب. وبتطرقها لما يتعلق بالتوترات بشأن التصعيد الإيراني الأمريكي وتداعياته العربية والخليجية، فلم يبالغ المعنيين في تضخيم الخطر الإيراني واكتفوا بالتحذير من مغبات التداعيات العسكرية وأهمية العمل العربي التضامني ضد أية تهديدات خارجية.

أما النموذج الثاني من مؤتمرات وهو قمم مكة مايو 2019، فجاءت تعكس حالة من استدعاء الخطر الإيراني والتضخيم في مخاطره والاستجابة لتوجهات إدارة ترامب المتهورة، فبدت قمم مكة في هذا الصدد متجاهلة القضية الفلسطينية مقابل إعلاء نبرة إبراز إيران العدو البديل للعرب وتجاهل الخطر الإسرائيلي في المقابل.

وإذا ما تم ضم نموذج مؤتمر البحرين الاقتصادي بشأن تصفية القضية الفلسطينية وصفقة القرن، نجد أن الموقف العربي عامة متراجع بشكل مخزٍ ومتحفظ دون إدانة أو مناهضة للصفقة المشينة، وبالنسبة للموقف الخليجي خاصة وبالأخص السعودية والبحرين ثم الإمارات التي حاولت في اللحظات الأخيرة حفظ ماء وجهها استدراكا، نجد أن

---

(1) رجال أعمال فلسطينيون أمريكيون يتوقعون فشل مؤتمر البحرين الاقتصادي، 1-6- 2019، على الرابط:
http://cutt.us/ifq0E

(2) منيب رشيد المصري، انتهت ورشة المنامة وبقيت المؤامرة،30-06-2019 ، متاح على الرابط:
http://cutt.us/RFJnp

(3) المصدر السابق.

مؤتمر البحرين/ورشة المنامة بدت النموذج الأكثر تخليا وفجاجة من حيث التخلي عن القضية الفلسطينية تحت ضغط إدارة ترامب حماية لنظم خليجية تحتاج لدعم أمريكي مقابل استبدال العدو المركزي للعرب والمسلمين وهو إسرائيل بالعدو البديل الجديد المتمثل وفق إدارة ترامب وحلفائها في الخليج هو إيران.

*****




# مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية (2017-2019)

أمجد أحمد جبريل(*)

**مقدمة**

رغم أن القضية الفلسطينية تتعرض منذ عقودٍ لمحاولات تصفيةٍ متكررة، فإن تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب مقاليد الإدارة مطلع عام 2017، شكّل متغيرًا نوعيًّا ضاغطًا بشكل غير مسبوق، في اتجاه تصميم مقاربةٍ أميركية/عربية جديدة تجاه قضية فلسطين، تحت مسمّى "صفقة القرن"، ما أدّى إلى إعادة صياغة المواقف العربية الرسمية، التي باتت أقرب من ذي قبل إلى تبني الأفكار/المقاربات الأميركية بخصوص هذه القضية، باستثناء عددٍ قليل من الدول العربية التي ربما تعارض هذه المقاربات، ولكن ضمن حدودٍ "خطابية/لفظية"، في إطار سياسة "الحذر"، خشيةَ إغضاب واشنطن، وحرصًا على استمرار العلاقات معها.

وعلى الرغم من غموض محتوى "صفقة القرن"، وتأجيل الإعلان الأميركي عنها عدة مرات، فإنها ربما تعيد تقسيم/فرز المواقف العربية من قضية فلسطين إلى مجموعتين مختلفتين في الخطاب جزئيًّا، لكنهما ليستا متصارعتين في الجوهر؛ إحداهما دول "الاعتدال العربي"، المتحالفة مع اليمين الأميركي/الإسرائيلي، وهم المستفيدون العرب من الصفقة؛ أي دول الثورات المضادة، ذات التوجّه المؤيد لسياسات محور واشنطن – تل أبيب. أما الأخرى فهي مجموعة "المتضررين" أو "المستبعدين" من الصفقة، التي تشمل فلسطين والأردن ولبنان وسورية، إضافةً إلى دول عربية أخرى (مثل العراق وقطر والكويت)، كون الصفقة تتجاهل مصالحهم، وتدفع إلى تهميشهم أكثر فأكثر، لمصلحة الدول العربية المتحالفة مع محور أميركا وإسرائيل، ما يضطرهم إلى إبداء درجاتٍ من المقاومة، أقلّه على مستوى "الخطاب والتصريحات".

ورغم أن موازين القوى المادية/العسكرية الراهنة ( Actual Power)، تميل بوضوح –الآن– نحو محور أميركا إسرائيل ودول الثورات المضادة، فإن لدى مجموعة "الدول المستبعدة" من الصفقة فرصة حقيقية لعرقلة الصفقة، في المديين المنظور والمتوسط، خصوصًا في حال تصاعد المقاومة الفلسطينية، وتزايد حضور البعد الشعبي العربي وتنامي تأثيره، سيما إذا اندلعت موجةٌ جديدة ناجحة من الثورات العربية، وتمكّنت من تجنب أخطاء الموجة الأولى، التي جرى إحباطها منذ مطلع عام 2013، عبر تركيز السياسات الإقليمية والدولية لذلك المحور على قضية "مكافحة الإرهاب" والتوسع الشديد فيها، لتحقيق هدفين؛ أحدهما دمغ قوى المقاومة الفلسطينية وقوى التغيير العربية والحركات السياسية الإسلامية، بـ"الإرهاب". **والآخر** حرمان هؤلاء جميعًا من دعم الثنائي التركي/القطري، والتضييق عليه عبر أدوات اقتصادية/سياسية، تتولاها واشنطن بشكل خاص.

وهذا ما يعكسه تناول القمم العربية المتتالية عبر العامين الأخيرين (2017 – 2019) للقضية الفلسطينية وما يصدر عنها من قرارات تتعلق بها.

## أولًا– القمة العربية الثامنة والعشرون في الأردن ("قمّة البحر الميت" 29 مارس/آذار 2017)

شدّد البيان الختامي للقمة، الذي تلاه الأمين العام للجامعة العربية، أحمد أبو الغيط، في بنده الأول على "استمرار العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية/إسرائيلية جادة وفاعلة، تُنهي الانسداد السياسي، وتسير وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع، على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط 4 يونيو/حزيران عام 1967، وعاصمتها

---

(*) باحث مختص في الشؤون العربية والإقليمية.

القدس الشرقية، والذي يشكّل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار"[1].

كما أكّد البيان أن "السلام الشامل والدائم خيار عربي استراتيجي، تجسده مبادرة السلام التي تبنتها جميع الدول العربية في القمة العربية في بيروت عام 2002، ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي".

هذا بالإضافة إلى أربع فقراتٍ أخرى في البيان حول "رفض الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوّض حل الدولتين، ومطالبة المجتمع الدولي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ورفض إجراءات تغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس، ومطالبة دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمةً لإسرائيل، وتأكيد وقوف العرب مع الشعب الفلسطيني، ودعم جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة محمود عباس"[2].

وفي سياق تحليل نتائج هذه القمة، يمكن إبراز الملاحظات الآتية:

1- رغم الجهود المكثفة من جانب الأردن (ومن الملك عبد الله الثاني شخصيًّا)، لضمان أكبر حضور من الرؤساء العرب، فإن مخرجات هذه القمة لم تتجاوز حالة الضعف التي يعانيها "الإطار العربي"[3]، ولذا جاءت "قمة عادية" ولم تكن "محطةً مفصلية"[4].

2- رغم أن القمة العربية في الأردن لم تُضف جديدًا بشأن القضية الفلسطينية، فقد أعادت —على الأقل خطابيًا— التأكيد بوصفها القضية المركزية للنظام العربي؛ إذ تكرّر ذلك في أكثر من خطاب وكلمة لرئيس أو ملك في القمة على نحو بدا معه وكأنّ هناك تنسيقًا فعليًّا بين كلمات رؤساء الدول[5].

فمن متابعة الكلمات في الجلسة الافتتاحية، يمكن رصد مصطلح "القضية المركزية" في الإشارة إلى قضية فلسطين، في كلمات كلٍّ من: الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وملك الأردن عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس السوداني عمر البشير، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي[6].

---

(1) راجع: "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ28 بالأردن"، موسوعة الجزيرة، 2017/3/29. على الرابط:
https://bit.ly/2XEwNgA

(2) بتصرف عن: المصدر نفسه.

(3) يستخدم هذا التقرير مفهوم "الإطار العربي" بديلًا عن مفهوم "النظام العربي"؛ فالأخير مفهوم غير دقيق علميًّا من وجهة نظر الباحث؛ إذ جرى صكّه من قِبل خبراء وباحثين عرب لأسباب وظيفية/سياسية أساسًا. ولذا فإن هناك حاجة ماسّة إلى مراجعة المفهوم، مراجعةً علمية نقدية، في ضوء عجز جامعة الدول العربية المقيم، واشتداد الانقسامات العربية، وعودة سياسة "المحاور العربية" بصورة أوضح من ذي قبل، وغياب أية مصداقية حقيقية لمفهوم "الأمن القومي العربي"، في ظل تحالف أطراف عربية مع العدو التاريخي للعرب (أي إسرائيل)، ضد دولٍ عربية أخرى (مثل قطر التي تحاصرها أربع دول عربية منذ يونيو/حزيران 2017)، أو ضد إيران وتركيا. لمزيد من التفاصيل حول مستقبل "الإطار العربي" بعد الثورات العربية، بين احتمالات: التطوير، والتكيف، والأزمة، والانكشاف، والذوبان في نظام إقليمي أوسع، راجع المصادر الآتية: علي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحوّل"، سلسلة أوراق عربية، (27)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012؛ محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 192، نيسان/أبريل 2013؛ عبد المنعم المشاط، "نهاية النظام الإقليمي العربي"، الشروق 2016/8/24، على الرابط: https://goo.gl/K51pSd؛ أمجد أحمد جبريل، "أبعد من الخلاف السعودي المصري"، العربي الجديد 2016/11/2. على الرابط: https://goo.gl/7GAk8v

(4) راجع: مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2016- 2017: الحلقة المفزعة صراعات مستدامة واختراقات فادحة، إشراف وتحرير: أحمد يوسف أحمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/نيسان2017، ص 107.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه، ص 108.

بيد أن ثمة أهمية هنا للتمييز بين هذا الدعم "اللفظي/ الخطابي" الرسمي العربي لقضية فلسطين، وبين المنحى "البراغماتي" لأغلب السياسات العربية، الذي يضع العلاقات العربية مع واشنطن (وربما مع تل أبيب أيضًا) في مقدمة أولوياته، بغض النظر عمّا يلحق بقضية فلسطين من تهميش أو تدهور، بسبب تزايد الانتهاكات الإسرائيلية[1]، خصوصًا بعد تولي الرئيس دونالد ترامب في أميركا، الذي اتخذ قراراتٍ شديدة الخطورة في تأثيرها على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، دون أن تجد موقفًا عربيًّا مناسبًا، سواء على الصعيد العربي الجماعي أم القُطري، أو التفكير في الدعوة إلى قمة عربية طارئة مثلًا.

ومن بين هذه الخطوات: نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة منتصف مايو/أيار 2018، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والتضييق على تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وتوقيع ترامب في 25 مارس/ آذار 2019، أمرًا تنفيذيًّا ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل.

3- رغم أن القمة العربية في الأردن أكّدت أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعالم العربي، فإن مخرجات القمة أفصحت عن محدودية الخيارات العربية في مواجهة إسرائيل، التي أصبحت محصورةً في "المبادرة العربية للسلام"، والتي طرحت أول مرة عام 2002؛ إذ أعادت قمة عمّان طرح المبادرة، على الرغم من التهديدات العربية لسنواتٍ طويلة بالتخلي عنها بعد التجاهل الإسرائيلي لها، ما يؤكد أن العرب يتحركون في القضية الفلسطينية عبر مسار وحيد/أحادي أمام الطرف الآخر، الذي يدرك ذلك تمامًا، ما يجعل المبادرة في موقف الرجاء والتوسل، وهو موقف ليس في مصلحة المفاوِض العربي أو القضية. وقد أعادت القمة طرح المبادرة رغم إعلانات إسرائيل المتواصلة عن مزيد من الاستيطان في الضفة الغربية، وإعلانها أكثر من مرة عدم نيتها الانسحاب من الجولان"[2].

وسيعود هذا التقرير أدناه إلى تحليل سلبيات "المبادرة العربية للسلام"، وتوضيح خطورتها على إضعاف المواقف الاستراتيجية والتفاوضية الفلسطينية/العربية في مواجهة إسرائيل.

**ثانيًا- القمة العربية التاسعة والعشرون في الظهران السعودية ("قمّة القدس" 15 أبريل/نيسان 2018)**

من أصل 29 بندًا في"إعلان الظهران" تم تخصيص بنوده السبعة الأولى لقضية فلسطين؛ إذ أكد البند الأول على "مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، والهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين". أما البند الثاني فشدّد "على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط خيارًا عربيًّا استراتيجيًّا تجسده مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها جميع الدول العربية، ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي التي لا تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضية اللاجئين، التي توفر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية". كما أكد البند الثالث "بطلان وعدم شرعية القرار الأميركي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع رفض العرب القاطع الاعتراف بالقدس

(1) راجع: سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/نيسان 2003، ص 33- 34. وثمة أمثلة عديدة لتناقضات الخطاب الرسمي العربي تجاه فلسطين والقضايا العربية الأخرى، تكشف الفجوة بين "التشدد الخطابي/اللفظي" العربي، وبين "المرونة أو البراغماتية السياسية" التي تتجلّى في تهافت السلوك العربي في قضية التسوية مع إسرائيل، ومحاولة تحقيقها بأي ثمن، فضلًا عن التسابق العربي نحو تنفيذ سياسات واشنطن في الشرق الأوسط، والركض المستميت خلف تحسين العلاقات معها، رغم كل أخطائها في المنطقة. راجع: أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق (2001- 2010)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

(2) حال الأمة العربية 2016- 2017: الحلقة المفزعة صراعات مستدامة واختراقات فادحة، مصدر سابق، ص 108.

عاصمة لإسرائيل، حيث ستبقى القدس عاصمة فلسطين العربية"[1].

وفي البند الرابع رحب القادة العرب "بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس، وقدموا الشكر للدول المؤيدة له، مع تأكيد الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية – إسرائيلية جادة وفاعلة، وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4/6/1967 وعاصمتها القدس الشرقية، إذ إن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. كما دعم القادة العرب رؤية الرئيس الفلسطيني للسلام كما أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن في 20 فبراير/ شباط 2018"[2].

أما البند الخامس في "إعلان الظهران" فأكد "رفض الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين"، وطالب البند السادس "بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس"، كما طالب "دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمةً لإسرائيل". وأخيرًا أكّد البند السابع على "ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسكو الصادر عن الدورة 200 بتاريخ 18/ 2016/10، وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التعسفية التي تستهدف المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه"[3].

وفي سياق تحليل نتائج هذه القمة، يمكن إبراز الملاحظات الآتية:

1- رغم تصاعد التحديات التي تفرضها سياسة إدارة ترامب تجاه قضية فلسطين عمومًا تحت مسمّى "صفقة القرن"، وخاصةً إعلانه الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل في 2017/12/6، فإن القمة العربية لم تستطع الارتقاء في "خطابها" ولا "قراراتها" إلى مستوى هذه التحديات، بدليل التكرار الواضح في قرارات القمة العربية التاسعة والعشرين، التي سميت "قمّة القدس"، لما ورد في القمة السابقة في الأردن، ما يطرح تساؤلًا عن أسباب "قصور الخطاب الرسمي العربي".

و"رغم خطورة إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وعزم واشنطن نقل سفارتها إلى القدس، لم تخرج ردود الأفعال العربية الرسمية عن التنديد والشجب والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأميركية بالتراجع عن إعلان ترامب. كما أنه لم تتم الدعوة لقمة طارئة لقادة الدول العربية؛ إذ اكتفت الدول الأعضاء بجلسة لمجلس وزراء الخارجية العرب في 2017/12/9[4]. الذين رأوا القرار الأميركي مخالفًا لكل المواثيق والقرارات الدولية وعملًا استفزازيًا ينهي الدور الأميركي الراعي لعملية السلام، وبحثوا تشكيل "آلية عمل" وزارية لبحث التحركات العربية تجاه تداعيات القرار الأميركي حتى إبطاله[5].

2- باستعراض باقي بنود إعلان الظهران، تتجلّى رغبة الرياض في التركيز على تدخلات إيران في الشؤون

---

(1) راجع: "إعلان قمة الظهران" يؤكد بطلان القرار الأميركي بشأن القدس، شدد على ضرورة سحب إيران ميليشياتها وعناصرها المسلحة من كل الدول العربية"، الشرق الأوسط، 2018/4/16. على الرابط: https://bit.ly/2WRqc1p

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) انظر: محسن صالح (تحرير)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016- 2017، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018م/ 1439 هـ، ص 304.

(5) محمد الشاذلي، "مجلس الجامعة يدرس "آلية" لدفع ترامب إلى التراجع"، الحياة، 2017/12/10. على الرابط: https://bit.ly/2KD5vDF

العربية، وتضخيم ما يسمّى "الخطر الإيراني"، ما يؤكد أنها أولوية باتت تتقدم على قضية فلسطين في الأجندات العربية، خصوصًا الخليجية.

3- بقاء المواقف الرسمية العربية من "صفقة القرن" على ضعفها، ربما خشية من العقاب الأميركي في حال رفض العرب رسميًّا لها. هذا رغم تحسن صورة قضية فلسطين دوليًّا، والأثر الإيجابي لمسيرات العودة السلمية على حدود قطاع غزة منذ 30 مارس/أذار 2018، وصدور عدد من القرارات الأممية والمواقف الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية في السنوات الثلاث الماضية مثل (قرار الجمعية العامة 19 ديسمبر/كانون الأول 2016 عن "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، وقرار اليونسكو 2 مايو/أيار 2017 القائل بإن إسرائيل دولة محتلة لمدينة القدس، وتماسك المواقف الدولية المعارضة لإعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، ما أدى إلى عزلة دولية "نسبية" للسياسة الأميركية كما ظهر من محدودية التمثيل الدولي في الاحتفال بنقل السفارة الأميركية إلى القدس في 14 مايو/أيار 2018)[1].

"لقد تزايدت التسريبات الصحافية عن تنازلات في المواقف العربية من القدس، وخصوصًا بعد قرار ترامب نقل سفارة بلاده إليها. ومع ذلك يصعب التثبت من عودة الموقف العربي من القضية الفلسطينية إلى مستوى ما كان عليه قبل الثورات العربية؛ فعلى الرغم من تصريحات وإعلانات الرفض العربية الرسمية لقرار الرئيس ترامب، وعلى الرغم من نص القمة العربية في الظهران السعودية على مركزية القضية الفلسطينية، فإن هذه القضية لم تعد مركز النظام العربي وقلبه من الناحية الفعلية؛ ربما تظل مركز الاهتمام، لكنها لم تعد مركز حركة النظام. كما أن المواقف العربية من قرار ترامب لم تعبر عن المستوى الأدنى المتوقع تجاه مثل هذا القرار الخطير، حيث بدت هذه المواقف أقرب إلى إبراء الذمة أكثر مما هي التزام جدي بهذه القضية، وهو ما يدعو للتساؤل عن كيفية موازنة العرب بين خطاب عربي مع القضية مقابل تعامل خفي مع صفقة القرن، مع أحاديث عن تحالف سني عربي بمشاركة إسرائيلية ضد إيران، ودعوة البعض إلى "ناتو" عربي ضد إيران"[2].

ويشير حال الأمة العربية 2017- 2018 إلى "أن دولًا عربية كانت على وشك تقديم تنازل أساسي فيما يتعلق بالقدس وفلسطين، في ظل تقييم وتقدير موقف للأوضاع العربية في وقت معين، لكن هذه الدول تراجعت في اللحظة الأخيرة بفعل متغيرات جديدة ربما يكون أهمها قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. في سياق ذلك، تبدو أهمية قمة الظهران في إعادة طرح القضية الفلسطينية قضية مركزية للنظام العربي؛ فقد شددت القمة على الهوية العربية للقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وأطلقت على نفسها "قمة القدس"، وأعادت التركيز على مبادرة السلام العربية التي طُرِحت عام 2002، وعلى قضية اللاجئين، ودعت إلى مفاوضات سلام وفق جدول زمني محدد، ساعية إلى تبديد الشكوك بشأن ما دار من تسريبات حول تنازلات عربية في القدس"[3].

## ثالثًا – القمة العربية الثلاثون في تونس ("قمّة العزم والتضامن" 31 مارس/أذار 2019)

يتضمن "إعلان تونس" 17 بندًا، تمّ تخصيص **البند الثاني** منها لقضية فلسطين، وينص على "المكانة المركزية للقضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، وفي كلّ تحركات العرب في المحافل الإقليمية والدولية، والعزم على مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادّة وفعالة ضمن جدول زمني محدّد، تساعد على التوصل إلى تسوية

(1) راجع: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2017- 2018: عام الأمل والخطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/يوليو 2018، ص 83، 146- 147.

(2) المصدر نفسه، ص 84.

(3) المصدر نفسه.

تحقق السلام العادل والشامل وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية كما طُرِحت سنة 2002، ومبدأ حلّ الدولتين"[1].

ويشير **البند الثاني** أيضًا إلى ثلاثة أمور؛ **أولها** "تأكيد الالتزام العربي بتوفير الدعم المالي لميزانية دولة فلسطين وشبكة الأمان المالية، بما يمكّنها من مواجهة الضغوط والصعوبات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها، وبما يسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لميزانيتها وأنشطتها بهدف تمكينها من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين"[2].

**وثانيها** "دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، ووضع حدّ لاعتداءات إسرائيل، وانتهاكاتها الممنهجة للمقدّسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، والتحذير من المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تقسيمه وتغيير الوضع التاريخي القائم فيه، بما في ذلك قرار محكمة الاحتلال إغلاق مصلى باب الرحمة، ومخطّطاتها الاستيطانية التوسعية غير القانونية على حساب الأراضي الفلسطينية، والمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 في هذا السياق"[3].

**وثالثها** تأكيد "أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وخصوصا المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ودورها الرئيس في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية"[4].

**ورابعها** "رفض وإدانة "قانون الدولة القومية اليهودية"، باعتباره تكريسًا للممارسات العنصرية، وتنكرًا لحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقّه في تقرير المصير"[5].

<u>وفي سياق تحليل نتائج هذه القمة، يمكن إبراز الملاحظات الآتية:</u>

1- أن قضية فلسطين تأخّرت إلى البند الثاني، بدلًا من الأول في القمتين العربيتين في الأردن والسعودية.

وثمة من يشير في هذا السياق إلى "التناقض الواضح بشأن الموقف العربي من القضية الفلسطينية، التي لم تعد في محور اهتمامات جامعة الدول العربية والمعسكر المسيطر على دواليبها؛ إذ أصبحت ورقة مساومة ومقايضة من أجل ضمان غطاء الحماية الأميركية في أي أزمة يمكن أن تعصف به. وهذا ما يفسّر استمرار مسلسل تقويض القضية الفلسطينية بأيدٍ عربية، ودعم الخطة الأميركية "صفقة القرن"، المفصّلة وفق تطلعات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وطموحاته السياسية في مقابل هضم الحقوق الفلسطينية وأبرزها حق العودة. وقد ساهم هذا الدعم المتلاحق في تصاعد وتيرة التطبيع العلني بين بعض الأنظمة العربية وإسرائيل، انعكاسًا لـ"صفقة القرن"، بهدف الإسراع في تطبيق مضامينها والتي بدأت فعليًّا باعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ومن ثم نقل سفارتها إليها، وصولًا إلى الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة"[6].

---

(1) "نص البيان الختامي للقمة العربية في تونس"، موقع روسيا اليوم، 2019/3/31. على الرابط: https://bit.ly/2JXklGo

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) نورة الحفيان، "قمة تونس: قرارات بروتوكولية وانتكاسات عملية"، المعهد المصري للدراسات، 2019/4/11. على الرابط: https://bit.ly/2HIb3v1

كما أن "بيان قمة تونس قد غاب عنه أي ذكر لمسألة المصالحة الوطنية الفلسطينية، مع أنها شرط ضروري لتحقيق ما تسعى إليه القمة بشأن فلسطين"[1].

2- رغم إعلان الرئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية في 2019/3/25، أي قبل انعقاد قمة تونس بأيام قليلة، فإن الإشارة إلى الموقف العربي الرسمي من هذا التطور الخطير، تأخرت إلى البند الرابع، الذي تجنّب انتقاد واشنطن صراحةً ولم يذكرها بالاسم، وجاء البند من ثم غائمًا وفضفاضًا، بالنّص على أن "الجولان أرض سورية محتلة، وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وباعتراف المجتمع الدولي. ولذا أعرب القادة العرب عن رفض محاولات فرض سياسة الأمر الواقع وتكريس سيادة إسرائيل على الجولان، لما يمثله ذلك من انتهاك خطير للقرارات الدولية وتهديد للأمن والاستقرار، وتقويض لكلّ آفاق تحقيق السلام في المنطقة. وشددوا على أنّ أيّ قرار أو إجراء يستهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للجولان غير قانوني ولاغٍ، ولا يترتب عنه أي أثر قانوني، طبقا لقراريْ مجلس الأمن الدولي رقم 242 لسنة 1967 ورقم 497 لسنة 1981، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. كما أكدوا الدعم العربي الكامل لحق سوريا في استعادة الجولان المحتل[2].

3- فضلًا عن غياب الفعالية وهيمنة السلوك الخطابي على بيان القمة في إشاراته إلى قضايا ليبيا، وسورية، واللجوء السوري، ودعم الشرعية في اليمن، ونجاح العراق في مكافحة الإرهاب، وتطوير التعاون العربي في الإرهاب وتعزيز قيم التسامح والديمقرطية وحقوق الإنسان، فإن البند العاشر من "إعلان تونس" يركز على إيران، ضمن صياغة دبلوماسية، تؤكد "أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها وفقا لقواعد القانون الدولي، والامتناع عن الممارسات والأعمال التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة"[3].

لكن البيان يؤكد أيضًا "رفض وإدانة استهداف أراضي المملكة العربية السعودية ومدنها بالصواريخ الباليستية، كما يؤكد السيادة المطلقة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) ويؤيد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التجاوب مع مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي لهذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، بما يسهم في بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي"[4].

ولعل هذه الإشارات تدل على احتمال هيمنة الأجندة السعودية/الإماراتية على إعلان تونس، وإبراز إيران بوصفها "خطرًا استراتيجيًا"، على أمن الخليج والعالم العربي، ما سيتضح بصورة أكبر في القمة العربية الطارئة في مكة المكرمة، على نحو ما سنشير إليه حالًا.

### رابعًا– القمة العربية الطارئة (مكة المكرمة 30 مايو/أيار 2019)

تضمّن البيان الختامي الصادر عن هذه القمة، عشرة بنود خصصت جميعها "لإدانة سلوك ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران، والتأكيد على تضامن وتكاتف الدول العربية بعضها مع بعض في وجه التدخلات الإيرانية، وإدانة

(1) أحمد يوسف أحمد، "قمة العزم والتضامن"، الأهرام، 2019/4/4. على الرابط: https://bit.ly/2UhEKe2

(2) "نص البيان الختامي للقمة العربية في تونس"، موقع روسيا اليوم، مصدر سابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

استمرار إطلاق الصواريخ البالستية إيرانية الصنع على السعودية من الأراضي اليمنية من قبل ميليشيات الحوثي التابعة لإيران، وعدّ ذلك تهديدًا للأمن القومي العربي وتأكيد حق السعودية في الدفاع عن أراضيها، وإدانة التدخلات الإيرانية في مملكة البحرين، وإدانة استمرار احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث، فضلًا عن التنديد بالتدخل الإيراني في الأزمة السورية"[1].

أما على صعيد الإجراءات، فقد أشار البيان إلى: "استمرار حصر القنوات الفضائية الممولة من إيران على الأقمار الصناعية العربية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات إيران التي تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر، ومطالبة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لمواجهة إيران وأنشطتها المزعزِعة للاستقرار في المنطقة، والوقوف بكل حزم وقوة ضد أي محاولات إيرانية لتهديد أمن الطاقة وحرية وسلامة المنشآت البحرية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى، سواء قامت به إيران أو عبر أذرعها في المنطقة"[2].

وكان لافتًا أن بيان هذه القمة أشار في فقرته قبل الأخيرة، وضمن البند العاشر والأخير، إلى أنه "بخصوص القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، أكدت القمة على تمسكها بقرارات القمة العربية التاسعة والعشرين بالظهران "قمة القدس"، وكذا قرارات القمة العربية الثلاثين في تونس"[3].

وفي سياق تحليل نتائج هذه القمة الطارئة، يمكن إبراز الملاحظات الآتية:

1- أن العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز دعا، في 18 مايو/أيار 2019، إلى عقد قمتين خليجية وعربية طارئتين في مكة المكرمة، عشية انعقاد القمة الإسلامية العادية الرابعة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف استباق/تحجيم نتائج هذه الأخيرة، التي انعقدت في 31 مايو/أيار 2019.

وكان واضحًا أن استعجال الرياض في الدعوة لقمتين خليجية وعربية طارئتين، جعلتهما عاديتين في نتائجهما، فلم تكونا "فارقتين"، ولم تمثّلا "محطة مفصلية"، بحيث يمكن الحديث عما قبلهما وما بعدهما، بغض النظر عن مستوى التمثيل والحضور فيهما. ويكفي في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة أمور تكشف أن المواقف العربية من قضية فلسطين، وأن العلاقات العربية العربية، ذاهبةٌ إلى مزيد من التدهور بعد قمة مكة؛ أولها تأخير الإشارة إلى قضية فلسطين إلى البند الأخير في البيان. وثانيها التحفظ العراقي على بيان القمة العربية الطارئة، وثالثها انتقادات الدوحة لطريقة الرياض في إدارة القمتين الخليجية والعربية؛ على نحو "استعلائي" يريد من الآخرين "التسليم بمطالب السعودية" دون مناقشة، على نحو ما كشفه وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ما يعني أن الأزمة الخليجية وحصار قطر مستمران لفترة أخرى[4].

2- أن القمم الخليجية والعربية والإسلامية ربما لم تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسعودية، إلا إذا كان هدفها تنفيذ الأجندة الأميركية في المنطقة[5]؛ إذ يرى البعض أن

(1) "قادة الدول العربية يدينون الأعمال الإرهابية للميليشيات الحوثية والسلوك الإيراني في المنطقة"، وكالة الأنباء السعودية "واس"، الجمعة 26 رمضان 1440 الموافق 2019/5/31. على الرابط: https://bit.ly/2N5XAlf

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) انظر: أمجد أحمد جبريل، "المأزق السعودي بعد قمم مكة"، عربي 21، 2019/6/18. على الرابط: https://bit.ly/2IWCW1J

(5) أمجد أحمد جبريل، "عن قمم مكة وسياسة التأزيم السعودية"، العربي الجديد، 2019/5/31. على الرابط: https://bit.ly/2JN7ZzW

سعي واشنطن إلى إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ( Middle East Strategic Alliance)، هو من ثمار القمة العربية الإسلامية الأميركية في الرياض 21 مايو/أيار 2017، التي تحدث فيها الرئيس ترامب بالنّص عن: "تعزيز الشراكات الحالية، وتشكيل شراكات جديدة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها"، وضرورة أن "تعمل جميع الدول معًا لعزل إيران، ومنعها من تمويل الإرهاب" و"تسليح وتدريب الإرهابيين والميليشيات والجماعات المتطرفة التي تنشر الدمار والفوضى في المنطقة"[1].

3- في ظل التصعيد الأميركي الإيراني ربيع وصيف 2019، يبدو أن السعودية والإمارات باتت تستخدمان القمم الخليجية والعربية في إطار الحشد ضد طهران، وخدمة أهداف المحور الأميركي/الإسرائيلي، في عزل إيران، توطئةً لتدشين النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، بقيادة إسرائيل، بما يعنيه ذلك من تهميشٍ واضح وتجاهل تام لقضية فلسطين وحقوق شعبها.

وهذا قد يعني أن معرفة جوهر المواقف العربية من قضية فلسطين، ربما يقتضي تحليل اللقاءات العربية/الإسرائيلية، والعربية/الدولية، مثل: القمة العربية الإسلامية الأميركية في الرياض 21 مايو/أيار 2017، ومؤتمر وارسو 13 و14 فبراير/ شباط 2019، الذي كان هدفه عزل إيران وتعزيز التطبيع العربي الإسرائيلي، وقمة شرم الشيخ العربية الأوروبية 24 و25 فبراير/شباط 2019[2]، والمؤتمر الاقتصادي في البحرين "ورشة المنامة" 25 و26 يونيو/حزيران 2019، التي قد تكون جميعها أهم في مخرجاتها وتأثيراتها من كلّ القمم العربية، والمؤكد أنها تكشف جوهر المواقف العربية من قضية فلسطين، أكثر بكثير من القمم العربية.

**خاتمة**

في سياق تحليل مواقف مؤتمرات القمة العربية من قضية فلسطين، ثمة ثلاثة متغيرات متفاعلة: المتغير الأميركي، المتغير العربي، المتغير الفلسطيني. وبينما يميل المتغير العربي للتكيف مع المتغير الأميركي غالبًا، ربما يبقى الموقف الفلسطيني غير الرسمي والمواقف الشعبية العربية أقرب إلى "مقاومة" المتغير الأميركي، خصوصًا في حقبة دونالد ترامب.

وفي هذا الإطار، يمكن إبراز النتائج الآتية:

1-ثمة تغير في البعد الدولي للقضية الفلسطينية، يتمثل في مقاربة ترامب لها عبر "صفقة القرن"، التي تعيد طرح فكرة "السلام الاقتصادي"، بديلًا عن البعد السياسي في قضية فلسطين، بالتزامن مع مستوى مرتفع من الضغوط الأميركية على الجانبين الفلسطيني والعربي، حتى يلتزما بمقتضيات "الصفقة".

2 - لا يمكن التعويل كثيرًا على "البعد العربي الرسمي" في مواجهة "صفقة القرن"، لأن قسمًا كبيرًا من النظم العربية، وخصوصًا الخليجية، يلعب أدوارًا محورية في تنفيذ هذه الصفقة. وربما يمكن القول إنه كلما ضغطت واشنطن على "الإطار العربي" أكثر في قضية فلسطين، كلما مال إلى التكيف مع مستجدات السياسة الأميركية والتراجع عن سقف مواقفه السابقة، سواء على الصعيد اللفظي أم العملي.

ورغم ذلك، تبقى بعض الدول العربية تمارس ضد "صفقة القرن" شيئًا من "المقاومة اللفظية"، وأحيانًا "المقاومة

---

(1) "President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit", May 21, 2017, http://cutt.us/lgfnF

(2) لمزيد من التفاصيل، راجع: حسن نافعة، "النتائج الحقيقية لقمة بين أوروبا مأزومة وعروبة مهزومة"، القدس العربي، 2019/2/28. على الرابط:https://bit.ly/2Ix39Vn

الشعبية" إذا تيسر لها ذلك، مع مراعاة عدم التصادم علانية مع السياسات الأميركية[1].

وإن كان مجرد بقاء "المبادرة العربية للسلام" وإعادة طرحها مرات متكررة، ينطوي على إضعاف المواقف الفلسطينية/العربية في مواجهة إسرائيل؛ إذ تعاني "المبادرة" أوجه قصور وسلبياتٍ عديدة تجعلها عديمة الجدوى ومحدودة التأثير في مسار الصراع العربي- الإسرائيلي؛ **أولها** أنها تأتي ضمن وضعية ضعف عربي مزمن، فهي مبادرة تكتيكية ولا تعبّر عن استراتيجية متكاملة ولا حتى مجرد رؤية متماسكة في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي. و**ثانيها** أنها تخلو تمامًا من أية أدوات تنفيذية لفرضها على الإسرائيليين (ما عدا الأداة الدبلوماسية/ التفاوضية التي لا تؤثر بنفسها، بل تعكس قوة الأدوات الإكراهية/الضاغطة). و**ثالثها** أنها تعرض ورقة "التطبيع العربي الكامل"، في مقابل انسحاب إسرائيلي يعلم الجميع أنه لن يحدث بدون أوراق ضغط متنوعة. و**رابعها** أنه لم يسبقها تشاور عربي مع أطراف إقليمية مهمة مثل تركيا وإيران، ولذلك فتحت المبادرة شهية إسرائيل لمطالبة العرب بمزيد من التنازلات، وتشجيعهم على الفصل بين التطبيع الإقليمي وبين قضية فلسطين"[2].

وإذا كان ما يتفق عليه "الإطار العربي" بخصوص قضية فلسطين هو "مبادرة السلام العربية"، التي مرَّ على اعتمادها، ثم إعادة إطلاقها أكثر من مرة، أكثر من 17 عامًا دون أن تثمر شيئًا ملموسًا، فمن الواجب البحث في الأسباب التي أدت إلى تجاهل الطرف الإسرائيلي لها؛ "فالمبادرات ومشروعات التسوية لا تُطبق بحسن النيّات، وإنما بقدر ما يرادفها من قوة إسناد متعددة الأشكال والأدوات، الأمر الذي تفتقر إليه هذه المبادرة. ثم إنها لم تقترن ببعض البدائل التي ربما يلجأ إليها العرب إن لم تجد المبادرة الاستجابة اللازمة من إسرائيل، كما غاب عنها تحديد سقف زمني لها تكون بَعده غير ذات جدوى، ويجري التلويح بإشهار البدائل. وعمومًا يمكن القول إن "الإطار العربي" يفتقر لاستراتيجية مفصّلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني"[3].

وإذا كان توفّر خيارات أخرى غير التفاوض يُعد من أهم مصادر قوة أي طرف مفاوِض، فمن الأجدى للطرف محدود الخيارات (أي الفلسطينيين والعرب في هذه الحالة) أن لا يكشف للطرف الآخر (أي إسرائيل وأميركا) عن محدودية خياراته، بل أن يعطيه الانطباع بتعدد الخيارات، وبقدرته على استخدامها. ولكن عملية التسوية التي انطلقت من مدريد أواخر أكتوبر/تشرين الأول 1991 تعطي مثالًا واضحًا لأثر غياب توازن القوى بين طرفي العملية التفاوضية؛ "فقد تحكّمت إسرائيل في زمام هذه العملية، كونها الأكثر قوةً وامتلاكًا للخيارات المفقودة من جانب الطرف العربي، الذي زاد موقفه ضعفًا بتفتته إلى

---

( 1) لمزيد من التفاصيل حول مواقف بعض الدول العربية من المشاركة في ورشة المنامة 25- 26 يونيو/حزيران 2019، راجع المصادر الآتية:

-"مصر والأردن والمغرب ستشارك في مؤتمر مثير للجدل في البحرين لدعم الاقتصاد الفلسطيني"، فرانس 24، 2019/6/12. على الرابط:https://bit.ly/2IEggUZ

-"الأردن يعلن مشاركته في مؤتمر البحرين وسط رفض شعبي"، العربي الجديد، 2019/6/22. على الرابط:
https://bit.ly/2J2Eebz

-"تظاهرات بالمغرب رفضًا لمؤتمر البحرين: لن نساوم على فلسطين"، العربي الجديد، 2019/6/23. على الرابط:
https://bit.ly/2Y53t3i

– بلال التليدي، "هل يخرج المغرب من دائرة التحفظ على صفقة القرن؟"، القدس العربي، 2019/5/31. على الرابط:
https://bit.ly/2wwsacO

(2) راجع: أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق، مصدر سابق، ص 142- 151.

(3) بتصرف عن: محمد خالد الأزعر، "واقع القضية الفلسطينية وآفاقها... منظور استراتيجي"، شؤون عربية، العدد 129، ربيع 2007، ص 148-149.

مسارات تفاوضية ثنائية متوازية. وعندما انتبه العرب إلى هذه الحقيقة، وحاولوا إعادة تجميع مواقفهم من التسوية مع إسرائيل في صورة "المبادرة العربية للسلام"، لم يساعدهم ذلك على تعديل الكفّة المختلّة لمصلحة إسرائيل، ولا على إحداث الاختراق المطلوب لمصلحتهم لسببين؛ **أحدهما** أن إطلاقها جاء متأخرًا، وبعد وقوع الضرر العميق الذي خلّفته المفاوضات الثنائية المتعثرة، كما جاء من دون إيقاف هذه المفاوضات لمصلحة موقف عربي تفاوضي موحد. **والآخر** أن المبادرة لم تترافق مع توسيع رقعة الخيارات العربية، بحيث يصبح رفض إسرائيل لها مكلفًا، كأن ينهي سلامًا معقودًا مع الدول العربية، أو أن يفتح الباب أمام احتمال مواجهة عسكرية، أو يدعم المقاومة المسلحة أو حتى المقاومة الشعبية السلمية. فما دام السلام يشكّل الخيار الاستراتيجي للعرب، فإن إسرائيل (بوجود مبادرة عربية أو من دونها) مطمئنةٌ إلى أن استمرار انغلاق الخيارات العربية يضمن لها ديمومة تحكمها التام في المسار التفاوضي، ويعفيها من الحاجة إلى تقديم تنازلات"[1].

3- تشهد العلاقات العربية العربية ترديًا واضحًا، وصراعًا بين محورين عربيين يعكسان بدورهما الانقسام في الوضعين الإقليمي والدولي؛ أحدهما محور الثورات المضادة، المدعوم أميركيًا وإسرائيليًا. والآخر مجموعة فلسطين والثورات العربية والداعمين لهما، خصوصًا قطر وتركيا، وربما تزيد "صفقة القرن" من مسائل الخلاف بين هذين الطرفين[2].

4- رغم أهمية كلمات رؤساء الدول في تحليل مواقفها من قضية فلسطين أثناء القمم العربية، كونها تكشف تفصيلات دقيقة تتعلق بأوضاع النظم السياسية العربية على الصعيد الداخلي، فإن تحليلها يحتاج مساحة أكبر، وأكثر تخصصية بالبحث في تطور موقف دولة واحدة من قضية فلسطين عبر عدة قمم عربية، (مثل السعودية أو الإمارات أو مصر). كما أن الفترة التي يغطيها هذا التقرير (2017- 2019) قد شهدت تغيراتٍ جوهرية في بنية النظم العربية، خصوصًا النظام السعودي؛ حيث صعدت شخصياتٌ جديدة (مثل محمد بن سلمان، ودائرة مستشاريه المقربين: سعود القحطاني، وأحمد عسيري، وتركي آل الشيخ.. إلخ) ذات توجهات تجمع بين النيوليبرالية والاستبداد والفساد والميل إلى القمع من جهة، وبين التماهي مع صعود تيارات اليمين الشعبوي المتطرف في أميركا وأوروبا من جهة أخرى.

ويأتي ذلك بعد تغيرات مماثلة في أغلب دول الثورات العربية، ربما باستثناء تونس، الأمر الذي كرّس هيمنة سياسات الثورات المضادة على مجمل التفاعلات والقضايا العربية، وعلى قضية فلسطين خصوصًا، ما قد يعني مزيدًا من تراجعها على أجندة "الإطار العربي"، لمصلحة صعود الاهتمام بأولويات مصطنعة مثل "الخطر الإيراني" أو التوسع في جهود "مكافحة الإرهاب"، على نحو قد يقوّض التماسك الداخلي والأمن في البلدان العربية، مع تصاعد الرغبة في "تجريم الحركات الإسلامية السياسية" وجميع قوى التغيير الشبابية الساعية إلى التغيير السلمي/الديمقراطي في العالم العربي، ودمغها كلها بتهمة "الإرهاب"[3].

*****

---

(1) بتصرف عن: علي الجرباوي، "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل"، الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009، ص 23، 29.

(2) "خلافات بين الدول العربية المعنية بـ"صفقة القرن"، العربي الجديد، 2019/4/21. على الرابط:
https://bit.ly/2UwUOUu

(3) لمزيد من التفاصيل، راجع: أمجد أحمد جبريل، "تداعيات توسيع الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية"، إدراك للدراسات والاستشارات، 2017/7/30. على الرابط:
https://bit.ly/2fpC4r3




## القمة الاقتصادية العربية: بين إعادة إنتاج النصوص القديمة وتجاهل الأزمات الحقيقية

أحمد شوقي (*)

**مقدمة:**

انعقدت في بيروت القمة الاقتصادية العربية الرابعة خلال يناير 2019م/ جمادى الأول 1440هـ تحت عنوان "الإنسان محور التنمية: الاستثمار في الإنسان". وتضمن جدول الأعمال 27 بندًا تتناول مختلف قضايا العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها: الأمن الغذائي العربي وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي الموحد، واستراتيجية الطاقة المستدامة 2030، والسوق العربية المشتركة للكهرباء، والإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2030/2020، وغيرها.

جاء انعقاد هذه الدورة بعد أن احتضنت الكويت القمة الاقتصادية العربية الأولى عام 2009 بهدف رسم خطة للاقتصاد العربي، وأعلنت الكويت وقتها المساهمة بنصف مليار دولار لدعم مبادرة تنموية في الدول العربية برأسمال 2 مليار دولار لتوفير الموارد المالية اللازمة لمشروعات التنمية. أما القمة الاقتصادية العربية الثانية فانعقدت في مصر عام 2011؛ حيث جدد قادة الدول العربية الالتزام الكامل بالاستراتيجيات التنموية التي أُقِرت في قمة الكويت وأكدوا أن الأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى للدول العربية.

وعُقِدت في السعودية القمة الاقتصادية العربية الثالثة عام 2013 واعتمدت في ختامها مشروعًا للاتفاقية الموحدة للاستثمارات العربية والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة 2030/2010[1].

على ضوء ذلك؛ تسعى الورقة لقراءة مخرجات القمة الاقتصادية العربية الرابعة أو ما تُعرَف بقمة بيروت، أخذًا في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي انعقدت في إطارها القمة؛ وذلك في إطار مقارن مع مخرجات القمم الاقتصادية العربية السابقة؛ للوقوف على جديد قمة بيروت الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن والحرية والتنمية والاستقلال، فضلًا عن مدى السعي لتحقيق تسوية حقيقية للصراعات والأزمات والمشكلات التي يواجهها الوطن العربي.

بناءً على ذلك تنقسم الورقة للعناصر التالية: سياق انعقاد قمة بيروت (التحديات الاقتصادية والاجتماعية)، قراءة في مخرجات القمة: ملامح الفجوة بين النصوص والواقع العربي، تحديات التعاون الاقتصادي العربي (معوقات التفعيل).

### أولًا- سياق انعقاد قمة بيروت (التحديات الاقتصادية والاجتماعية)

انعقدت قمة بيروت في ظل مواجهة المنطقة العربية تحديات اقتصادية واجتماعية مهمة؛ يفترض أن لها تأثيرًا على مخرجات القمة الاقتصادية العربية سواء بالسلب أو بالإيجاب؛ لذا من المهم استعراض أهم هذه التحديات لقراءة مخرجات القمة على ضوئها. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من مذكرة المؤتمر القومي العربي (وهو منظمة وإطار عمل سياسي غير رسمي يجمع شخصيات عربية ذات توجه قومي) إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في بيروت خلال يناير الماضي؛ إذ

(*) باحث وطالب دكتوراة في العلوم السياسية.

(1) القمّة العربيّة التنمويّة : الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الموقع الرسمي، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/7MjJc

استعرضت المذكرة العديد من التحديات التي يواجهها العمل الاقتصادي العربي(1)، ومن أبرزها:

أ- ارتفاع معدلات الفقر وانتشار عدم المساواة:

تعاني المنطقة العربية من ارتفاع معدلات الفقر في عدد من البلدان مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا، وهي بلدان تعاني من اضطرابات أمنية وعسكرية أدت لارتفاع معدلات اللجوء والنزوح منها، فضلًا عن دول أخرى كجيبوتي والسودان.

في الوقت نفسه تعاني مجموعة البلدان العربية من الاختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ سواء فيما بين هذه الدول أو داخل كل دولة على حدة خاصة بين المناطق الريفية والحضرية أو بين الذكور والإناث، وذلك بالنظر إلى العديد من المؤشرات المهمة مثل متوسط دخل الفرد أو الحصول على الخدمات الاجتماعية.

وقد أسهمت سياسات التقشف المالي للكثير من الدول العربية إلى زيادة الضغوط على الطبقة الوسطى وتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء؛ الذين يعانون أصلًا من تراجع الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن والبنية التحتية وهي من الخدمات الأساسية التي أصبحت تكلفتها عالية بالنسبة لشرائح واسعة من الشعوب العربية؛ وذلك بسبب انسحاب الدولة بشكل كبير من مجال تقديم هذه الخدمات في كثير من الأقطار العربية(2).

ب- ارتفاع معدلات البطالة:

تنتشر البطالة في الدول العربية خاصة بين الشباب الذين يشكلون قوام القوة العاملة العربية، فالشباب دون سن الخامسة والثلاثين يشكلون الأكثرية داخل معظم الأقطار العربية. وتصل نسبة البطالة في العالم العربي وفق إحصاءات 2017 إلى 14.9%، وتتجاوز نسبة بطالة الشباب هذا المعدل؛ ففي فلسطين –على سبيل المثال– تصل النسبة إلى 40% وفق بعض التقديرات.

وقد أرجع المؤتمر القومي العربي ارتفاع معدلات البطالة عربيًا إلى تبني كثير من الدول العربية سياسات اقتصادية نيوليبرالية تدعم ثراء أصحاب رؤوس الأموال عبر تعظيم هوامش الربحية لهم، فضلًا عن برامج الخصخصة التي يتم تنفيذها وفق تعليمات مؤسسات التمويل الدولية وخاصة مؤسستي بريتون وودز: صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تؤدي في نهاية المطاف لتقليص دور القطاع العام تحت شعار الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الاستثمارات الخارجية وغيرها.

ج- انتشار نمط الاقتصاد العربي الريعي:

تتميز الاقتصادات العربية بالنمط الريعي؛ إذ يعتمد على قطاع الخدمات على حساب الإنتاج الفعلي مع ما يصاحب ذلك من انتشار ثقافة الاستهلاك؛ على نحو يعزز تركز الثروة في يد فئة قليلة قريبة من دوائر الحكم على حساب الشريحة الأوسع من المواطنين. ويتنافى نمط الاقتصاد الريعي مع مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية وعلى رأسها مشروعات تعزيز التجارة والاستثمارات البينية التي تخلق فرص عمل حقيقية.

د-تفشي الأمية:

تعاني المنطقة العربية من ارتفاع نسب الأمية في معظم الدول وبخاصة بين الإناث في ظل وجود نظم مدرسية وجامعية لا تشجع ثقافة العلوم أو تنمية القدرات العلمية لإنتاج المعرفة التي تعتبر أساس إنتاج الثروة في الألفية الثالثة؛ فضلًا عن غياب ثقافة المساءلة والمحاسبة في معظم الأقطار العربية.

هـ-ارتفاع معدلات الديون:

تعاني كثير من الدول العربية من ارتفاع معدلات الديون سواء الداخلية أو الخارجية؛ على نحو يُخضِع هذه

(1) زياد حافظ، مذكرة المؤتمر القومي العربي إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، يناير 2019، متاح على:
http://cutt.us/y8TZB

(2) حياة التيجي، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي، ضمن المؤتمر القومي العربي ال29، ، بيروت، 27 – 2018/7/28، متاح على:
http://cutt.us/Jbffy

الدول لاشتراطات مؤسسات التمويل الدولية التي تتنافى في جانب كبير منها مع مشروعات الوحدة العربية (والتي تكون في الغالب موجهة) في حين تقوم برامج مؤسسات التمويل الدولية على الانفتاح بدون قيود أمام الاستثمارات الأجنبية التي ترتكز على الشق الخدمي بالأساس، وعلى نحو يعزز المضاربات والتلاعب بالأسواق المالية ويشجع الاحتكارات التي تتلاعب في أسعار السلع والخدمات.

**ثانيًا: قراءة في مُخرجات القمة: فجوة النصوص والواقع**

إن مطالعة مخرجات قمة بيروت الاقتصادية توضح أنها دارت في فلك النصوص العربية السابقة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي؛ سواء منذ إنشاء الجامعة العربية أو بعد تدشين آلية القمم الاقتصادية اعتبارًا من 2009؛ حيث إعادة إنتاج نفس النصوص التي تأتي في كثير من الحالات مخالفة للواقع المعيش في العالم العربي. ولمناقشة ذلك؛ يمكن تصنيف مخرجات قمة بيروت الاقتصادية إلى مجموعة من النتائج والقرارات وتحليلها على النحو التالي:

1- اللاجئون والنازحون العرب: منطق التأزيم وحسابات السياسة:

أشارت القمة الاقتصادية العربية الرابعة في بيروت إلى أن تفاقم أزمة اللاجئين والنازحين في الدول العربية رتب أعباءً اقتصادية واجتماعية وتبعات على الدول المستضيفة، وأفرز تحديات كبرى على طريق تحسين أوضاعهم، كما أكدت أهمية المساهمة في تخفيف معاناة اللاجئين وتمويل مشروعات تنموية في الدول المستضيفة وجذب الاستثمارات إليها للحد من الآثار الناجمة عن "الاستضافة المؤقتة".

وأكدت القمة على حق عودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين، ورفض إجراءات عرقلة عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ودعت لتوفير الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازناتها لضمان استمرار دورها.

وبشأن موقف القمة من قضية اللاجئين والنازحين العرب يمكن رصد مجموعة من الملاحظات:

تصدرت قضية اللجوء والنزوح جدول أعمال القمة الاقتصادية العربية؛ على نحو يعكس مطالب الدولة المستضيفة للقمة (لبنان)، التي يتواجد بها نحو 950 ألف لاجئ سوري على خلفية الحرب الأهلية المشتعلة في سوريا منذ ما يقارب ثمان سنوات. واستهدف لبنان بشكل رئيسي من تسليط الضوء على هذه القضية شحذ مصادر جديدة للمساعدات المالية المخصصة للاجئين السوريين.

وانعكست أولوية قضية اللجوء والنزوح بالنسبة للقمة العربية في تخصيص البيان الختامي للقمة لهذه القضية، وكأنها أحد مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية التي تعتبر الموضوع الرئيسي للقمم الاقتصادية العربية، وذلك على نحو يعكس حقيقة غياب الإرادة السياسية العربية لتحقيق وحدة اقتصادية حقيقية؛ بعيدًا عن التصريحات والقمم غير المنتجة لآثار ملموسة في الواقع.

والجدير بالذكر أنه تم اللجوء إلى آلية القمم الاقتصادية العربية اعتبارًا من 2009 كإجراء أكثر فاعلية مقارنة بالآليات السابقة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولًا للسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية[1].

يلاحَظ من العبارات والألفاظ التي بني عليها البيان الختامي لقمة بيروت سيادة منطق النظر المأزوم لقضية إنسانية؛ باعتبارها مجرد عبء؛ رغم بعدها الإيجابي المادي الآخر المتمثل في الفرص والإمكانات التي تتيحها هذه الكوادر البشرية التي تسعى دول أخرى للاستفادة منه مثل بعض دول أوروبا. ومن الألفاظ التي استخدمها البيان: "أزمة اللاجئين" والتي كانت عنوانه، و"أعباء اقتصادية

(1) أحمد السيد النجار، القمة الاقتصادية العربية بالكويت لماذا جاءت النتائج محدودة مقارنة بالآمال العريضة؟، مجلة شئون عربية، عدد 137، ربيع 2009، ص 122.

واجتماعية وتبعات".. و"تحديات كبرى".. و"الاستضافة المؤقتة"(1).

إن هذه النظرة المأزومة تتلاقى مع سياسات عربية تضيق ذرعًا باللاجئين السوريين؛ رغم تورط كثير من الدول العربية في زيادة حدة التوتر السوري وتوجيه الصراع لخدمة مصالح أطراف معينة على نحو أجّل الحسم وفاقم من تدفقات الهجرة واللجوء تجاه دول الجوار وغيرها. يعبر عن هذه السياسات العربية المأزومة على سبيل المثال تصريحات وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل التي وُصِفت بالعنصرية، ومنها: "من الطبيعي أن ندافع عن اليد العاملة اللبنانية بوجه أي يد عاملة أخرى أكانت سورية، فلسطينية، فرنسية، سعودية، إيرانية، أو أميركية فاللبناني قبل الكل.. لقد كرسنا مفهوما لانتمائنا اللبناني هو فوق أي انتماء آخر، وقلنا إنه جيني، وهو التفسير الوحيد لتشابهنا وتمايزنا معا، لتحملنا وتأقلمنا معا، لمرونتنا وصلابتنا معا، ولقدرتنا على الدمج والاندماج معا من جهة، وعلى رفض النزوح واللجوء معا من جهة أخرى"(2).

إذا كانت هذه التصريحات تعبر عن الرؤية الرسمية للدولة المستضيفة للقمة الاقتصادية العربية؛ فما جدوى هذه القمة وما جدوى التعاون الاقتصادي العربي إذا أخذ في الاعتبار أن الإنسان هو محور هذا التعاون على نحو ما تؤكد الوثائق الصادرة عن هذه القمم؛ سواء لتحسين مستوى معيشته أو للقضاء على الفقر أو لتحسين معدلات التشغيل أو تطوير الرعاية الصحية والتعليم.. إلخ.

جاء ذلك بالتوازي مع سياسات التضييق العربي على تدفقات الهجرة واللجوء السوري وهو ما أدى إلى تراجع أعداد السوريين المتواجدين في عدد من الدول العربية وارتفاع الأرقام المسجلة في دول أخرى مثل تركيا وبعض الدول الأوروبية فضلًا عن زيادة تدفقات الهجرة غير الرسمية للسوريين ووقوع أعداد كبيرة منهم ضحايا لهذه الظاهرة.

ولتوضيح ذلك؛ تشير بيانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين إلى أن لبنان كان يحتل المرتبة الأولى من حيث استقبال اللاجئين السوريين (كان عددهم الإجمالي 3 ملايين) بواقع 1.14 مليون حتى نهاية أغسطس 2014؛ بنسبة 38% من العدد الإجمالي، ثم تركيا بعدد 815 ألف بنسبة 27%، والأردن بنحو 608 آلاف بنسبة 20.3%(3).

لكن وفق تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ارتفع عدد اللاجئين السوريين حتى منتصف مايو 2019 لنحو 5.6 مليون. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد، إذا لم يتم التوصل لحل للأزمة السورية. ويتوزع هؤلاء اللاجئون بين عدة دول؛ أهمها تركيا التي تضم أكبر عدد منهم، بواقع 3.6 مليون لاجئ بنسبة 64.3% من العدد الإجمالي، ولبنان بواقع 945 ألف لاجئ بنسبة 16.9%، والأردن بواقع 660 ألف بواقع 11.8%، والعراق بواقع 254 ألف، ومصر بـ 133 ألف، بالإضافة إلى نحو 36 ألف بدول شمال أفريقيا الأخرى، فضلًا عن اللاجئين في أوروبا(4).

أي إن حصة كل من لبنان والأردن من تدفقات اللجوء السوري قد تقلصت إلى 16.9% و11.8% على التوالي حتى مايو 2019 مقابل 38% و20.3% حتى نهاية أغسطس 2014 على نحو يعكس تحولات السياسات العربية باتجاه التشدد في وجه اللاجئين السوريين.

تجاهل اللاجئين اليمنيين:

(1) القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، إعلان بيروت، الجمهورية اللبنانية، 2019/1/20.

(2) بي بي سي، تصريحات جبران باسيل تغضب السعودية، 2019/6/11، متاح على: http://cutt.us/AE8Mg

(3) عبد الجليل زيد المرهون، اللجوء السوري في الجوار والعالم، 2014/9/1، متاح على هذا الرابط:

http://cutt.us/8ihGY

(4)UNHCR, Syria Regional Refugee Response, 11/4/2019, Available at: http://cutt.us/XVwsG

تشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن المدنيين في اليمن يتحملون العبء الأكبر للحرب القائمة؛ إذ وُجِد نحو 18.8 مليون يمني يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، فيما يعيش أكثر من 2 مليون شخص في ظروف صعبة بعيدا عن منازلهم وهم محرومون من الاحتياجات الأساسية، كما فر نحو 300 ألف لاجئ لدول الجوار؛ مع العلم أن هذه البيانات لم يتم تحديثها من قِبل المفوضية منذ فبراير 2018 وفق المنشور بموقعها الرسمي على شبكة الإنترنت[1].

ومع ذلك؛ لم يتعرض البيان الختامي للقمة الاقتصادية العربية في بيروت لوضع النازحين أو اللاجئين اليمنيين؛ سواء بالإسهام في تمويل أعمال الإغاثة أو الحث على توقف ممارسة العنف من كافة الأطراف المتورطة في الصراع اليمني أو حتى المطالبة بعدم عرقلة عمليات تسليم المساعدات للمحتاجين. وتتناول الورقة ما جاء ببيان القمة العربية بشان الأونروا ضمن العنصر التالي.

2- صراعات المنطقة: مواءمات سياسية وتصريحات إعلامية:

على مستوى القضية الفلسطينية؛ أكدت القمة الاقتصادية العربية على دعم الصمود الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية وتوفير التمويل اللازم للخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022) للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والمسيحية.

ودعت القمة العربية لالتزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أو نقل السفارات إليها، مع التلويح باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف. كما أكدت القمة دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في اليمن، ودعم خطة التنمية وإعفاء الديون لجمهورية الصومال.

وبشأن هذه المخرجات يمكن رصد الملاحظات التالية:

فيما يتعلق بدعم الصمود الفلسطيني؛ فإن قرارات القمة صدرت متجاهلة مظاهر التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي سواء بشكل معلن أو بشكل غير معلن؛ رغم الرفض الشعبي العربي لهذه العملية. ومن أبرز مظاهر التطبيع العربي: تبادل الزيارات المعلنة بين قيادات إسرائيلية عربية وأبرزها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لسلطنة عمان في أكتوبر 2018، فضلًا عن سماح دول خليجية لوفود رياضية بدخول أراضيها وتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بمصر الذي يستهدف خلق سوق إقليمية للغاز تضم دولًا عربية إلى جانب إسرائيل، ...إلخ.

وتستهدف هذه الإجراءات بشكل رئيسي الضغط على الفلسطينيين للقبول بالشروط الإسرائيلية والأمريكية في عملية التفاوض رغم عدم جدواها، فضلًا عن فصل مسار التطبيع عن مسار التسوية الفلسطينية كنوع من الضغط الإضافي على الفلسطينيين[2].

وفيما يتعلق بالقدس؛ فإن الدول العربية هددت باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد الدول التي تعترف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أو التي تنقل سفاراتها إليها. ومع ذلك فإن قرارات القمة العربية تجنبت بشكل تام مجرد ذكر اسم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأولى عالميًا التي تأخذ هذا المنحى؛ فضلًا عن أن القرارات العربية تجنبت بشكل تام ذكر أي إجراءات ضدها أو ضد استراليا التي أعلنت اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل فضلًا

---

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حالة الطوارئ في اليمن، 2018/2/9، متاح على:
http://cutt.us/1YVyn

(2) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟، 2019/1/24، متاح على:
http://cutt.us/UBhbT

عن غيرهما من الدول التي أعلنت اعتزامها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة إليها[1].

أضف إلى ذلك حالة التماهي العربي مع المشروع الأمريكي المعروف باسم صفقة القرن؛ الذي تناولت الشق الاقتصادي منه قمةُ المنامة التي عُقِدت نهاية يونيو المنصرم، وذلك رغم المعارضة الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر باعتباره جزءًا من تصفية القضية الفلسطينية، وهي تصفية تعتمد على التركيز على البُعد الاقتصادي للقضية الفلسطينية دون الأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والتاريخية. ومؤتمر المنامة ليس سابقًا في هذا الطرح، فقد سبق وطرح مثيلا له الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" من خلال أطروحته القائمة على التحول من اقتصاد الصراع لاقتصاد السلام[2].

أما فيما يتعلق باليمن؛ فإن القمة الاقتصادية دعت إلى دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في اليمن، وكأن الحرب قد توقفت رحاها هناك! فلم تصدر دعوة لدول التحالف العربي أو للحوثيين للتوقف عن عملياتهم، لتبقى اليمن ساحة للصراع الإقليمي بين كل من السعودية وإيران، على حساب اليمنيين الذين يفقدون أطفالهم ونساءهم وشبابهم في أتون حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل!

3- التكامل الاقتصادي العربي: مشروعات مع وقف التنفيذ:

أكدت قرارات القمة الاقتصادية العربية الرابعة في بيروت على متابعة التقدم المحرز في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي تمهيدًا للوصول للسوق العربية المشتركة، ودعم وتمويل مشروعات التكامل العربي واستكمال مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

كان التعاون الاقتصادي العربي أحد ركائز ميثاق الجامعة العربية 1945 ثم معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي والتي بموجبها أنشىء المجلس الاقتصادي العربي سنة 1952.

وقد كانت المعاهدة طموحةً للغاية فيما يتعلق بأهداف التعاون الاقتصادي العربي؛ فقد نصت على أن مهام المجلس تتمثل في: ضمان تعاون الدول الأعضاء على النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وتنسيقه.

وتبنى المجلس في دورته الأولى اتفاقات عدة أبرزها: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت كخطوة نحو تخفيض الحواجز الجمركية بين البلدان العربية. وفي عام 1957 وافق المجلس على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي تكوّن بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964. وفي نفس العام اتخذ المجلس قرارًا بإنشاء السوق العربية المشتركة، مع بدء العمل لتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية في العام التالي وصولًا لإقامة المنطقة الحرة العربية مطلع 1971[3].

الشاهد من هذا التتبع ليس مجرد السرد التاريخي؛ بل الإشارة إلى أن هذه المشروعات هي نفسها التي تم التأكيد عليها في قمة 2019، أي بعد نحو 75 عامًا من إنشاء الجامعة العربية؛ على نحو يطرح تساؤلات مهمة حول جدوى المنظمة على أرض الواقع، وبعد أكثر من 50 عامًا على قرار إنشاء السوق العربية المشتركة!!

(1) تعرف على الدولة الوحيدة التي حذت حذو ترامب ونقلت سفارتها للقدس، بي بي سي، 2018/12/15، متاح على: http://cutt.us/D0lX

(2) شمعون بيريز، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، الجامعة اللبنانية الأمريكية، الطبعة الأولى، 1414هـ- 1994م.

(3) عبد الواحد العفوري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ضمن أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة الأردنية، سبتمبر 2004، ص ص 266-267.

والمتتبع لمخرجات القمم العربية الاقتصادية الأربعة السابقة؛ يتأكد له أن التحول إلى آلية القمم الاقتصادية العربية لم يُنتِج جديدًا على أرض الواقع باستثناء التصريحات والوثائق والاتفاقات. وهو ما يمكن التأكد منه بالنظر لبنود التعاون الاقتصادي (التجاري العربي)، فقد نص إعلان قمة الكويت 2009 (أي أول قمة اقتصادية عربية) على "التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي لا زالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية 2010؛ تمهيدًا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام 2015؛ كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام 2020"[1].

أما قمة شرم الشيخ 2011 فجاء ضمن إعلانها: "فيما يتعلق بإقامة الاتحاد الجمركي العربي؛ فقد استعرضنا جهود الانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد والعمل الجاري لاستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية 2012 ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيدًا للإعلان الجمركي العربي عام 2015 وانتهاءً بتحقيق السوق العربية المشتركة عام 2020"[2].

وجاء في قمة الرياض 2013: "وتأكيدا لحرصنا على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة حجم التجارة العربية البينية، وتشكيل تجمع اقتصادي عربي متين، فإننا نؤكد تصميمنا على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013 م، و بذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك.. وإذ نبارك الخطوات التي تمت حتى الآن في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي، فإننا نؤكد التزامنا بالعمل على إتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه، وصولا للتطبيق الكامل له في عام 2015م"[3].

أما إعلان بيروت فجاء النص فيه كالتالي: "ضرورة متابعة التقدم المحرز في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي أملًا في الوصول إلى سوق عربية مشتركة، وبذل كافة الجهود للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك"[4].

إن تتبع النصوص العربية الصادرة عن القمم الاقتصادية الأربعة يبين أنه كما لو أن هذه النصوص تُطبَع كما هي من الإعلانات السابقة، مع تعديلات طفيفة تتعلق بتغيير التواريخ الزمنية للتكيُّف مع عدم تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول العربية على نفسها. أما إعلان بيروت، وأمام الإخفاقات السابقة، فقد صدر في شقه التجاري خاليًا من أي التزامات زمنية باستثناء التأكيد على متابعة التقدم المحرز في إطار مشروعات تسهيل التبادل التجاري العربي.

وعلى أرض الواقع لم يؤدِ إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى عام 1998 ودخولها حيز التنفيذ عام 2005 لنتائج كبيرة على حجم التجارة البينية العربية؛ إذ لا يتجاوز التبادل التجاري بين هذه الدول 10% من إجمالي تجارتها مع العالم الخارجي، رغم الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين دول المنطقة.

ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أمور فنية وإجرائية تتعلق بالتزام الدول العربية بتنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة مثل أحكام قواعد المنشأ والتخفيض التدريجي للرسوم

---

(1) القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، إعلان الكويت: الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، دولة الكويت، 20 يناير 2009.

(2) القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، إعلان شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2011/1/19.

(3) القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، إعلان الرياض، المملكة العربية السعودية، 21- 22 يناير 2013.

(4) القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، إعلان بيروت، مصدر سابق.

والجمارك؛ فلا تزال العديد من الدول العربية تفرض رسومًا بأسماء مختلفة(1).

4- تحسين مستوى معيشة المواطن العربي: بين التصريحات ومؤشرات الفقر العالمية:

اعتمدت قمة بيروت الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030؛ كإطار يعزز الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية بهدف خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50% بحلول 2030، ودعوة القطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم أوجه الدعم اللازمة بما ينعكس إيجابًا على الإنسان العربي.

ويتألف دليل الفقر متعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد واثنى عشر مؤشرًا؛ فيضم التعليم مؤشرين هما الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة. أما البعد الصحي فله ثلاثة مؤشرات هي: التغذية، ووفيات الأطفال، والحمل المبكر إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل: توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات، والقدرة على التنقل، وتوفر سبل العيْش(2).

ومن الجدير بالذكر أن التحسين يعد دومًا جزءً أساسيًا من نصوص الإعلانات العربية الصادرة عن القمم الاقتصادية منذ بداية انعقادها في الكويت 2009 ووصولًا لقمة بيروت 2019؛ فقد صدر إعلان قمة الكويت بعنوان "الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي" وورد بمتن

(1) أخبار اليوم، تقرير تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى يتصدر أعمال «القمة الاقتصادية»، 2019/1/18، متاح على:
http://cutt.us/hV98f

(2) خالد أبو إسماعيل وآخرون، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، بيروت، الأمم المتحدة وآخرون، 2017، ص 10، متاح على: http://cutt.us/eqaW9

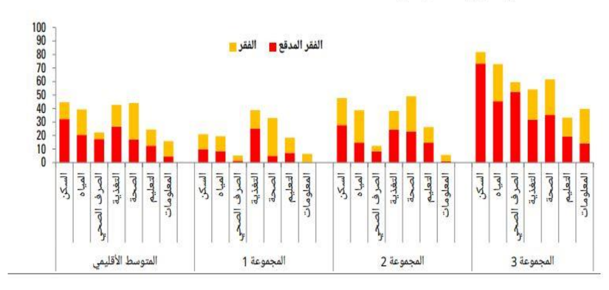
الإعلان "تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي"3. لكن ما حصيلة 10 سنوات من القمم الاقتصادية العربية؟

يمكن الاعتماد على تقرير الفقر العربي متعدد الأبعاد الصادر عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وجامعة أكسفورد بعنوان "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" والذي شمل عشر دول عربية؛ للوقوف على وضع معيشة المواطنين العرب؛ فقد أشار التقرير إلى أن الفقر متعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع في المنطقة العربية حيث يؤثر على 40% من الأسر والأطفال. وتوضح الأشكال الواردة أدناه معدل انتشار الفقر في عدد من الدول العربية التي شملها التقرير، فضلا عن نسبة مساهمة كل مؤشر في الفقر الأسري المدقع ثم في الفقر الأسري ثم في فقر الأطفال؛ وفق التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد(4).

(3) القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، إعلان الكويت، مصدر سابق.

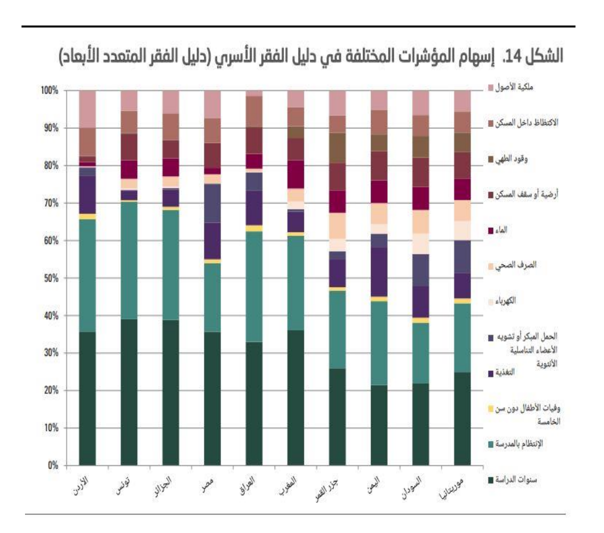
(4) راجع: خالد أبو إسماعيل وآخرون، مصدر سابق، ص 16، 27، 28.

الشكل 15. نسبة الفقر المدقع والفقر بين الأطفال وفقاً لأبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان



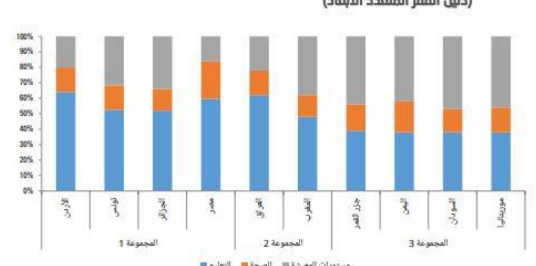
ومن أهم مصادر الفقر الأسري وفقر الأطفال وفق التقرير: الحرمان من التعليم وظروف السكن وسوء التغذية، مع اختلاف نسبة إسهام كل عنصر فيهما[(1)].

علاوة على ذلك؛ يضيف التقرير أن ربع السكان معرضون للوقوع في دائرة الفقر الأسري وغالبية الفقراء في البلدان الأقل نموًا واقعون في الفقر الشديد، كما تعاني المنطقة العربية من عدم المساواة في توزيع الفقر حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية فضلًا عن عدم المساواة في فقر الأطفال[2].

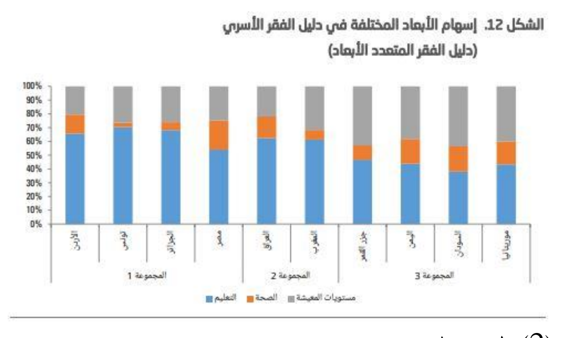


الشكل 14. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

(1) المصدر السابق، ص 26.



الشكل 11. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)



الشكل 12. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

(2) المصدر السابق.

وإزاء الأرقام السابقة؛ فإن دعوة القمة العربية ببيروت للقطاع الخاص للمساهمة في مواجهة الفقر ينبغي أن تكون وفق ضوابط تضمن عدم استغلال طبقة أصحاب الأعمال للعمال من خلال الأجور الزهيدة والفصل التعسفي أو ظروف العمل غير الآدمية فضلًا عن عدم الاعتماد بالكلية على القطاع الخاص واستعادة مكانة القطاع العام. يضاف إلى ذلك إفساح المجال للمجتمع المدني لممارسة دوره في تقديم الخدمات للمواطنين دون مصادرة أو تقييد فضلًا عن تطوير الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والنقل.

5- الاقتصاد الرقمي والمواطنة العربية: بين الآمال والواقع المعيش:

أكدت القمة العربية ضرورة تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة ووضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي. وأعلن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال 200 مليون دولار، بمساهمة كويتية وقطرية بقيمة 50 مليون دولار لكل منهما.

ورغم أهمية هذه العناصر؛ فمن المهم الأخذ في الاعتبار معاناة كثير من الدول العربية من مؤشرات عدة للتخلف الإداري والتكنولوجي وإن كان بعضها قد حقق تقدمًا تكنولوجيًا فيما يتعلق بالمجالات الأمنية خاصة ما يتعلق منها بأعمال مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والتجسس.

وفي الوقت الذي أكدت فيه القمة على ضرورة تنمية المهارات وتشجيع الإبداع والابتكار بهدف بناء الإنسان وخلق المواطن المنتِج الذي يساهم في بناء وتنمية المجتمع العربي من أجل تحقيق مكاسب إنسانية واجتماعية واقتصادية، وسن التشريعات والقوانين المنظِّمة لسوق العمل وتدريب العمالة بما يمكِّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فإن القمة تجاهلت قضية تدني الأجور في كثير

من البلدان العربية فضلًا عن الانتهاكات التي قد يتعرض لها العمال من فصل تعسفي وظروف عمل غير آدمية؛ فضلًا عن الحاجة لمراجعة نظام الكفيل انسجامًا مع الشعارات التي ترفعها القمم العربية المتعلقة بالسوق العربية المشتركة؛ فكيف لهذه السوق أن تظهر وأول أبجدياتها (حرية حركة الأيدي العاملة والأفراد) غير متحقق على أرض الواقع!!

وقد أشارت دراسة منشورة بموقع الأمم المتحدة إلى أنه ثمة حاجة كبيرة لإقامة ما يمكن تسميته "منطقة مواطنة عربية" تكفل حرية تنقل عناصر الإنتاج من الأيدي العاملة لرؤوس الأموال والسلع والخدمات؛ بغرض توسيع مجال التعاون العربي(1).

وإلى جانب العناصر السابقة؛ فقد اعتمدت القمة العربية مشروع الميثاق الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 لتمكين الجميع من الوصول الميسر والموثوق للطاقة الحديثة بشكل مستدام، كما اعتمدت وثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية، ووافقت على مبادرة "المحفظة الوردية" كمبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية، في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 لضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ودعم جهود الجامعة العربية لتعزيز التعاون لتطوير النظم الصحية في الدول العربية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض السارية وغير السارية.

وكذلك تمت الموافقة على برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية، واعتماد الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح بالمنطقة العربية كوثيقة استرشادية وإنفاذ حقوقهم بهدف التصدي لأوضاعهم في المنطقة العربية والتعامل مع ظروفهم المعيشية واعتماد توصيات دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية؛ تمهيدًا لإعداد استراتيجية إقليمية لمكافحة عمل الأطفال.

وتتجاهل البنود السابقة أوضاع المرأة والطفل العربيين في كثير من المجتمعات حيث يتم تسليحهم قسرًا في الصراعات كما هو الوضع في ليبيا، أو يقعون ضحايا للنزاعات كما في اليمن وسوريا وغيرها، فضلًا عن تضييق مناخ الحريات العام في كثير من المجتمعات؛ مع التغاضي عن الظروف المؤدية لفقر هذه الشرائح حيث إهمال خدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية لصالح أولويات إنفاق أخرى أمنية وعسكرية وتسليحية.

**ثالثًا: تحديات التعاون الاقتصادي العربي (معوقات التفعيل):**

اتضح من مطالعة مخرجات قمة بيروت أنها كانت في كثير من بنودها مجرد تكرار لنصوص سابقة تضمنتها الإعلانات الصادرة عن القمم الاقتصادية العربية السابقة أو حتى قبل ذلك بعشرات السنوات؛ فضلًا عن تجاهل هذه النصوص لواقع المجتمعات العربية. يناقش هذا المحور أبرز معوقات تفعيل مخرجات التعاون الاقتصادي العربي. ويمكن في هذا الصدد الحديث عن عوامل مباشرة مثل غياب القضايا المركزية عن جداول أعمال القمم العربية، والانقسامات العربية- العربية، فضلًا عن عوامل جذرية مثل: التمركز حول الدولة القطرية، وهيمنة المواقف والرؤى السياسية على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وافتقاد مشروعات الوحدة الاقتصادية لدراسات الجدوى الدقيقة. ويتعرض هذا المحور لأبرز العوامل الجذرية التي تعرقل التعاون الاقتصادي العربي.

أ) التمركز حول الدولة القطرية:

تشير دراسة منشورة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن "التعاون العربي" إلى أنه رغم توافر عوامل التعاون والتكامل بل والتوحد بين مجموعة الدول العربية، وفي وقت تسعى فيه جميع بلدان العالم للانضمام لكيانات إقليمية لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة الشرسة؛ ما زالت الدول

(1) الأمم المتحدة، التعاون العربي، متاح على:
http://cutt.us/64QuQ

العربية تواجه التحديات بمنطق فردي متمركز حول مبدأ قدسية الدولة القومية، على نحو يفوّت على العرب ثمار التعاون لتحقيق التنمية وضمان الأمن القومي لصالح خدمة الفئات النافذة في كل دولة عربية حتى لو تعارضت مصالحها مع المصالح العربية المشتركة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى هشاشة مؤسسات التعاون العربي وانخفاض مستوى فاعليتها[1].

وقد اعتبر المؤتمر القومي العربي أن كافة محاولات تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الاقتصادي خاصة في مجال الغذاء محكوم عليها بالفشل نتيجة التركيز العربي على منطق الدولة القطرية التي أنتجها الاستعمار إبان تفكيك الولايات العربية للدولة العثمانية[2].

ويتجلى التمركز حول الدولة الوطنية ضمن آليات عمل الجامعة العربية وفروعها وقممها في مبدأ المساواة بين الدول وعدم انتهاك سيادتها حتى لو بقرارات اتخذت بأغلبية الأصوات؛ والتي لا تُلزِم من لم يوافق عليها، وذلك على نحو يضعف العمل العربي المشترك حتى في المجال الاقتصادي.

ب) هيمنة المواقف والرؤى السياسية على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

رغم كثرة المشروعات والقمم والوثائق المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي فإن كثيرًا منها لم يجد صدى له على أرض الواقع أو بقي قائمًا لمجرد الاستهلاك الإعلامي. ومن أبرز أسباب ذلك خضوع العلاقات الاقتصادية العربية بشكل شبه كامل للعلاقات السياسية التي تتميز في عالمنا العربي بالتقلبات السريعة وعدم الاستقرار؛ فتتقلب فجأة من التحالف والائتلاف للتوتر مرورا بالمناوشات وأحيانًا الصدامات العسكرية وصولًا للغزو والاحتلال؛ على نحو يعرقل مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية[3].

(1) المصدر السابق.

(2) زياد حافظ، مصدر سابق.

(3) عبد الواحد العفوري، مصدر سابق، ص 263.

ت) افتقاد مشروعات الوحدة الاقتصادية لدراسات الجدوى الدقيقة:

كثيرًا ما تعلَن مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية بشكل مفاجئ على هامش القمم دون دراسات جدوى مستفيضة تتبنى رؤية واقعية وتدريجية وبعيدة المدى لتنفيذ هذه المشروعات، فضلًا عن مراعاة التفاوت بين الدول العربية في مستوى التطور الاقتصادي؛ بشكل يجعل تنفيذها شبه مستحيل[4].

**خلاصة: غياب القضايا المركزية وإعادة إنتاج الماضي:**

طالما أن القمة العربية مخصصة للتعاون في المجال الاقتصادي؛ فكان يفترض بها أن تتعرض لمعوقات هذا التعاون وعوامل نهوضه؛ الأمر الذي كان يفرض عليها التعرض لقضايا مركزية في العلاقات العربية العربية مثل أزمة حصار قطر من جانب السعودية والإمارات والبحرين ومصر، والتي تهدد بإفشال تجربة مجلس التعاون الخليجي التي كان يُنظَر إليها كتجربة نجاح اقتصادي وحدودي فرعي داخل المنظومة العربية المترهلة، فضلًا عن مناقشة التدفقات المالية العربية خارج نطاق الوطن العربي إلى دول الغرب والتي تقدر بتريليونات الدولارات؛ في وقت تحتاج فيه التجارب الوحدودية العربية لأرقام بسيطة مقارنة بهذه الأرقام!

يضاف إلى ذلك توظيف الفوائض المالية العربية للتدخل في شئون الدول العربية الأخرى لإفشال حكومات أو تجارب حكم، أو لإجهاض ثورات أو لتأييد ثورات مضادة؛ فضلًا من أنشطة التطبيع العربي الإسرائيلي في مختلف المجالات، وإمكانية التعاون في إنتاج السلاح كجزء من استراتيجية الحفاظ على الأمن القومي العربي وفي نفس الوقت الحفاظ على الموارد العربية في ظل إنفاق المليارات سنويا لصالح القوى الكبرى لمجرد الحصول على الأسلحة حتى لو كانت لغير الاستخدام.

لكن غياب الإرادة السياسية في النهوض بالتعاون الاقتصادي العربي يعتبر السبب الرئيسي وراء غياب هذه

(4) المصدر السابق، ص 263، 264.

القضايا المهمة عن أجندة القمة العربية ومن ثم ضعف العمل العربي المشترك والدوران بين نفس الوثائق والنصوص القديمة بحثًا عن إنجاز موهوم، في ظل انقسامات عربية عربية وشكوك واتهامات متبادلة تجعل التنازل عن جزء من المكتسبات الآنية لصالح العمل العربي المشترك أو المكتسبات بعيدة المدى أمرا مستبعدًا.

وقد تجلت الانقسامات العربية في مستوى ضعيف من المشاركة من قِبل القادة العرب ضمن فعاليات قمة بيروت الاقتصادية. ومع ذلك فإن درس القمم العربية السابقة مثل القمة العربية الأخيرة في تونس يوضح أن المشاركة في المؤتمرات العربية لا تعكس بالضرورة إيمانًا بأهمية التعاون المشترك أو القضايا العربية وإنما تتجلى كثيرًا الأبعاد المتعلقة بالمجاملات البروتوكولية لقيادة الدولة المنظمة مثل مشاركة أمير قطر أو ملك السعودية في قمة تونس ثم انسحابهم منها، فضلًا عن أنها تعكس الخلافات بين الدول العربية على مستوى الدعوات والحضور.

أما بالنسبة لمقررات قمة بيروت فإنها تواجه الشلل كغيرها من القمم الاقتصادية السابقة والقمم العربية بشكل عام؛ نتيجة غياب الإرادة السياسية ونقص التمويل (الناتج مباشرة عن غياب الإرادة السياسية).

ويلاحظ المتفحص في جدول أعمال القمة العربية وجود العناوين البراقة التي توحي وكأن المواطنين العرب يعيشون في نعيم وافر؛ في وقت يعيش غالبيتهم ظروفًا قاسية، ومن هذه العناوين: الأمن المائي والغذائي، وتحرير التجارة والتخلص من قيود الجمارك، وتمويل المؤسسات الصغيرة، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين الرعاية الصحية، وربط شبكات النقل البري؛ وهي نفس العناوين التي تصدرت جداول أعمال القمم الاقتصادية الأربعة؛ دون إنجاز[1]!

ولا يعد هذا القصور خاصًا بقمة بيروت فقط؛ فبمقارنة النصوص الصادرة عن القمم الاقتصادية العربية الثلاث الماضية؛ تتبين سعة الفجوة بين النصوص والواقع العربي فضلًا عن تبني نفس مشروعات ومبادرات ونصوص القمم الثلاث السابقة بتعديلات طفيفة مثل: مكافحة البطالة والفقر، وفتح الحدود وإزالة العوائق من أمام التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات والتجارة البينية ومشروع الاتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى المشاريع العربية المشتركة في مجالات البنى التحتية والطيران والكهرباء وغيرها؛ في حين يعيش المواطن العربي في ظل غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة مستويات الفقر والبطالة وجرائم الفساد ونهب الثروات ورهن القرارات الوطنية الاقتصادية والسياسية لتعليمات المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

ويبدو أن المسئولين العرب أنفسهم آمنوا بعدم جدوى هذه الاجتماعات والقمم فقرروا منذ قمة الرياض 2013 عقد القمة الاقتصادية العربية كل أربع سنوات بدلًا من عامين، في حين شهدت قمة بيروت الأخيرة اقتراح محمد الجدعان وزير المالية السعودي دمج القمة العربية الاقتصادية في القمة العربية الدورية العادية؛ على نحو يهدد استمرارية انعقاد هذه القمة بعد نحو عشر سنوات من دورات انعقادها في ظل مخرجات واقعية محدودة[2].

*****

(1) القمم الاقتصادية العربية وأزمة ترحيل الملفات... هل تخترقها بيروت؟، العربي الجديد، 2019/1/15، متاح على: http://cutt.us/TcvFG

(2) مصطفى عبد السلام، قمة بيروت.. مشهد مكرر، 2019/1/20، متاح على: http://cutt.us/B5i8v




# مؤتمر القمة العربية الأوروبية والرؤية الأوروبية لبعض دول المنطقة

أحمد البوهي(*)

**مقدمة:**

أعلنت الجامعة العربية في الرابع و العشرين من ديسمبر/كانون الأول عام 2018 عقد أول قمة عربية أوروبية بمدينة شرم الشيخ في الرابع والعشرين من فبراير/شباط عام 2019، و هي القمة الأولى من نوعها التي تجمع بين القادة العرب والأوروبيين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك[1]. وبالرغم من نجاح المؤتمر وتكليله بحضور أغلب قادة الدول الأوروبية لا سيما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، وبالرغم من مشاركة دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، بنفسه في رئاسة المؤتمر مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي[2]، إلا أنها انتهت كما بدأت بحسب كثير من المراقبين، دون التوصُّل إلى أيِّ قرارات صلبة ذات قيمة حقيقية، وقد غيَّمت عليها أجواء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[3]، وقد ناقش القادة الأوروبيون والعرب الكثير من القضايا مثل الأمن والإرهاب والهجرة غير الشرعية... إلخ[4]. إلا أن ما يثير التساؤل حول هذا المؤتمر هو استمرار تعاون الدول الأوروبية مع دول المنطقة بالرغم من انتشار الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان بها. فبحسب مؤشِّر الحرية العالمي لعام 2019 الذي تصدره مؤسسة فريدوم هاوس، احتلَّت معظم الدول العربية مراتب متدنِّية جدًّا بالنسبة لبقية دول العالم، بل واحتلَّت أربعة منها قائمة أسوأ دول العالم من حيث الحرية والديمقراطية[5]. أما مؤشِّر الديمقراطية العالمي لعام 2018 الذي تصدره مجلة الإيكونومست البريطانية فقد أوضح أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أدنى مناطق العالم من حيث الديمقراطية، فقد صنَّف التقرير 14 نظامًا بالمنطقة من أصل 20 كأنظمة سلطوية خالصة[6]، كذلك فإن حالة حقوق الإنسان في المنطقة لم تكن بحال أفضل من حال الديمقراطية والحقوق السياسية وفقًا للتقرير السنوي لعام 2019 الذي تصدره منظمة هيومان رايتس ووتش[7]، فلماذا إذا يضحِّي الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه بالقيم التي طالما تشدَّقوا بها مثل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وكيف لهم أن يناقضوا هذا بالتعاون الوثيق مع أكثر مناطق العالم قمعًا

---

(*) باحث في العلوم السياسية، حاصل على الماجستير في الشؤون الدولية من الجامعة الأمريكية.

(1) الجامعة العربية تعلن عقد القمة العربية الأوروبية بالقاهرة 24 فبراير، اليوم السابع، 24 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 22 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.do/eS3a5

(2) مصر: شرم الشيخ تحتضن أول قمة عربية أوروبية لتعزيز التعاون بين الدول، فرانس 24، 24 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 18 مايو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2Vzltkf

(3) Dominic Dudley, Europe's Summit With Arab League Ends As It Began, Overshadowed By Brexit, Forbes, 25 February 2019, accessed: 22 May 2019, available at: http://cutt.us/vhMVW

(4) EU-League of Arab States Summit, European Commission, 25 February 2019, accessed: 22 May 2019, available at: http://cutt.us/cU09d

(5) Democracy in retreat: world freedom report 2019, Freedom House, accessed: 19 June 2019, available at: http://cutt.us/Pc9D1

(6) Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy, the Economist Intelligence Unit, accessed: 19 June 2019, available at: http://cutt.us/r0Vqh

(7) World Report 2019, Human Rights Watch, accessed: 19 June 2019, available at: http://cutt.us/tmp0g

لهذه القيم؟ الأمر الذي يساعد على دعم الشرعية المحلية والإقليمية لتلك الأنظمة السلطوية القمعية، وهو ما تسعى إليه جميع الأنظمة السلطوية عندما تواجه تحديات لشرعيَّتها محلِّيًّا ودوليًّا. وهي العملية التي أسماها كل من سوردي ودالماسو بالنموذج الديناميكي للشرعنة، حيث تستخدم الأنظمة السلطوية أنشطتها الدولية لدعم شرعية حكمها داخليًّا وعالميًّا(1). هذه هي المعضلة التي يحاول هذا التقرير الإجابة عنها، وهو بالمناسبة نفس السؤال الذي طرحته صحيفة الجارديان البريطانية في تقريرها عن المؤتمر(2).

نستطيع الإجابة على هذا السؤال من خلال فهم طبيعة المصالح الأوروبية في المنطقة والاستراتيجية التي تتبعها الدول الأوروبية في التعامل مع الأنظمة الاستبدادية السلطوية التي لا تراعي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكنها تراعي المصالح الأوروبية المختلفة.

هناك العديد من مستويات التحليل التي يمكننا أن نتعرَّض لها لفهم هذا التناقض في السياسات الأوروبية. فيمكننا أن نتبنَّى الاتجاه السائد في المنظورات الواقعية، فنقوم بالتحليل على مستوى الدولة القومية بوصفها كيانًا مستقلًّا له مصالحه الخاصَّة. ويمكننا أيضًا أن نقوم بتحليل تلك المصالح على مستوى صانعي القرار، مصالحهم ومنظوراتهم وتصوُّراتهم عن البيئة الدولية ومحدَّدات العمل بها، وعن اهتمامات ناخبيهم من عامة الجمهور الأوروبي(3)، وسوف نحاول أن نقوم بالإجابة على سؤال الدراسة من خلال الجمع بين الطريقتين. كذلك هناك العديد من الأطر النظرية التي يمكننا أن نستخدمها لفهم طبيعة وأولوية المصالح المختلفة بالنسبة للدولة أو صناع القرار السياسي بها. إلا أننا سوف نستعين في هذه الدراسة برباعية المصالح التي استخدمها بروس جنتلسون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة "ديوك" الأمريكية في كتابه "السياسة الخارجية الأمريكية: ديناميكية الاختيار في القرن 21"(4)، وهي كالتالي:

- مصالح تتعلق ببسط النفوذ السياسي والمحافظة عليه.
- مصالح تتعلق بالرخاء الاقتصادي.
- مصالح تتعلق بالرغبة في تحقيق السلم والاستقرار.
- مصالح تتعلق بنشر القيم والدفاع عنها.

إن هذه الهيراركية للمصالح تصلح للتطبيق على كافة المستويات، فالدوافع المتعلقة بالنفوذ السياسي مثلًا يمكن أن تفسَّر على المستوى الفردي برغبة صانع القرار في المحافظة على مكانته وموقعه من السلطة، ويمكن تفسيرها على مستوى المؤسسات والوحدات المختلفة داخل الدولة برغبة المؤسسة في حيازة أكبر قدر من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار. أما على المستوى الدولي فيمكن تفسيرها برغبة الدولة في حفظ أمنها من الاعتداء الخارجي وعلى سلامة وتماسك حدودها، بل وعلى نفوذها وتأثيرها الإقليمي والدولي. كذلك يمكن استخدام هيراركية المصالح هذه لاستبيان مدى أهمية المصالح المختلفة بالنسبة لعامة جمهور الناخبين أو الرأي العام بشكل أوسع.

وقد يتغيَّر ترتيب أهمية هذه المصالح بالنسبة لكلٍّ من الفاعلين، وقد تتعارض وقد تتقاطع، وقد يخدم بعضها

(1) Adele Del Sordi and Emcmuela Dalmasso, The Relation between External and Internal Authoritarian Legitimation: The Religious Foreign Policy of Morocco and Kazakhstan, Taiwan Journal of Democracy, Vol. 14, No. 1, 2018, pp. 95-116.

(2) The Guardian view on Egypt and Europe: embracing authoritarianism | Editorial, The Guardian, 24 February 2019, accessed: 19 May 2019, available at: http://cutt.us/rjvkY

(3) Richard C. Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin (Eds.), Foreign Policy Decision- Making, (New York: Free Press, 1962).

(4) Bruce W. Jentleson, American foreign policy: The dynamics of choice in the 21st century, (New York: W. W. Norton, 2004).

بعضًا على المدى البعيد. ويمثِّل تحليل التفاعل بينها تحليل دوافع صانع القرار ومدى تأثيرها على قراراته، الأمر الذي من شأنه أن يفسِّر استراتيجية الدول الأوروبية في التعامل مع أنظمة استبدادية متَّهمة بانتهاك حقوق الإنسان. وقبل أن ننتقل إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذا التقرير، سوف نعرج على المجريات الفعلية للمؤتمر لكي نتصور رؤية شاملة له ونبدأ الإجابة على المعضلة التي نحن بصددها على ضوء هذه المجريات.

**أولًا- مجريات المؤتمر:**

لقد تمَّ تحديد جدول أعمال المؤتمر ليشمل العديد من القضايا التي تحظى باهتمام الطرفين العربي والأوروبي وعلى رأسها قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وملفَّات النزاع الإقليمي والدولي والقضية الفلسطينية[1]، وخلال المؤتمر الذي ترأسه كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ودونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي، تطرَّق العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الأزمة اليمنية، وندَّدَ بالتدخُّل الإيراني في المنطقة. أما الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد شدَّدَ على ضرورة تعاون جميع الأطراف في مكافحة الإرهاب وتطرَّق كذلك إلى ضرورة التوصُّل لتسوية سياسية للأزمات الإقليمية المتأجِّجة في ليبيا وسوريا واليمن. كذلك ندَّد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بالتدخُّل الخارجي من قبل قوى إقليمية مثل إيران وتركيا.

على الجانب الأوروبي، أعرب رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك عن أهمية تعاون العرب والأوروبيِّين في مواجهة ما أسماها "قوى دولية بعيدة عن منطقتنا"، إلا أنه لم يسمِّ هذه القوى، ويرى بعض الخبراء أنه ربما قصد الصين وروسيا[2]، وفي اليوم الثاني للمؤتمر، تمَّ عقد جلسة مغلقة حضرها قادة الدول وممثِّلوهم للتباحُث في بعض القضايا التي تمس أمن المنطقة وأزماتها المشتعلة. وقد عقد الزعماء والرؤساء الأوروبيون والعرب لقاءات ثنائية متعدِّدة بجانب جلسات النقاش العامة لمناقشة القضايا المشتركة. وفي ختام المؤتمر تمَّ عقد جلسة ختامية تلاها مؤتمر صحفي أُعلنت فيه القرارات التي توصَّلت إليها القمة والتي تلخَّصت في سبع عشرة نقطة أكَّد فيها المشاركون على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف والاعتماد على القانون الدولي لحلِّ النزاعات والالتزام بخطة التنمية المستدامة للعالم 2030، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وكذلك العمل المشترك على حلِّ النزاعات بطريقة سلمية بما فيها القضية الفلسطينية والاستمرار في دعم "الأونوروا" سياسيًّا وماليًّا. وأشارت القرارات كذلك إلى مناقشة الحاضرين الأزمات الأقليمية في اليمن وليبيا وسوريا وقرارهم بالتوجُّه إلى الحلول السياسية السلمية الآمنة لتسويتها. وبالنسبة لسوريا تحديدًا، أكَّد المشاركون على احترام قرارات مجلس الأمن ومؤتمر جنيف 2012. وفي ما يتعلَّق بليبيا قرَّر الحاضرون دعم جهود الولايات المتحدة ودعم الاتفاق السياسي لعام 2015. كذلك أكَّد المشاركون على منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومحاربة كافَّة أشكال التطرُّف الديني والثقافي واحترام حقوق الإنسان[3].

أما وقد عرضنا أهم مجريات المؤتمر وأهم القرارات التي توصَّل إليها المشاركون، علينا الآن محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي لهذا التقرير: لماذا تتعاون الدول الأوروبية مع

---

(1) وسام عبد العليم، تعرف على جدول أعمال القمة العربية-الأوروبية بشرم الشيخ، بوابة الأهرام الإلكترونية، 24 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 1 يوليو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/Dusef

(2) تواصل أشغال القمة العربية الأوروبية لليوم الثاني لبحث النزاعات الإقليمية، فرانس 24، 25 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 1 يوليو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/QgswQ

(3) شرم الشيخ: إلى ماذا توصلت القمة العربية الأوروبية؟، بي بي سي عربي، 25 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 1 يوليو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/uC2m8

دول المنطقة، مما يدعم شرعيَّتها الدولية، رغم ما تُتَّهم به دولها من استبداد سياسي وانتهاك لحقوق الإنسان؟

## لماذا تدعم الدول الأوروبية شرعية أنظمة سلطوية تنتهك حقوق الإنسان و تقمع التحول الديمقراطي؟

عندما تقوم قوى استبدادية سلطوية بدعم دول استبدادية أخرى بشتى الوسائل، فليس في الأمر عجب أو تناقض، فهذا ببساطة هو الأمر البدهي المنطقي. أما أن تدعم دول ديمقراطية لأنظمة سلطوية استبدادية وتوفِّر لها الشرعية الدولية، فهنا يكمن العجب. والتساؤل هنا ينبع من التناقض الظاهر والفج بين القيم والمبادئ المعلنة للاتحاد الأوروبي ودوله المتمثِّلة في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وبين دعم الاتحاد ودوله لدول استبدادية سلطوية متَّهمة بانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. وقد كان مؤتمر القمة العربية الأوروبية، الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ عام 2019، والذي حضره أغلب قادة الدول الأوروبية، أحد أبرز تجليات هذا التناقض الظاهر في السياسات الأوروبية.

بيد أنه يمكننا حل هذا التناقض الظاهر إذا ما استعنَّا بهرمية المصالح التي استخدمها جنتلسون في كتابه والتي ذكرناها آنفًا تحت الإطار النظري(1). ففي هذه الهرمية تغلب على الدول وصانعي القرار السياسي بها المصالح المتعلِّقة بتحصيل النفوذ السياسي والأمن، وتليها في الأهمية المصالح المتعلِّقة بتحقيق الرخاء الاقتصادي للدولة ومواطنيها ثم المصالح المرتبطة بحفظ السلام والاستقرار. أما المصالح التي تتعلَّق بنشر المبادئ والقيم فتأتي في ذيل القائمة، بل قد لا تتعدَّى هذه المبادئ والقيم أكثر من كونها واجهة تتحرَّك خلفها هذه الدول لشرعنة بعض تفاعلاتها على الساحة الدولية. أما عند تعارض هذه المصالح وتضاربها، فإن مصالح النفوذ السياسي والرخاء الاقتصادي لا بد وأن تتغلَّب على جميع الاعتبارات القيمية وتتخطَّاها. وهذا ما بدى جليًّا في مؤتمر القمة العربية الأوروبية في شرم الشيخ وفي سائر تجليات دعم الدول الأوروبية لأنظمة سلطوية استبدادية تنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع.

إلا أنه في هذه الحالة يبدو أن المصالح المتعلِّقة بحفظ السلام والاستقرار، المتمثِّلة في الدول العربية ودول شمال أفريقيا خاصة في تقليص أعداد المهاجرين غير الشرعيّين ومكافحة الإرهاب، هي الغالبة على دوافع كثير من الفاعلين الأوروبيّين تليها المصالح المتعلِّقة بالرخاء الاقتصادي، التي من الممكن أن تعبِّر عنها مشتريات الأسلحة الضخمة التي تقوم بها دول المنطقة من الدول الأوروبية. وتأتي في المرتبة الثالثة تلك المتعلِّقة ببسط النفوذ السياسي والحفاظ عليه خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت دول أخرى مثل روسيا والصين في تعظيم نفوذها بها. بينما تأتي المصالح المتعلِّقة بتحقُّق القيم والمبادئ، أي نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، في ذيل القائمة، حيث يكتفي اللاعبون الأوروبيُّون المختلفون بالإشارة إليها إشارة عابرة لا تؤثِّر على العلاقات القوية مع أنظمة المنطقة.

## ثانيًا: أسبقية المصالح المتعلقة بالحفظ السلام والاستقرار لا سيما تقليص الهجرة غير الشرعية في مصر والمنطقة

إن التفاعلات الأوروبية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبيِّن بجلاء الأهمية الكبيرة التي يوليها كافَّة اللاعبين الأوروبيّين لمسألة الهجرة غير الشرعية والأسباب التي قد تدفع إليها مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والإرهاب في الشرق الأوسط... إلخ، حيث تشير كثير من التحليلات والتقارير إلى أهمية هذه القضية في التفكير الدولي الأوروبي. ولنأخذ نظرة عامة على الرأي العام الأوروبي وكذلك الرأي العام في ثلاثة من أهم الدول الأوروبية وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا. ففي إطار المؤشِّر الأوروبي (Eurobarometer) الذي يصدره المجلس

(1) Bruce W. Jentleson, American foreign policy, Op. cit.

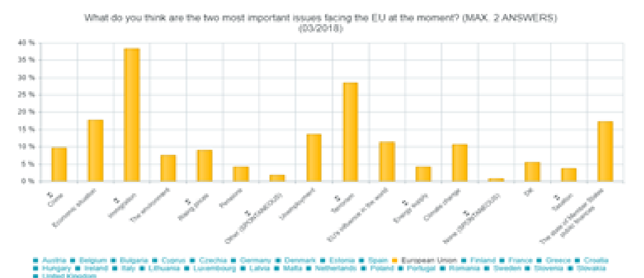
الأوروبي كل عام لمعرفة اتجاهات الرأي العام الأوروبي[1]، أشارت إجابات الجمهور في عامَّة الدول الأوروبية إلى الأهمية القصوى لقضية الهجرة والإرهاب. فعند سؤالهم عن أهم قضيتين تواجهان الاتحاد الأوروبي الآن، فقد أجاب جمهور أغلب الدول الأوروبية بأن قضية الهجرة هي القضية الأهم التي تواجه الاتحاد تليها مسألة الإرهاب (الشكل 1)[2]. ويظهر في (الشكل 2) أن قضية الهجرة قد حظيت بنسبة 40% من الاهتمام الأوروبي العام بينما تلتْها قضية الإرهاب بنسبة 20% (الشكل 2)[3]. أما الرأي العام في فرنسا وألمانيا وبريطانيا فقد أشار أيضًا إلى أولوية القضايا المتعلِّقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية والوضع الاقتصادي والبطالة. فعند سؤالهم عن أهمِّ قضيَّتين تواجه بلادهم جاءت إجابة الألمان خلال الخمس سنين المنصرمة بتأكيد أولوية الهجرة عن غيرها من القضايا وبفارق كبير جدًّا عن القضية التي تليها في الأهمية، حيث بلغت ذروتها عام 2015 بنسبة 39% بفارق 27 نقطة كاملة عن قضية الإرهاب التي تليها في الأهمية، وهي القضية التي تتعلَّق كذلك بحفظ الاستقرار في الشرق الأوسط، وجاءت نتيجة عام 2018 أيضًا لتؤكِّد استمرار اهتمام الألمان بمسألة الهجرة بوصفها القضية الأهم التي تواجه بلادهم بنسبة 20% (الشكل 3)[4]. أما في فرنسا فقد جاءت البطالة في المركز الأول عام 2015 بنسبة 33% تليها الهجرة في المرتبة الثانية بنسبة 11% ثم الوضع الاقتصادي بنسبة 10% ثم الإرهاب بنسبة 9%، وكلها مسائل تتعلَّق بشكل مباشر أو غير مباشر بالهجرة والإرهاب وما ينتج عن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي عام 2018 ظلَّت البطالة تحتل المركز الأول، وجاء كل من الإرهاب والهجرة في المرتبة الثالثة والرابعة في الأهمية بالنسبة للفرنسيين (الشكل 4)[5]. أما في بريطانيا فقد ظلَّت قضية الهجرة هي المسألة الأهم لدى الرأي العام منذ عام 2014 إلى عام 2016، حيث بلغت ذروتها عام 2015 بنسبة 23%، ورغم تراجع مسألة الهجرة خلال السنتين الأخيرتين، إلا أن المسائل المتعلِّقة بالاستقرار في الشرق الأوسط تظل إحدى

---

(1) European Commission, Eurobarometer (public opinion), accessed: May 27 2019, http://cutt.us/XOVM3

(2) أولوية قضية الهجرة لدى الرأي العام الأوروبي تليها مسألة الإرهاب (المؤشر الأوروبي)، المصدر السابق.

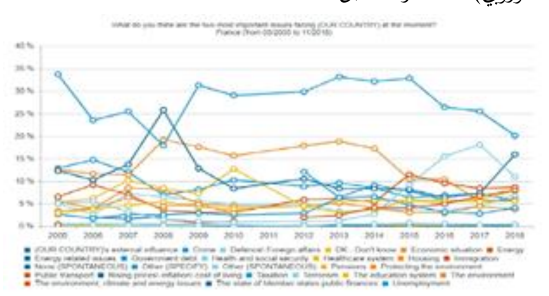
(3) شكل (2) نسب اهتمام الرأي العام الأوروبي بالقضايا المختلفة (المؤشر الأوروبي)، المصدر السابق.




(4) شكل (3) أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الألماني (المؤشر الأوروبي)، المصدر السابق



(5) شكل (4) أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الفرنسي (المؤشر الأوروبي)، المصدر السابق.



أهم القضايا التي يهتم بها الرأي العام، حيث جاء الإرهاب عـام 2018 في المرتبـة الرابعـة بنسـبة 10% تليـه قضـية الهجرة بنسبة 9% من اهتمام الرأي العام البريطاني، وقد احتلَّ كلٌّ من الجريمة والإسكان المرتبة الثانية والثالثة، وهما القضيتان اللتان ترتبطان في أذهان الكثيرين بمسألة الهجرة غير الشرعية كذلك (الشكل 5)[1].

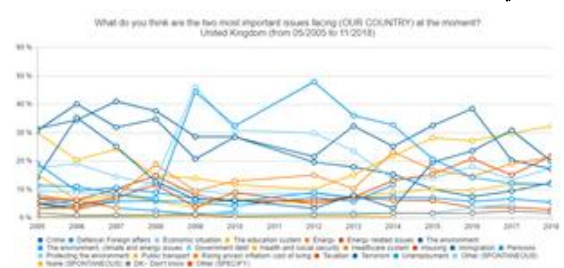
وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية الأخيرة لعام 2019، والتي فازت بها الأحزاب اليمينية المهتمَّة بقضايا الهجرة غير الشرعية واللاجئين، لتؤكِّد بما لا يدع مجالًا للشك أهمية تلك القضايا وأولويَّتها بالنسبة للمواطن الأوروبي[2]. توضِّح هذه الإحصاءات للمؤشِّر الأوروبي كذلك الغياب شبه الكامل لمسائل السياسات الأوروبية الخارجية مقارنة بالمسائل المحلية. وبالرغم من أن الغالبية الكبرى في هذه الدول الثلاث أجابوا بالإيجاب عند سؤالهم عن ما إذا كانوا يوافقون أن يتدخَّل الاتحاد الأوروبي لضمان حقوق الإنسان، إلا أنه ليست هناك إحصاءات عن موقفهم من تلك القضية إذا ما قورنت بالمسائل الأخرى التي تحظى بالنصيب الأكبر من اهتمامهم.

فإن كان ذلك هو رأي عامة الجماهير الأوروبية، فإن رأي النخبة من الخبراء والسياسيِّين لا يختلف كثيرًا. فعند النظر إلى أحد أكثر أنظمة المنطقة قمعًا للديمقراطية وحقوق الإنسان، يراه الساسة الأوروبيون بوصفه النموذج الأنجح في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، حيث تقل جدًّا أعداد المهاجرين غير الشرعيِّين القادمين من بلاده مقارنة بغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد دعى دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، قادة أوروبا إلى مناقشة العلاقات القوية مع ذلك النظام لقدرته على مقاومة عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية[3].

أما رأي الخبراء في مجال العلاقات الخارجية الأوروبية فيأتي متخبِّطًا نوعًا ما بين تقدير أهمية العلاقات القوية بالأنظمة العربية وبين اعتقاده الجازم بأن سياسات تلك الأنظمة لن تؤدِّي إلى الاستقرار الذي يطمح إليه قادة أوروبا في المنطقة. ونجد ذلك واضحًا من خلال الاطلاع على التقارير والخطابات المفتوحة التي يصدرها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى قادة أوروبا وصناع السياسة بها[4]. فبالرغم من تشكُّك بعض تلك التعليقات من جدوى العمل مع أنظمة سلطوية قمعية في مسألة الهجرة وتحقيق الأمن والاستقرار، دون التطرُّق إلى مشكلات انتهاك حقوق الإنسان[5]، وبالرغم من التشديد المستمر

---

(1) شكل (5) أهم القضايا لدى الرأي العام البريطاني (المؤشر الأوروبي)، المصدر السابق.



(2) Luke Baker, Far-right Wins French Vote in Eu Election, but Macron Limits Damage, Reuters, 26 May 2019, accessed: 27 May 2019, available at: https://reut.rs/2YR8egQ

(3) Nikolaj Nielsen, EU promotes 'Egypt model' to reduce migrant numbers, euobserver, 18 September 2019, accessed: 27 May 2019, available at: https://euobserver.com/migration/142878

(4) Articles on Egypt, European council on foreign relations, accessed: 28 May 2019, available at:
https://www.ecfr.eu/archives/C323

(5) Chloe Teevan, More for less? Europe’s new wave of ‘migration deals’, European council on foreign relations, 8 October 2018, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/w0VYA, also see:

- European Working Group on Egypt, Open letter from the European Working Group on Egypt, European council on foreign relations, 15 April 2016, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/TxSzw

على أهمية التطرُّق لمشكلة حقوق الإنسان عند التعامل معها، إلا أن الرأي السائد هو أن إقامة علاقات قوية معها هو أمر ضروري ولازم لضمان تحقيق المصالح الأوروبية والاستقرار في المنطقة. فتجد مقالًا يحاجج بأن الطريق إلى الاستقرار في ليبيا يمر عبر مصر[1]، وخطاب مفتوح إلى المستشارة الألمانية قبيل زيارتها إلى مصر يحثها على طرح مسألة حقوق الإنسان دون إنكار أهمية العلاقات القوية مع النظام بها لضمان استقرار المنطقة[2]، وخطاب آخر مماثل إلى رئيس الوزراء البريطاني وقتها ديفيد كاميرون يوجّه إليه النصائح ذاتها[3]، ويتبيَّن من ذلك كله أولوية تلك المصالح المرتبطة بحفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتقليص الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، لدى كافَّة اللاعبين الأوروبيّين، على غيرها من المصالح القيمية مثل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

**ثالثًا– الأهمية الكبيرة للمصالح المتعلقة بالرخاء الاقتصادي**

إن أولوية المسائل المتعلّقة بحفظ السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وما يرتبط بها في العقلية الأوروبية من مسائل الهجرة غير الشرعية والإرهاب، إنما تنبع أساسًا من الأهمية القصوى للمصالح الاقتصادية التي تؤثّر عليها هذه القضايا. فكما رأينا في الجزء السابق، فإن مسألة البطالة والوضع الاقتصادي تحتل مرتبة متقدِّمة في سلم أولويات الرأي العام الأوروبي. لذلك فإن تأمين فرص العمل وتنشيط الصناعات الراكدة يُعد من أهم أولويات صناع القرار السياسي في أوروبا ونخبها وناخبيها.

ويكفي هنا الإشارة إلى الإسهام الكبير الذي قدَّمته دول المنطقة لأحد أهم القطاعات الضخمة في الاقتصاد الأوروبي، ألا وهو قطاع الصناعات الدفاعية وتجارة الأسلحة. فمن خلال نظرة سريعة على تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) المختص في هذا الشأن عن مبيعات الأسلحة العالمية[4]، نجد أن مصر كانت أكبر مستورد للأسلحة من فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة بمشتريات بلغ مقدارها حوالي ثلاثة مليارات دولار، وهذه الخمس سنوات هي فترة حكم النظام المصري الحالي[5]. أما بالنسبة لبريطانيا، فإن السعودية تُعد أكبر مستورد للأسلحة منها. فخلال العشر سنوات المنصرمة، استوردت السعودية وحدها ما قيمته خمسة مليارات ومئة مليون دولار من الأسلحة البريطانية وهو ما يعادل حوالي 40% من صادرات الأسلحة البريطانية[6]. يشكِّل كلُّ ذلك بالطبع عبئًا كبيرًا على صناع السياسة الأوروبية إذا ما أرادوا اتخاذ مواقف صارمة تجاه تلك الأنظمة، التي تمثل سوقًا مفتوحة ورائجة لأحد أهم قطاعات الصناعة لديهم

(1) Adel Abdel Ghafar & Mattia Toaldo, Does the road to stability in Libya pass through Cairo?, European council on foreign relations, 5 June 2017, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/YWZFg

(2) European Working Group on Egypt, Open letter to Chancellor Merkel, European council on foreign relations, 1 March 2017, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/HLtyi

(3) European Working Group on Egypt, Open letter to British PM David Cameron from the European Working Group on Egypt, European council on foreign relations, 4 November 2015, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/S6OJQ

(4) SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm international peace research institute, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/VavqG

(5) SIPRI Arms Transfers Database, TIV of arms exports from France, 2008-2018, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/tAJLQ

(6) SIPRI Arms Transfers Database, TIV of arms exports from the United Kingdom, 2008-2018, accessed: 28 May 2019, available at: http://cutt.us/tAJLQ

خاصة في ظلِّ المنافسة الشرسة مع الولايات المتحدة وروسيا في ذلك المجال[1].

**ماذا عن المصالح المرتبطة ببسط النفوذ السياسي على المنطقة؟**

إن المصالح التي تتعلق ببسط النفوذ السياسي لهي أحد أهم دوافع السياسة الخارجية لأيِّ دولة. وقد كانت منطقة الشرق الأوسط لعقود، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة، تقع بكاملها تحت النُّفوذ الأمريكي المباشر في ظلِّ غياب قوى عالمية أخرى منافسة. إلا أن ذلك الوضع قد بدأ يتغيَّر بشكل ملحوظ منذ قيام ثورات الربيع العربي وما تلاه من اضطرابات وتقلُّبات في المنطقة. فبعد أن آثرت الولايات المتحدة النأي بنفسها عن الانخراط بقوة في تلك التقلُّبات، بدأت تظهر مساحة من الفراغ الدولي ما لبث أن استغلَّتها قوى دولية مثل روسيا تحت قيادة الرئيس بوتين. ومع رؤية كل ذلك، لا تستطيع الدول الأوروبية غضَّ الطرف عن هذا النُّفوذ الروسي المتنامي في المنطقة والذي بدأ يتسلَّل بعد سوريا إلى ليبيا واليمن وربما حتى إلى مصر ودول الخليج. لذلك، فإن بعض المسؤولين الأوروبيِّين يرى ضرورة الانخراط في علاقات أقوى مع دول المنطقة، مهما بلغ انتهاك أنظمتها لحقوق الإنسان وقمعها لفرص التحوُّل الديمقراطي، فالبديل في نظرهم هو أن تتقدَّم دول مثل روسيا والصين لملء هذا الفراغ الذي سبَّبه الانسحاب الأمريكي الجزئي من المنطقة. وهذا الرأي تحديدًا هو ما عبَّر عنه المسؤولون الأوروبيُّون صراحة عند سؤالهم عن أهمية مؤتمر القمة العربية الأوروبية في شرم الشيخ 2019[2].

**خاتمة:**

بدأنا هذا التقرير بسؤال رئيسي حول القمة العربية الأوروبية في شرم الشيخ عام 2019، ألا وهو: كيف لدول الاتحاد الأوروبي، المتشدِّقة دومًا بقيم حفظ حقوق الإنسان ودعم التحول الديمقراطي، أن تُساعد في إنجاح هذا المؤتمر الذي يُعقد بالاشتراك مع أكثر دول العالم سلطوية وقمعًا لحقوق الإنسان؟ أو لماذا تضحِّي هذه الدول الأوروبية بهذه القيم في سبيل إضفاء الشرعية الدولية على أنظمة هذه الدول؟

وجاء تحليل دوافع الدول الأوروبية ونظرتها حال التعامل مع منطقة الشرق الأوسط من خلال بيان سلَّم أولويَّاتها أو ترتيب مصالحها من حيث الأهمية. حيث تبيَّن أن معظم الدول الأوروبية تُقدِّم المصالح الآنية المتعلِّقة بحفظ السلام والاستقرار في المنطقة وتقليص الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وكذلك المصالح المرتبطة بالرخاء الاقتصادي وبسط النفوذ السياسي وملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة. وهي في ذلك مستعدَّة للتخلِّي عن قيم حماية حقوق الإنسان ودعم التحوُّل الديمقراطي. وبالرغم من إصرار الرأي العام الأوروبي وكذلك بعض الخبراء والمختصِّين على ضرورة التشديد على أهمية تلك القضايا القيمية مثل حقوق الإنسان عند التعامل مع أنظمة المنطقة، وبالرغم من تأكيد بعض هؤلاء الخبراء أن إهمال مثل تلك القضايا لن يؤدِّيَ إلى تحقيق الاستقرار المنشود في المنطقة على المدى البعيد، إلا أن جُلَّ صنَّاع السياسة الخارجية في أوروبا ما زالوا يرون ضرورة الاهتمام بتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية بشكل عاجل وسريع، ويرون أن الأنظمة السلطوية الاستبدادية، لا سيما النُّظم العربية، أقدر من غيرها على تحقيق هذه المصالح وإنفاذها. وقد أحسنت الدول العربية اللعب على تلك الدوافع الأوروبية واستغلالها

(1) TIMEP Brief: European Arms Sales to Egypt, The Tahrir institute for Middle East Policy, 29 October 2019, accessed, 28 May 2019, available at: http://cutt.us/USCJK

(2) First joint EU-Arab summit, an opportunity to protect against China and Russia, France 24, 24 February, accessed: 22 May 2019, available at: http://cutt.us/DUxW8

في دعـم شـرعيَّتها الدوليـة، فقـد قـدَّمت نفسـها بوصـفها الأقدر على مجابهة الإرهاب وتقليص أعداد المهاجرين غير الشرعيِّين المتَّجهـين إلى أوروبا. ويمكـن رؤيـة ذلـك جليًّا في أجنـدة مـؤتمر القمـة العربيـة الأوروبيـة 2019، الـتي رغـم تهافُتها وفراغها من أيِّ مضمون حقيقي، حرصت على إبراز قضـايا الهجـرة غـير الشـرعية ومكافحـة الإرهـاب، وإن لم يتوصَّل إلى قرارات صلبة حقيقية بشأنها.




# الشرق الأوسط في مؤتمر وارسو 2019

د. رغدة البهي(*)

**مقدمة:**

عُقد في العاصمة البولندية وارسو، يومي 13 و14 فبراير 2019، المؤتمر الوزاري الدولي الموسع لتعزيز "السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحضور ممثِّلين عن نحو ستين دولة بالإضافة إلى المنسقِّين الأمميّين لسوريا واليمن، وذلك بعد مرور شهرٍ على دعوةٍ أطلقها "مايك بومبيو" (وزير الخارجية الأمريكي) في خطابٍ ألقاه في الجامعة الأمريكية في القاهرة، لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة نشاطات إيران المزعزِعة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وقد اضطُرَّت إدارة ترامب للتراجع عن الإطار الأصلي الذي رسمه بومبيو لهذا المؤتمر من "بناء تحالف ضد إيران" إلى "الأمن الأوسع" في الشرق الأوسط، ليشمل: عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، والأزمات الإنسانية في سوريا واليمن، والأمن السيبراني، والإرهاب والتطرف، وتطوير الصواريخ وانتشارها، والتهديدات التي تستهدف التجارة البحرية، وغيرها(1).

وعليه، يثير المؤتمر جملةً من التساؤلات من قبيل: ما هي الأهداف التي سعى المؤتمر لتحقيقها؟ ولماذا انعقد المؤتمر في ذلك التوقيت؟ ولماذا تم اختيار بولندا تحديدًا لانعقاده؟ والأهم، هل تضمَّن المؤتمر أيَّ حلولٍ أو تسويات للصراعات القائمة أو الأزمات المندلعة في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط؟ وهل رمى إلى تحقيق مصالح الدول العربية وشعوبها أم مصالح القوى غير العربية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، تنقسم الورقة البحثية إلى سبعة أجزاء؛ يناقش أولها أهداف المؤتمر، ويحلِّل ثانيها دلالة التوقيت، ويناقش ثالثها دوافع بولندا من وراء استضافة المؤتمر، ويتَّصل رابعها بأبرز المشاركين وغير المشاركين فيه، ويرصد خامسها أبرز التصريحات التي تضمَّنها، ويتطرَّق سادسها إلى مواقف بعض الدول العربية منه، ويتطرَّق سابعها إلى أبرز نتائجه، على أن تحلل خاتمة الورقة دلالاته.

## أولًا- أهداف المؤتمر:

تناول المؤتمر عددًا من القضايا الإقليمية المهمة، بما في ذلك: الإرهاب، والتطرف، وتطوير الصواريخ، والتجارة البحرية، والأمن، فمن شأن إحراز بعض التقدم في تلك القضايا أن يصل بالاتفاق النووي مع إيران إلى نقطة التوازن تجعل الالتزام به خيارًا أكثر معقولية بالنسبة للولايات المتحدة.

وعليه؛ مثَّل المؤتمر الذي قدَّم فكرته وأشرف على الإعداد له السفير "برايان هوك" (رئيس لجنة مراقبة نشاطات إيران بوزارة الخارجية الأمريكية) مناسبةً لجمع مسؤولين عرب وإسرائيليّين علنًا تحت عنوان مواجهة "الخطر الإيراني"، ويُعَدُّ تحقيق التقارب بين العرب وإسرائيل هدفًا رئيسًا وجزءًا من جهود واشنطن الداعمة لإنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي أو الناتو العربي، الذي يضم دول الخليج إضافة إلى مصر والأردن، على أن يواكب ذلك تنسيقًا عربيًّا-إسرائيليًّا.

وكان من المفترض أن يتمَّ الإعلان عن إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" في قمة تضمُّ الدول

(*) مدرس العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1) مؤتمر وارسو: دلالات المكان والخلفيات والأهداف، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18 فبراير 2019)، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VURS9X

العربية الثماني إضافة إلى الولايات المتحدة في واشنطن في أكتوبر 2018، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب استمرار الأزمة الخليجية وحصار قطر، وهكذا، قاد الفشل الأمريكي في جمع الحلفاء العرب إلى توسيع دائرة المشاركة بالدعوة إلى عقد مؤتمر وارسو.

وإن أمكن الاستدلال على هدف المؤتمر من تصريحات "مايك بومبيو" (وزير الخارجية الأمريكي)، التي دعا فيها لمواجهة التهديدات الإيرانية والتعاون وفق تحالفاتٍ جديدة لمواجهة تحديات المنطقة، فقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن هدف المؤتمر تمحور حول تكوين تحالفٍ مناهضٍ لإيران، ويأتي ذلك على خلفية الرغبة الأمريكية في بناء ائتلافٍ دولي ضدها، بعد انسحاب دونالد ترامب العام الماضي من الاتفاق النووي، الذي عقدته الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى مع طهران في يوليو 2015، بهدف منعها من تطوير سلاحٍ نووي مقابل تخفيف العقوبات[1]. أو بعبارةٍ أخرى، لبحث تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإرساء الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ووقف التمدُّد الإيراني ومواجهته، وتعزيز الدعم الأمريكي لإسرائيل.

لذا، هدفت الولايات المتحدة من خلال عقد هذا المؤتمر إلى إنشاء تحالف دولي مناهض لإيران للضغط عليها، ودفعها للقبول بشروط واشنطن، وتتَّجه الولايات المتحدة، منذ قررت الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2018، إلى تطبيق أقصى قدرٍ من الضغوط على طهران لدفعها للتفاوض على اتفاقٍ جديد يحقِّق ثلاثة شروط رئيسة هي: منع إيران بصورةٍ نهائية من تطوير برنامجٍ نووي، ووقف برنامج إيران الصاروخي، ومعالجة نفوذ إيران الإقليمي والعمل على احتوائه.

(1) بيشوي رمزي، مؤتمر وارسو... نواة تحالفات جديدة لمواجهة إيران والإرهاب بالشرق الأوسط، اليوم السابع، 14 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2H6aIAG

كما هدفت الولايات المتحدة إلى طمأنة الحلفاء العرب على التزام الولايات المتحدة بأمنهم، خاصة بعدما أعلن ترامب في منتصف ديسمبر الماضي عن سحب القوات الأمريكية من سوريا وأفغانستان؛ وهو ما أسفر عن حالة من حالات القلق بين حلفاء واشنطن، خصوصًا في منطقة الخليج؛ بعدما ساد اعتقاد قبل ذلك باحتفاظ الولايات المتحدة بوجودها العسكري شمال شرق سوريا لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء ممرٍّ برّي يسمح لإيران بربط مناطق نفوذها في العراق وسوريا وصولًا إلى لبنان، وذلك على خلفية إبداء بعض الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية استعدادها لتحمل جزء من التكاليف[2].

أو بعبارةٍ أخرى، يعتبر مؤتمر وارسو جزءًا من الترتيبات الأمريكية لفرض نظامٍ إقليميٍّ جديدٍ، تكون الدول العربية جزءًا أساسيًّا فيه، في إطار تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي المعروف بالناتو العربي الذي يثير المخاوف الإيرانية والتركية. أو بعبارةٍ ثالثة، هدف المؤتمر إلى إنشاء تحالف عربي–إسرائيلي لمواجهة إيران، ولتحقيق ذلك، تطلَّب الأمر تسوية القضية الفلسطينية في إطار "صفقة القرن"، وتطبيع العلاقات العربية–الإسرائيلية، وهو ما يعني قيام إسرائيل بمساعدة العرب على مواجهة إيران، مقابل قبولهم بتصفية القضية الفلسطينية.

**ثانيًا– دلالة التوقيت:**

تزامن المؤتمر مع احتفال إيران بمرور 40 عامًا على الإطاحة بمحمد رضا بهلوي ونظام الشاه المقرب من الغرب وإقامة الجمهورية الإسلامية. وهو الأمر الذي أعاد للأذهان مؤتمر غوادلوب بفرنسا في عام 1979، والذي عقدته أربع قوى دولية آنذاك، هي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وفيه تمَّ الاتفاق على

(2) مؤتمر وارسو: دلالات المكان والخلفيات والأهداف، مرجع سابق.

ضرورة رحيل نظام الشاه، وهو المؤتمر الذي سبقه اجتماع غير معلنٍ لمجلس الأمن، تحدث فيه "كارتر" عن نهاية نظام الشاه وحتمية مغادرته إيران.

وقبل سفره إلى غوادلوب، عقد كارتر اجتماعًا مع مستشاريه في 3 يناير 1979، اتخذ خلاله قرارًا بضرورة مغادرة الشاه، وذلك عقب تلقيه رسالةً من السفير الأمريكي في طهران يرصد فيها الوضع الإيراني والسيناريوهات المطروحة. وقد جاء فيها أن "الشاه على مفترق طرق"، وأنه لا يملك سوى خيارين؛ أولهما، تسليم السلطة لشهبور بختيار (رئيس الوزراء)، وثانيهما، قمع أنصار الخميني.

وتعدُّ تلك الرمزية رسالةً إلى النظام الإيراني لتغيير سلوكه العدائي تجاه المنطقة العربية، والكف عن التدخُّلات السافرة في الشؤون الداخلية لها، وإلا تفاقمت الضغوط الغربية عليه، خاصةً في ظل تزامنه مع تدهور الأوضاع الداخلية الإيرانية جرَّاء العقوبات الاقتصادية(1).

**ثالثًا- دوافع بولندا لاستضافة المؤتمر:**

لا ينظر لوارسو كمكانٍ محايد مثل جنيف أو هلسنكي أو فيينا، وقد أسفر ذلك الاختيار عن قلق عددٍ من الدول الأوروبية، لاسيما: ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها من الدول الداعمة لخطة العمل المشتركة الشاملة(2). فقد تم اختيار العاصمة البولندية على الرغم من تراجع اهتمام بولندا بقضايا الشرق الأوسط، غير أنها -وفي المقابل- عضوٌ فاعل في حلف شمال الأطلسي.

ومن خلال قراءته لوجهة النظر البولندية، يرى "بيوتر بوراس" (الخبير البولندي في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية) أن وارسو لا تملك رفض استضافة المؤتمر، بالنظر لعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة من جانب، وتوتُّر علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي من جانبٍ آخر؛ ومن ثم لم تعلن بولندا التخلِّي عن دعمها لخطة العمل المشتركة الشاملة(3).

ويمكن تفسير استضافة بولندا لذلك المؤتمر سعيًا منها لإقامة شراكة خاصة مع الولايات المتحدة، وهو ما يدلِّل عليه تأكيد عدد من ممثلي الحكومة البولندية على الدور الرمزي للحدث من أجل تعزيز مكانة بولندا المتنامية في العالم والتعاون الاستراتيجي مع واشنطن، في ظل رغبتها في وجود قواتٍ أمريكية دائمة، وقاعدةٍ عسكرية أمريكية تتجاوز تكلفتها (2) مليار دولار على أراضيها، والتي اقترح لها الرئيس البولندي اسم "فورت ترامب" أو "قلعة ترامب" في سبتمبر الماضي في واشنطن(4)، في خطوةٍ من المحتمل أن تؤدِّي إلى زيادة التوتُّر بين بولندا وروسيا.

ويدفع البعض بأن اختيار الولايات المتحدة للعاصمة البولندية وارسو لعقد المؤتمر يرسم خطوطًا جديدة لتقسيم القارة الأوروبية بين حلفاء جدد تابعين لها يتماهون مع سياساتها الإقليمية والدولية من ناحية، وحلفاء قدامى لديهم سياسات أكثر استقلالًا عنها في غرب القارة الأوروبية من ناحيةٍ أخرى. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، ازدادت ثقة واشنطن في دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى حلف الناتو بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، ولاسيما بولندا وجمهورية التشيك اللتين نصبت فيهما واشنطن أجزاءً من الدرع الصاروخية.

---

(1) محمد خالد، مؤتمر وارسو يضع طهران على المحك، البيان، 23 يناير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2YQJXaP

(2) محمد مازن، ماذا يكمن وراء موتمر وارسو حول منطقة الشرق الأوسط، موقع ARABIC.NEWS.CN التابع لوكالة أنباء شينخوا الصينية، 12 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2QgOZdq

(3) المرجع السابق.

(4) جوناثان ماركوس، مؤتمر وارسو: أول محفل دولي يضم عربًا وإسرائيليين منذ تسعينيات القرن الماضي، موقع بي بي سي عربي، 14 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://bbc.in/2UXdLjP

وعليه؛ يدلُّ اختيار وارسو لعقد المؤتمر على مدى ارتهان بولندا للسياسة الأميركية، في ظلِّ الاعتماد الكلِّيِّ على الولايات المتحدة لأغراض الدفاع عن النفس في مواجهة التهديدات الروسية لأمنها، ومن ثم تنحاز بولندا لواشنطن في مواقفها، حتى عند تعارضها مع سياسات الاتحاد الأوروبي.

وجديرٌ بالذكر أن الدولتين وقَّعتا -على هامش قمة وارسو- عقدًا لشراء قاذفات صواريخ محمولة من طراز "هيمارس" بقيمة 414 مليون دولار، تُسلِّمها الولايات المتحدة إلى بولندا بحلول عام 2020. ومن المتوقَّع أن تصدر قرارات أمريكية لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في بولندا؛ وهو الهدف الذي يأتي على قمة الأهداف البولندية الأمنية.

وعليه؛ وفي ظل عدم وجود حماسة أوروبية لعقد مؤتمر مخصَّص لمواجهة إيران، ظهرت وارسو كخيارٍ بديل، وبخاصة في ظل وجود حكومة يرأسها حزب "القانون والعدالة"، وهو حزبٌ يمينيٌ ذو ميولٍ أطلسية متشكِّكة في الاتحاد الأوروبي، ومؤيِّدة للسياسات اليمينية الشعبوبة التي ينتهجها ترامب، وقد مثَّلت استضافة المؤتمر فرصة لحكومة اليمين المحافظ في بولندا لتعزيز العلاقات مع واشنطن، في وقت تواجه فيه عزلة متزايدة داخل الاتحاد الأوروبي، وسط نزاع حول التزام الحكومة بسيادة القانون[1].

**رابعًا- أبرز الدول المشاركة وغير المشاركة في المؤتمر:**

تمثَّلت أبرز الدول المشاركة في المؤتمر في الولايات المتحدة، ومثَّلها "مايك بينس" (نائب الرئيس الأمريكي) و"مايك بومبيو" (وزير الخارجية) و"جاريد كوشنر" (مستشار الرئيس وصهره)، وانضم إليهم "بنيامين نتنياهو" (رئيس الوزراء الإسرائيلي)، ووزراء خارجية تسعة دول عربية، أبرزها: مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، واليمن، والأردن، والكويت، والمغرب، وعُمان؛ وشهد المؤتمر لقاءات وزراء خارجية عرب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وأوفدت بريطانيا "جيريمي هانت" (وزير خارجيتها)، الذي صرح بأن الأزمة الإنسانية التي تسبَّبت بها الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن تأتي على قمة أولوياته؛ وقد أكَّد مشاركته عقب وضع حرب اليمن على جدول الأعمال، وعلى هذا النحو تمَّت توسعة موضوعات المؤتمر لتشمل أمن الشرق الأوسط.

بينما قامت بعض الدول الأوروبية بالمشاركة في المؤتمر ولكن عقب تخفيض تمثيلها؛ فقد سلَّط غياب وزراء خارجية القوَّتين الأوروبيَّتين الكبيرتين ألمانيا وفرنسا الضوء على التوتُّر الأمريكي-الأوروبي على خلفية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على إيران، وأعلنت تلك الدول بجانب بريطانيا في بيانٍ مشترك عن إنشاء آليةٍ أوروبيةٍ خاصَّة للمعاملات المالية والتجارية مع إيران بخلاف الدولار تجاوزًا لعقوبات الإدارة الأمريكية الحالية، وتجنُّبًا لمواجهةٍ جديدةٍ مع واشنطن[2].

ويعود ذلك لحرص تلك الدول على تجنُّب تصعيد حدَّة خلافاتها مع إيران، باعتبار أن السياسة التي تتبنَّاها الأخيرة كانت إحدى المحاور الرئيسة في المؤتمر، خاصَّةً وأن انعقاده جاء عقب تفعيل آلية جديدة لمواصلة التعاملات التجارية مع إيران، كما يمكن تفسيره في إطار سعي تلك الدول لانتهاج سياسةٍ مستقلَّة عن السياسة الأمريكية فيما يتعلَّق بالتعامل مع بعض الملفات الإقليمية في المنطقة، وفي

(1) مؤتمر وارسو: دلالات المكان والخلفيات والأهداف، مرجع سابق.

(2) ليزلي روتون ويؤانا بلوسينيسكا، أمريكا تسعى لزيادة الضغوط على إيران في مؤتمر وارسو، موقع رويترز، 13 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2HM9St6

مقدِّمتها الملف الإيراني، بجوانبه المختلفة النووية والصاروخية والإقليمية[1].

ولم تشارك عدَّة أطراف في مقدِّمتها روسيا والصين؛ فقد تجلَّى الموقف الروسي في زيارة "ألكسندر زاسبيكين" (السفير الروسي في لبنان) لجبران باسيل (وزير الخارجية)، وفيها صرَّح "بأن الدعوة للمؤتمر تختلف تمامًا عن رؤيتنا للعيش المشترك وتنقية الأجواء في المنطقة كهدفٍ أساسي"، وأعلنت روسيا أن مؤتمر وارسو يهدف لإنشاء تحالفٍ ضدَّ إيران، متجاهلاً المشكلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثِّلة في الصراع العربي–الإسرائيلي، وهو ما برَّره "زاسبيكين" بثلاثة أسباب: أولها– أن اجتماعاتٍ مماثلة لا تسهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط المرتكز على مبدأَي عدم التجزئة والأمن، وثانيها– عدم قدرة الوفود على صناعة أي قرارٍ لأنه حكرٌ على منظمي المؤتمر، وثالثها– انعقاد المؤتمر دون الأخذ في الاعتبار آراء قوى إقليمية وغير إقليمية عدَّة، ودون رعاية الأمم المتحدة.

وبالتزامن مع انعقاد المؤتمر، سافر الرئيس الإيراني "حسن روحاني" إلى روسيا؛ حيث التقى روحاني في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان لمناقشة الوضع في سوريا، التي قرَّر ترامب سحب قواته منها[2].

كما برَّرت "فيديريكا موغيريني" (مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي) –التي كانت طرفًا أساسيًّا في اتفاق إيران النووي– عدم حضورها، متذرِّعَةً بمشاركتها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لكنها لتقت بدلًا من ذلك بومبيو في بروكسل، وهو في طريق عودته إلى الولايات المتحدة،كما لم يحضر المسؤولون الفلسطينيون نتيجة لقرار واشنطن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[3].

**خامسًا– أبرز التصريحات:**

برز الخلاف الأوروبي–الأمريكي واضحًا حول إيران في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر التي ألقاها "بنس"؛ فقد طلب من الحلفاء الأوروبيين الانسحاب من الاتفاق النووي، وأدان مبادرة فرنسا وبريطانيا التي تسمح لشركاتٍ أوروبية بمواصلة العمل في إيران، على الرغم من فرض العقوبات الأمريكية عليها مجددًا، وقال "إنها خطوةٌ غير حكيمة ستقوي إيران، وتضعف الاتحاد الأوروبي، وتبعد المسافة أكثر بين أوروبا والولايات المتحدة"[4].

وبدأ نائب الرئيس الأمريكي المؤتمر بسرد الأحداث التي تزامنت مع سقوط نظام الشاه في فبراير 1979، وتوقف عند احتجاز الدبلوماسيين الأميركيِّين في طهران مدة 444 يومًا في نوفمبر 1979، وكذا الدور الإيراني في نسف السفارة الأمريكية في بيروت في أبريل 1983، ثمَّ مقر المارينز قرب مطار العاصمة اللبنانية في أكتوبر من العام نفسه، وخطف مواطنين أمريكيِّين في لبنان في منتصف ثمانينيَّات القرن الماضي.

وتعد الحملة على سلوك إدارة باراك أوباما التي اختزلت كل أزمات الشرق الأوسط في الملف النووي الإيراني أهم ما جاء في خطب نائب الرئيس الأمريكي وتصريحاته، والتي تمحورت حول فشل تلك الإدارة في استيعاب خطورة المشروع التوسُّعي الإيراني الذي يستثمر في النزعات المذهبية من أجل تدمير المجتمعات العربية، وجعلها تحت سطوة

(1) مسار مغاير: لماذا تواصل إيران انتقاداتها للدول الأوروبية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VhYtpS

(2) مؤتمر وارسو للشرق الأوسط: واشنطن تسعى للضغط على إيران وتعزيز الدعم لإسرائيل، موقع France 24، 13 فبراير 2019، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2NlhGV1

(3) نزار بوش، ما هي أسباب فشل مؤتمر وارسو للتحشيد ضد إيران؟، موقع سبوتنيك، 13 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2JrbevL

(4) مؤتمر وارسو: دلالات المكان والخلفيات والأهداف، مرجع سابق.

الميليشيات التابعة للحرس الثوري الإيراني، واختزلت الصراع مع إيران في برنامجها النووي.

وقد ساوى "مايك بومبيو" في افتتاح المؤتمر بين: مخاطر إيران، وحزب الله، والإرهاب في الشرق الأوسط، وأعرب عن رغبة واشنطن في فرض مزيدٍ من العقوبات على النظام الإيراني لوقف عدوان كلٍّ من "حسن روحاني" (الرئيس الإيراني)، و"قاسم سليماني"(قائد فيلق القدس في الحرس الثوري) على الشرق الأوسط؛ مشيرًا إلى أن إيران باتت الخطر الأكبر على المنطقة؛ فلا يمكن تحقيق السلم والأمن دون مواجهتها[1].

واتهم "مايك بنس" دولًا أوروبيةً بارزة بمحاولة كسر العقوبات الأمريكية على إيران، وتحدَّث عن قراري واشنطن بالانسحاب من الاتفاق النووي وسحب قواتها من سوريا، مشيرًا إلى عدم تعاون الشركاء الأوروبيّين الرئيسيّين، وسعيهم لإفساد العقوبات الأمريكية، ومن ضمنها الآليات الأوروبية لتسهيل التجارة مع إيران لكسر العقوبات الأمريكية على النظام الثوري الإيراني، وتقوي شوكة إيران، وتضعف الاتحاد الأوروبي، وتباعد بين أوروبا والولايات المتحدة، إذ تمكِّن تلك الآليات الدول الأوروبية من شراء صادرات إيران من النفط والغاز مقابل البضائع الأوروبية.

وأكَّد بنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي) على التهديد الإيراني المشترك لكل من إسرائيل والدول العربية ممَّا يدلِّل وفقًا له "على تفهُّم ما يهدِّد مستقبلنا، ومتطلَّبات أمننا، وإمكانية التعاون في مختلف جوانب الحياة"[2].

(1) خير الله خير الله، مؤتمر وارسو امتحان آخر لواشنطن، موقع ميدل إيست أونلاين، 24 فبراير 2019، 17 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2X21Kiu

(2) بينس يطالب الأوروبيين بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، موقع ميدل إيست أونلاين، 24 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Lysult

**سادسًا- مواقف بعض الدول العربية:**

تباينت المواقف العربية من المؤتمر بين الرفض التام له إلى حد مقاطعته (وهو ما تجلَّى في الموقفين الفلسطيني واللبناني)، والانخراط فيه إلى حدِّ "التطبيع" والترحيب بالحلول الجاهزة لأزمات المنطقة (وهو ما تجلَّى في الموقفين اليمني والبحريني)، وتمثَّلت أسباب المقاطعة في التمسُّك بالمواقف العربية الراسخة من القضية الفلسطينية، بينما تمثَّل الغرض الرئيس للدول العربية المشاركة -وفق ما أعلن- في قطع الطريق على إسرائيل للترويج بأن العرب يرفضون السلام حسب ما قيل، إذ تمنح المقاطعة العربية للمؤتمر إسرائيل الفرصة للترويج بأن العرب يرفضون السلام والجلوس معها، كما يعطيها الفرصة للشروع في إجراءاتٍ أحاديَّة تزيد الموقف الفلسطيني تأزُّمًا[3]، وعمومًا يمكن إجمال أبرز المواقف العربية من المؤتمر على النحو التالي:

1- نماذج من المشاركة والموافقة:

بلغ عدد الدول العربية المشاركة في المؤتمر -على المستوى الوزاري- تسعة دول، هي: مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، واليمن، والأردن، والكويت، والمغرب، وعُمان. ومن بين تلك الدول، أثار الموقفين اليمني والبحريني جدلًا واسعًا، وهو ما يمكن الوقوف عليه تفصيلًا على النحو التالي:

1- موقف اليمن:

أثارت مشاركة اليمن في المؤتمر جدلاً حادًّا، وبخاصةٍ في ظلِّ جلوس "خالد اليماني" وزير الخارجية اليمني بجوار بنيامين نتنياهو، حيث بدا الأمر وكأنه تطبيع يمني- إسرائيلي، واتفاق ضمني بين كليهما على أهمِّ المحاور المطروحة في المؤتمر، وإن أتى في مقدِّمتها القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي تداركه "اليماني" بجملةٍ من

(3) عمر علاء، مؤتمر وارسو.. هل يضع العرب أيديهم في يد إسرائيل ضد إيران؟، موقع المصري اليوم، 13 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2HOhWcZ

التصريحات التي أكَّدت على أن جلوسه بجانب نتنياهو كان من "الأخطاء البروتوكولية"، مؤكِّدًا ثبات موقفه من القضية الفلسطينية، كما صرَّح اليماني في تغريدة له على موقع تويتر قائلًا: "إن الأخطاء البروتوكولية هي مسؤولية الجهات المنظِّمة، كما هو الحال دائمًا في المؤتمرات الدولية". وأضاف اليماني "إن التواجد اليمني في وارسو –لمواجهة إيران– جزءٌ من معركة استعادة الشرعية التي لا ينسحب منها إلا الجبناء، وأن محاولات وضع صبغاتٍ مخالفة للواقع لغرض المزايدة السياسية لن يثنيه عن الدفاع عن اليمن، وإن موقف اليمن والرئيس "هادي" من القضية الفلسطينية وشعبها وقيادته ثابت ولا يقبل المزايدة عليه، ووفقًا له، لم تكن المشاركة في مؤتمر وارسو لمناقشة القضية الفلسطينية، بل لحشد المجتمع الدولي لمواجهة التوسُّع الإيراني في اليمن[1].

وعلى صعيدٍ مقابل، اعتبر "محمد علي الحوثي" (القيادي في جماعة الحوثيِّين) في كلمةٍ ألقاها خلال مسيراتٍ جماهيرية –تحت شعار البراءة من الخونة بالعاصمة اليمنية صنعاء– أن ما جرى في مؤتمر وارسو تحالف شر ضدَّ الأحرار في المنطقة، منددًا بحضور الحكومة اليمنية. حيث رأى "أن فلسطين لم تكن يومًا همًّا للخونة، وأن مسار الثورة في اليمن هو ذاته مسار الأحرار في فلسطين ولبنان، وأن الخزي هو مصير كل من أراد الانتساب لدونالد ترامب أو بنيامين نتنياهو، واصفًا المؤتمر بأنه انعقد بتوجيه وإشراف أمريكي كونه محطة من محطات كثيرة حيكت فيها المؤامرات على الأمة، وما يميِّزه عن سابقاته من المحطات الكثيرة هو الظهور العلني لما كان يجري في الخفاء"[2].

(1) خطأ بروتوكولي يضع وزير الخارجية اليمني بجانب نتنياهو، موقع ميدل إيست أون لاين، 15 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2V62cXm

(2) صورة جماعية للمشاركين في مؤتمر وارسورئيس اللجنة الثورية لـ"أنصار الله" يهاجم مؤتمر وارسو: تحالف شر ضد الأحرار، موقع سبوتنيك، 17 فبراير 2019، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2VmSPrm

2- موقف البحرين:

أشاد"بنس" بالجهود الملموسة التي تقوم بها مملكة البحرين في مواجهة إرهاب إيران ولا سيما ما يخصُّ تهديداتها الخطيرة للملاحة الدولية؛ وفي المقابل، أعرب وزير الخارجية البحريني عن شكره وتقديره للولايات المتحدة الأمريكية على مبادرتها الطيبة بعقد المؤتمر الذي يعكس الدور الاستراتيجي المحوري الذي تقوم به، وحرصها المستمر على التعاون مع حلفائها في المنطقة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والتوصُّل لحلولٍ دائمةٍ لما يواجه دولها من أزماتٍ ومشكلات.

وأكد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة: "أن مشاركة مملكة البحرين في ذلك المؤتمر تأتى انطلاقًا من حرصها الثابت على تعزيز العمل الدولي المشترك على مختلف الأصعدة، ودعم كافَّة المساعي والجهود الرامية لترسيخ الأمن والسلام في المنطقة، مشدِّدًا على ضرورة مواصلة تلك الجهود للتوصُّل لحلولٍ سلمية لقضايا المنطقة، بما يكفل الحفاظ على سيادة دولها، ومنع كل أشكال التدخُّل الخارجي في شؤونها، والقضاء على كافَّة أشكال العنف والتطرُّف والإرهاب فيها"[3].

2- نماذج من الرفض والمقاطعة: من بين المواقف العربية الرافضة للمؤتمر، برز الموقفان الفلسطيني واللبناني، وذلك على النحو التالي:

1- موقف فلسطين:

وصفت الحكومة الفلسطينية مؤتمر وارسو بأنه "مؤامرة أمريكية"، ورفضت عقد أيِّ محادثاتٍ مع الولايات المتحدة ما لم تتبع الأخيرة سياسة متوازنة. كما حذَّرت الدول من المشاركة في المؤتمر معتبرةً أنه يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، بل والنيل من استقلالية قرارات

(3) وزير خارجية البحرين يشارك في وارسو.. ويؤكد دور واشنطن محوري لتحقيق السلام، اليوم السابع، 14 فبراير 2019، متاح على الرابط التالي: http://bit.ly/2FpuqY0

المشاركين به حيال قضايا جوهرية، مثل الموقف من القضية الفلسطينية.

كما أكّدت في بيانٍ لها "على أن الموقف الفلسطيني واضح حيال مثل تلك المؤتمرات الهادفة إلى النيل من قضية الشعب الفلسطيني وتصفيتها، ورأت أن المؤتمر أمريكي بامتياز لدفع الدول المشاركة إلى تبنّي مواقف الإدارة الأمريكية من القضايا المطروحة، وتحديدًا القضية الفلسطينية".

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية إنها "لن تتعامل مع أية مخرجات لهذا المؤتمر، وسوف تتمسَّك بمواقفها الثابتة وتواصل مساعيها مع الدول؛ وكأن مؤتمر وارسو لم ينعقد". وأوضحت في بيانها أن "النوايا الخبيثة لهذه الإدارة كرَّرها الرئيس الأمريكي في خطابه حول حالة الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونجرس، والذي أكَّد فيه على مواصلة سياسته المنحازة بالمطلق لإسرائيل، بعيدًا عن التوازن في علاقته مع الجانب العربي–الفلسطيني"[1].

2- موقف لبنان:

طرح عدم مشاركة لبنان في مؤتمر وارسو أسئلةً حول ازدواجية معايير الدبلوماسية اللبنانية، وجدوى سياسة "الابتعاد عن المحاور"، فقد انطلق الموقف اللبناني الرافض من ثوابت السلوك الدبلوماسي اللبناني لا سيما بعد الأزمة السورية عام 2011، حين قرَّرت لبنان انتهاج سياسة الابتعاد عن المحاور، والتمسُّك بسياسة النأي بالنفس عن الصراعات الإقليمية، لمنع الاستقطاب بين مجموعاته الطائفية والسياسية، وسط صراعٍ حادٍّ بين المحاور الإقليمية المؤثِّرة في الدَّاخل اللبناني، ولا يمكن للبنان تجاهل وجود حزب الله على أراضيه، وما ستشكله مشاركته من مشاكل في الداخل اللبناني.

وقد هدَّد وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" حزب الله في خطابٍ ألقاه في الجامعة الأمريكية في القاهرة في 10 يناير الماضي، بعد أن قال فيه: "في لبنان يحافظ حزب الله على وجوده ودوره الأساسي، لكننا لن نقبل بذلك الوضع، إن حملة العقوبات الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة ضدَّ إيران هي موجَّهة أيضًا نحو هذا التنظيم الإرهابي وقادته... وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان من أجل الحدِّ من ترسانة حزب الله الصاروخية، التي تستهدف إسرائيل، وفي إمكانها أن تصل إلى كل النقاط داخل تلك الأخيرة نتيجة للعديد من الصواريخ المجهَّزة بنظام توجيه متقدِّم، وفَّرتها إيران، وهو أمر غير مقبول".

وبرَّر "جبران باسيل" (وزير الخارجية اللبناني) مقاطعة بلاده للمؤتمر لسببين؛ أولهما، حضور إسرائيل، وثانيهما، سياسة النأي عن مشاكل المنطقة وعدم الاصطفاف في محاور، بينما قال "حسن نصر الله" (الأمين العام لحزب الله) -في أحد خطاباته- إنه مستعد للحصول على أنظمة دفاع جوي إيرانية لمواجهة الطائرات الإسرائيلية، وتأمين كل ما يريده ليصبح أقوى جيش في المنطقة[2].

وأحجمت لبنان عن المشاركة على الرغم من طرح ملف اللجوء على طاولة النقاش في حضور مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى سوريا، غير أن لبنان ترفض قيام الولايات المتحدة وحلفائها باستخدام الساحة السورية لتصفية الحسابات الإقليمية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل عدم إدراج ملف اللجوء الفلسطيني على طاولة المحادثات، وسعي المؤتمر لبناء تحالفاتٍ إقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، الذي تحدث عنه دونالد ترامب إبان زيارته إلى المملكة العربية

(1) الخارجية الفلسطينية: مؤتمر وارسو "مؤامرة أمريكية" لـ"تصفية" القضية الفلسطينية، موقع سبوتنيك، 7 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2Y87KTk

(2) ظريف يضمن مقاطعة لبنان لمؤتمر وارسو، موقع ميدل إيست أون لاين، 11 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VOBAP2

السعودية في مايو 2017، وكان يُفترض إطلاقه في أكتوبر 2018[(1)].

**سابعًا- نتائج المؤتمر:**

تسبَّب المؤتمر في توتُّراتٍ جديدة قبل انطلاق أعماله، فقد تأجّج الجدال حول أعضاء المؤتمر لعدم حضور إيران بين الدول المدعوة إليه، وعليه، اتهمت طهران بولندا بتنظيم لقاء مناهض لها، وقد تبع ذلك توتُّرات دبلوماسية وراجت تكهُّنات حول إلغاء المؤتمر.

ولم يخرج المؤتمر بقررات مهمَّة؛ ما جعله يبدو كغطاءٍ لتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، بذريعة مواجهة تهديد إيران المشترك، ويمكن القول إن كافَّة المحاولات الأمريكية لإيجاد رابط بين مواجهة إيران وتصفية القضية الفلسطينية؛ بحيث تضغط الدول العربية على الفلسطينيّين للقبول بتسويةٍ وفقًا للرؤية الإسرائيلية في مقابل تعاون عربي-إسرائيلي لمواجهة إيران، لن يُكتب لها النجاح بسبب عدم قبول أي طرف فلسطيني يحظى بأيِّ قدرٍ من الشرعية بتصفية القضية الفلسطينية كما تريد إسرائيل والولايات المتحدة.

ولم ينتج عن المؤتمر أي سياساتٍ جديدة ضدَّ إيران، وتحوَّل إلى محاولةٍ لرفع الحرج عن الأطراف العربية الساعية للتطبيع مع إسرائيل، كما تحوَّل إلى مدخل للعمل على إنشاء تحالف عربي-إسرائيلي لمواجهة إيران، ففي حين تستعد الولايات المتحدة للانسحاب من سوريا، يُتوقَّع أن تقود إسرائيل جهود مواجهة إيران في المنطقة، وهو ما يتطلَّب -وفقًا لواشنطن- أن يقبل العرب بتمرير تسوية للقضية الفلسطينية من دون الفلسطينيّين، وذلك في إطار "صفقة القرن".

وهو ما يعني أن تقوم إسرائيل بمساعدة العرب على مواجهة إيران، مقابل قبولهم بتصفية القضية الفلسطينية، وقد بدأت إدارة ترامب بالفعل في تنفيذ تلك الرؤية دون مقاومةٍ عربية تذكر، عندما اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقلت سفارتها إليها في مايو 2018، ثم ضغطت على الأونروا لوقف تمويلها لإعادة تعريف اللاجئ، حتى يتم استبعاد ملايين الفلسطينيين من تلك الفئة بما يمهِّد لتصفية حق العودة.

بينما تستمر إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية وضمِّ الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، لفرض الأمر الواقع، تتوقَّع إدارة الرئيس ترامب من الدول العربية أن تساعدها في الضغط على الفلسطينيّين الذين يرفضون أيَّ حديث بشأن "صفقة القرن"، للقبول بالمقترحات التي يُتوقَّع أن يُعلن عنها كوشنر بعد الانتخابات التشريعية الإسرائيلية[(2)].

ومن المفترض أن تعلن الولايات المتحدة وبولندا عن إنشاء مجموعات عمل تستضيفها الدول المشاركة حول العالم، لتعقد اجتماعات عمل في الأشهر المقبلة، وستقوم تلك المجموعات بطرح مبادراتٍ عملية للترويج للسلام والاستقرار الإقليمي[(3)].

**خاتمة:**

عَكَسَ مؤتمر وارسو التغيُّرات التي يشهدها العالم العربي والشرق الأوسط والتوازنات الجديدة فيهما؛ فلم تعدْ إسرائيل هي العدو الذي يتطلَّب اصطفاف الدول العربية لمواجهته، بل أضحت إيران. وكأن الخطر الأكبر الذي يهدِّد الدول العربية هو البرنامج النووي الإيراني، مع عدم الاكتراث كثيرًا بالتدخُّلات الإيرانية في شؤون الدول العربية،

---

(1) مارلين خليفة، لم لن يشارك لبنان في مؤتمر وارسو؟ موقع إندبندنت عربية، 2 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2Lux3Nz

(2) مؤتمر وارسو: دلالات المكان والخلفيات والأهداف، مرجع سابق.

(3) مؤتمر وارسو.. واشنطن ستزيد الضغط على إيران، موقع قناة الحرة، 13 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://arbne.ws/2Rx9Dqn

ولم تعدْ حلول الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي نابعةً من الدول العربية، وإنما باتت تُفرض من القوى الكبرى في صفقاتٍ سرية وغير سرية تبحث لها عن آليات للتنفيذ دون أن تتطلَّب موافقة عربية مسبقة أو حتى فلسطينية.

كما شكَّل المؤتمر انعطافةً فارقةً في مسارات إدارة أزمات الشرق الأوسط المتداخلة، وأدَّى عدم التوافق الأوروبي على الطرح الأمريكي إلى إعادة عنونة أولوياته ورؤاه المستقبلية، وهذا ما ظهر عمليًّا في مستويات التمثيل والخطابات التي أُلقيت فيه، فواشنطن التي سعت إلى توجيه المؤتمر وتصويبه باتجاه إيران، إلى جانب القضية الفلسطينية وصفقة القرن، واجهت ضغوطًا أوروبية واضحة مردها تباين المصالح وعدم تقاطعها على صعيد الملف الإيراني.

كما شهدت القضية الفلسطينية عدَّة لقاءات عربية–إسرائيلية، والتي إن بدت عابرة فهي تؤسِّس لاصطفافاتٍ جديدة مستقبلًا رغم عدم مشاركة الفلسطينيِّين في المؤتمر، والتي استُعيض عنها بلقاء فلسطيني موسَّع في موسكو، لإعادة لملمة التيارات الفلسطينية وتوحيد مواقفها في ملفاتٍ عدَّة ذات صلة بما طُرِح في وارسو.

في المقابل، كان لقاء القمة الثلاثي الذي عُقد برعايةٍ روسية في سوتشي، وضمَّ كلًّا من تركيا وإيران مع روسيا، وفيه ظهرت الأزمة السورية وبعض ملفَّاتها في الواجهة، وهي في حقيقة الأمر رد واضح على مؤتمر وارسو، بوصفه محاولة الاتفاق على إدارة ملف إدلب، وشرق الفرات، والانسحاب الأمريكي، وبالتالي، إعادة تفعيل مسار الآستانة، واتفاق أضنة السوري–التركي، ويتَّضح جليًّا من ذلك محاولات موسكو لإعادة ترتيب مناطق نفوذها في المنطقة، وذلك قبل الجلوس على طاولة المفاوضات.

ناهيك عن حاجة كل من روسيا والولايات المتحدة إلى إعادة التمركز في مناطق استراتيجية تبدو فيها عوامل الاستثمار الاستراتيجي أقوى وأشد وضوحًا، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يبرِّر عقد مؤتمري سوتشي ووارسو، ولا يعدو الأخير كونه محاولةً لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد شكلًا ومضمونًا، وهو ما يستلزم حلَّ الصراع العربي–الإسرائيلي، بجانب الملف الإيراني[1].

ويدلِّل المؤتمر كذلك على اختلاف النهجين الأمريكي والأوروبي في التعامل مع إيران؛ ففي الوقت الذي تخلَّت فيه الولايات المتحدة من جانب واحد عن الاتفاق النووي في مايو 2018، وفرضت العقوبات الاقتصادية على طهران، رغبت كل من: برلين، ولندن، وباريس في الحفاظ عليه، مع التأكيد على أهمية وضرورة الحوار[2].

ويعكس المؤتمر الانقسام الأوروبي تجاه ايران، بل وضمور الدور الأوروبي على الصعيد العالمي؛ وبخاصة بعد البريكست، والاضطرابات الاجتماعية التي تعاني منها فرنسا، وترقُّب الأوضاع الألمانية ما بعد أنجيلا ميركل، بينما تكشف القمة الثلاثية في سوتشي بين: بوتين، وروحاني، وأردوغان عن عدم قدرة روسيا على إيجاد تفاهمٍ بينها وبين تركيا فيما يتَّصل بشمال سوريا.

وكشف المؤتمر كذلك عن عدم جدِّية إدارة ترامب في تصعيد الصراع مع إيران، ويمكن النظر إليه بوصفه حلقة جديدة تضاف إلى سلسلةٍ طويلةٍ من المواقف الأمريكية التي بدأت بخطاب ألقاه ترامب في أعقاب دخوله البيت الأبيض، والذي حدَّد فيه المآخذ الأمريكية على السلوك الإيراني.

وبشكلٍ عام، يلاحظ من المؤتمر التغيُّر في الموقف العربي من إسرائيل؛ فقد جلس وزير الخارجية اليمني بين

(1) الشرق الأوسط بين وارسو وسوتشي، موقع ميدل إيست أون لاين، 19 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2vLyexy

(2) مؤتمر وارسو حول الشرق الأوسط يشحن الخلافات، موقع دويتشه فيللة، 19 فبراير 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://p.dw.com/p/3DCJw

وزير الخارجية الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان لديه لقاء مع "يوسف بن علوي" (الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان)، وشكر رئيس الوزراء الإسرائيلي الوزير العماني على الدعوة التي وجَّهها إليه السلطان قابوس العام الماضي لزيارة مسقط، إذ تعكس تلك الزيارة تحوُّلًا كبيرًا على الصعيد الإقليمي، وبخاصة في ظلِّ العلاقات الوثيقة التي تربط سلطنة عمان بإيران[1].

(1) خير الله خير الله، مؤتمر وارسو امتحان آخر لواشنطن، مرجع سابق.




# المنطقة العربية في مؤتمر دافوس خلال السنوات الخمس الأخيرة 2014–2019

سحر محمد صفا الله[*]

**مقدمة:**

تمر المنطقة العربية بمرحلة حرجة من تاريخها المعاصر، فلم يعد التفكك قاصرًا على تراجع العمل العربي المشترك، أو حتى على احتلال بعض أراضيها من قوى عظمى –رغم فداحة الأمر– بعد استقلال جُلِّ دولها من الاستعمار التقليدي، وإنما امتدَّ التمزُّق إلى المجتمعات والدول العربية في داخلها، ففي غضون سنوات قليلة عقب أحداث الربيع العربي والانقلاب عليه انهارتكثير من النظم السلطوية في المنطقة، ولم يحل محلها إلا الانقسام والتفتُّت في ظلِّ تهافت القوى الدولية الإقليمية عليها، وفي إطار هذا المشهد القاتم يتعيَّن علينا كمجتمع أكاديمي بذل قصارى جهودنا لدراسة الموقف الحالي وبحث سبل الخروج منه وإن بدت ضعيفة وهشة، فهذا أضعف الإيمان.

وفي ضوء ذلك يحاول هذا التقرير قراءة وضع المنطقة العربية على أجندة منتدى دافوس في السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما يتطلَّب نظرة أولية على تاريخ المنتدى وفلسفته ومخرجاته، ثم تحليل هذه المخرجات في رؤية نقدية تحاول تلمس إمكانات التغيير الكامنة في هذا الموقف المعقد.

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي على يد أستاذ الأعمال كلاوس شواب عام 1971 تحت مسمَّى منتدى الإدارة الأوروبي وكان في البداية قاصرًا على الدول الأوروبية فقط، وعقدت أول ندوة له في مدينة دافوس في سويسرا ومنها اشتهر بمؤتمر دافوس، وفي عام 1975 تم استقبال أول وفد غير أوروبي في المنتدى واتَّسع نطاقه تدريجيًّا ليشمل مشاركات من دول ومنظمات ورواد أعمال من مختلف أنحاء العالم ليتغير اسمه رسميا إلى المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1987[(1)].

**فلسفة المنتدى ومخرجاته:**

في عام 1973 تم إصدار البيان الرسمي للمنتدى Davos Manifesto Code of Ethics، وهو ميثاق قصير يتكوَّن من ثلاثة مواد أطولها المادة الثانية التي تحوي فقراتٍ أربع. إن نظرة سريعة على هذه المواد توضِّح الفلسفة التي تأسَّس عليها المنتدى كما يقرها شواب دائما في كلماته الافتتاحية، وهي نظرية أصحاب المصلحة stakeholders theory، ويكمن جوهر هذه النظرية كما يوضحها البيان في أن إدارة الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية يجب أن تضع في اعتبارها مصالح ورؤى مجموع المتأثِّرين والمشاركين في نطاق عملها وليس فقط مصالح ورؤى المساهمين فيها shareholders، وبالتالي يقع على الإدارة مسؤولية خدمة التفاعل مع العملاء والمستثمرين والموظفين والمجتمع المحيط، ولكي تتمكَّن المؤسسة من فعل ذلك فهي تحتاج لقدر كاف من الربح حتى تتمكَّن من الاستمرار في الوجود، ولذلك يتم تطبيق هذه الفلسفة تحت مظلَّة القيم الليبرالية والرأسمالية في إطار الالتزام بتحسين حالة العالم، وهي الجملة التي صارت شعارًا للمنتدى منذ عام 1997 Committed to improving the state of the world[(2)].

وفي إطار هذه الفلسفة يختلف المنتدى عن المنظمات الدولية التقليدية، حيث يقوم بدعوة مجموعة من القادة الحكوميِّين، ورواد الأعمال، وكبار المصرفيِّين، وممثِّلي المجتمع

---

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

(1) World Economic forum: A Partner in Shaping History, first 40 years 1971 - 2010, WEF, 2009.
(2) Ibid.

المدني والمجتمع الأكاديمي لمناقشة الأوضاع التي شهدها العالم في عام سابق، ووضع خطة استراتيجية للعام المقبل، حيث يتكوَّن المنتدى من جلسات حوارية، كلمات وخطابات، مقابلات مباشرة، ومؤتمرات ونقاشات سرية بين الزعماء ورؤساء الشركات قد لا يتم الإفصاح عن محتواها بالإضافة للتقارير المختلفة التي يصدرها المنتدى. ويتَّضح من ذلك مقدار الكم الهائل من المعلومات والبيانات الصادرة في العام الواحد، لذلك اعتمدت الباحثة بشكل أساسي على التقارير الصادرة عن مختلف مكونات المنتدى في السنوات الخمس الأخيرة لدراسة وضع المنطقة العربية في أجندة المنتدى.

وفيما يتعلَّق بمخرجات المنتدى من التقارير، فإنه يصدر تصنيفات متعدِّدة منها، فهناك التقارير السنوية التي يكون بعضها عامًّا حيث يناقش مخرجات المنتدى في العام السابق ورؤية العام المقبل، وركَّزت الباحثة في هذا النوع على كلمة المؤسِّس ومحتويات الأجندة العالمية ومحتويات الأجندة الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعضها يكون متخصِّصًا مثل تقرير التنافسية السنوي، وهو يقوم بترتيب الدول وفقًا لمؤشِّرات ومعايير التنافسية بحيث تكون الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنافسية مرشَّحة لنمو اقتصادي وفرص استثمار أفضل من الدول الأقل ترتيبًا. وإلى جانب ذلك تصدر عن المنتدى مجموعة من التقارير النوعية ولا يشترط صدورها كل عام، بعضها يكون في موضوع محدَّد تطبيقًا على عينة من مختلف الأقاليم في العالم مثل تقرير تأثير الهجرة على المدن وتقرير الفجوة الجندرية، وبعضها تقارير نوعية في موضوع محدد لكنها مركَّزة على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي.

**أولًا– المنطقة العربية في تقارير منتدى دافوس في السنوات الخمس الأخيرة:**

في هذا الجزء من الورقة تقوم الباحثة بتحليل وضع المنطقة العربية في مخرجات المنتدى من التقارير في السنوات الخمس الأخيرة وذلك بعرض ملخَّص سريع لمحتواها ثم مجموعة من الملاحظات التحليلية حول هذا المحتوى:

أ) التقارير السنوية العامة[1]:

كلمة المؤسِّس: يُستهل كل تقرير سنوي بكلمة قصيرة لمؤسِّس المنتدى، ورغم اختلاف موضوعات التقارير وأولوياتها أحيانًا إلا أن كلمة المؤسِّس دائمًا تركِّز على مجموعة من الأفكار المشتركة لعلَّ أهمها إعادة التأكيد – الواضحة أو الضمنية– على فلسفة المنتدى القائمة على نظرية stakeholders theory، إلى جانب التأكيد على دور المنتدى المتفرِّد بكونه المؤسسة العالمية الوحيدة التي تمثِّل جسرًا للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني على مستوى العالم، هذ إلى جانب التعرُّض الموجز لأهمِّ موضوعات المنتدى مع التأكيد على فكرة الالتزام بتحسين حالة العالم الذي يتغيَّر من الأحادية إلى التعدُّدية القطبيَّة.

الأجندة العالمية: الموضوعات المدرجة على الأجندة العالمية للمنتدى متشابهة إلى حدٍّ كبير في السنوات الخمس الأخيرة، وإن اختلف ترتيبها وآليات معالجتها أحيانًا، وترتبط هذه الموضوعات بصياغة أكثر التحديات إلحاحًا على المستوى العالمي والتي يصعب أن تواجهها دولة أو إقليم دون تشارُك وتعاون عالمي، بالإضافة لاقتراح مبادرات وشراكات عالمية لمواجهتها، ولعل أهم هذه القضايا: التحديات البيئية العالمية والتغيُّر المناخي، والثورة التكنولوجية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، والزراعة والأمن الغذائي، والتجارة الدولية والاستثمار، والبنية التحتية والتنمية، والنمو الاقتصادي والتضمين الاجتماعي، والتعليم والعمل والفجوات الجندرية... إلخ، وتظهر القضايا المتعلِّقة بالمنطقة العربية منبثقة بالأساس من هذه المحاور الرئيسية، وإن كان التناول الأكثر تفصيلًا وتركيزًا يتجلَّى في النسخة الإقليمية من المنتدى.

---

(1) اعتمدت الباحثة على التقارير السنوية للمنتدى من 2013 حتى 2018.

الأجندة الإقليمية: ركَّزت الباحثة في الأجندة الإقليمية على الجزء المتعلِّق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويرتبط هذا الجزء من التقرير بمخرجات أعمال المنتدى في الأردن حيث يكون التركيز بشكل أكبر على قضايا المنطقة العربية، وبمتابعة تاريخ المنتدى منذ نشأته وتحوُّله للعالمية، يلاحظ أن معظم القضايا العربية كانت حاضرة في أجندته بقوة، خاصَّة تلك التي كان لها امتداد أو تأثير دولي، أو تدخَّلت في مجرياتها قوى ومنظمات دولية، ولعل أهم هذه القضايا والتي استمرت في الحضور في السنوات الخمس الأخيرة هي القضية الفلسطينية وكيفية صنع السلام من خلال تبنِّي حلِّ الدولتين، غير أن مفهوم صنع وتعزيز السلام أصبح ممتدًّا ليشمل مجتمعات عربية أخرى نظرًا لما تشهده من صراعات وانهيارات داخلية، خاصة إذا كان هناك تفاعل مع قوى إقليمية مجاورة (الوضع في سوريا والدور الإيراني)، كما اقترن طرح هذه القضايا بمحاولة وضع استراتيجيات لمواجهة العنف والتطرُّف، وإلى جانب ذلك ظهرت مجموعة من الأولويات على مستوى الإقليم مشتقَّة من التحديات الموجودة في الأجندة العالمية خاصة فيما يتعلَّق بالثورة الصناعية الرابعة والفجوة الجندرية وتمكين الشباب، وقد أصدر المنتدى مجموعة من التقارير المتخصِّصة في هذه الموضوعات حول المنطقة العربية.

**ب) التقارير النوعية**:

بعض التقارير النوعية كان عامًّا مثل تقرير الهجرة، لكن الباحثة ركَّزت على الجزء المرتبط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتقارير الأخرى متخصِّصة حول المنطقة العربية كما يلي:

تقرير الهجرة وأثرها على المدن: تعد قضية الهجرة من أهم القضايا التي ألْقت بظلالها على حلقات المنتدى ومخرجاته، خاصة عامي 2015 و2016 مع ازدياد عدد اللاجئين السوريِّين إلى أوروبا، يعتمد جوهر هذا التقرير على فكرة محورية مؤدَّاها أن المهاجرين طوعًا أو قسرًا يتوجَّهون دائمًا إلى المناطق الحضرية في مدن دول الاستقبال، وبالتالي فإن المدن المستقبلة تكون هي الأهم والأكثر تفاعلًا مع قضايا واحتياجات المهاجرين ورغم ذلك فإن سلطات هذه المدن غير متضمَّنة بشكل فعَّال في القرارات الدولية المتعلِّقة بالهجرة، وتقصَّى التقرير 68 مدينة حول العالم لمعرفة قصصها مع المهاجرين، منها ثلاث مدن عربية (دبي وعمان ورام الله)، ويدعو التقرير إلى تغيير النظرة السلبية للمهاجرين واعتبارهم فرصة يمكن استغلالها بالإعداد الجيد لاستقبالهم وعدم اعتبارهم عبئًا يُرجى التخلُّص منه، وذلك لن يتمَّ إلا من خلال تضمين المدن المستقبلة في قرارات الهجرة الدولية، وذلك في إطار مبادرات وشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني[1].

التقارير المتخصِّصة حول العالم العربي: في السنوات الخمس الأخيرة أصدر المنتدى ثلاثة تقارير تضمَّن عنوانها "العالم العربي"، التقرير الأول بعنوان "العالم العربي الرقمي" وهو تقرير يهدف إلى تجهيز المنطقة لاستقبال الثورة الصناعية الرابعة وذلك من خلال توضيح القضايا المختلفة المتعلقة بها ومدى جاهزية العالم العربي على مستوى البنية التحتية والفوقية لاستقبال وتطبيق هذه المبادرات[2]، التقرير الثاني بعنوان "سياق اقتصادي جديد للعالم العربي" ويناقش معدَّلات التغيُّر الاقتصادي والبيئي على مستوى العالم ودرجة تأثُّر المنطقة بهذه التغيُّرات مع دراسة للمخاطر والفرص المحتملة فيها[3]، أما التقرير الثالث فكان بعنوان "إعادة التفكير في التوظيف العربي" ويقدم مدخلًا نسقيًّا للاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويركِّز بالأساس

(1) Migration and Its Impact on Cities, WEF & PwC, 2017.
(2) The Digital Arab World: Understanding and Embracing Regional Changes in the Fourth Industrial Revolution, WEF, 2018.
(3) The new Economic Context In The Arab World, WEF, 2017.

على استغلال الهبة الديمغرافية التي تتمتَّع بها مجتمعات المنطقة وكيفية توظيفها[1].

التقارير المتخصِّصة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: في السنوات الخمس الأخيرة أصدر المنتدى تقريرين متخصِّصين حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير الأول بعنوان "المنطقة بيئة معقدة المخاطر The MENA risks landscape" ويتناول هذا التقرير المخاطر المحتملة من التحديات التي يواجهها العالم وإشكالية تضاعف تأثيرها على المنطقة بسبب الانقسامات السياسية والمجتمعية والصراعات المتفشِّية في الإقليم والتي تجعله أكثر هشاشة وتأثُّرًا، غير أن التقرير يطرح مخرجًا من خلال محاولات استغلال إمكانات الإقليم من الموارد البشرية وربطها بالثورة الصناعية الرابعة لتطوير اقتصاديات دول المنطقة المعتمدة بشكل كبير على الموارد الطبيعية وليس على مهارات إدراتها[2]، التقرير الثاني بعنوان مستقبل "الوظائف والمهارات في المنطقة" ويناقش هيكل العمالة في المنطقة ويقسِّمها لثلاث شرائح، دول مجلس التعاون الخليجي، دول ذات دخول متوسطة وغزيرة العمالة مثل مصر والجزائر، والدول المتأثرة بالصراعات مثل سوريا والعراق واليمن، ويطرح التقرير الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة لاستغلال الموارد البشرية في المنطقة[3].

**ملاحظات تحليلة حول تقارير المنتدى:**

في هذا الجزء من التقرير تناقش الباحثة مجموعة من الملاحظات التحليلية حول المنتدى بشكل عام وحول مخرجاته من التقارير ووضع المنطقة العربية بها في السنوات الخمس الأخيرة.

**أ) ملاحظات على فلسفة وتطور المنتدى بشكل عام:**

إن قراءة أولية في تاريخ نشأة المنتدى وفلسفته توضِّح مجموعة من الملاحظات، أولًا- رغم تداخل القضايا التي يعالجها المنتدى في مختلف مخرجاته في صورته الحالية إلا أنه قد نشأ وتطوَّر في فترة تجدُّد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين)، ولعل هذا يتَّضح بتغيير اسمه إلى المنتدى الاقتصادي العالمي رغم اتِّساع نطاقه لقضايا مختلفة، ثانيًا- إن طبيعة الفاعلين المشاركين في المنتدى وطبيعة القضايا المتداخلة التي يركِّز عليها تعكس حال المجتمع العالمي في ظلِّ عملية العولمة كما تعكس تصدُّر العلوم البينية على المستوى الأكاديمي، وهو أمر يوضِّح مستوى المرونة والاستجابية للمنتدى كمؤسسة دولية/عالمية وهو ما ينقلنا للملاحظة الثالثة، وهي أن قدرة المنتدى على الاستجابة السريعة للتغيرات العالمية ترتبط بمرونته وفلسفته في الاهتمام بمداخل التشاركية والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية التي توفر الاعداد الجيد للتغيرات السريعة وصياغة مبادرات متعددة لمواجهتها من خلال شبكة تواصل وتفاعل معقدة بين مختلف المشاركين.

**ب) خريطة قضايا المنطقة العربية في أجندة المنتدى في السنوات الخمس الأخيرة:**

رغم ترويج المنتدى لنفسه على أنه إطار لتحليل الترابط بين موضوعات مختلفة وتأثيرها المتبادل، إلا أن الطبيعة الاقتصادية تغلب على تناول مختلف القضايا في حلقات المنتدى ومخرجاته المكتوبة، وفيما يتعلق بالمنطقة العربية فإن أبرز القضايا التي ناقشها المنتدى في السنوات الخمس الأخيرة ارتبطت بالأساس بمحاور أجندته العالمية، أو بالدلالات والتأثيرات العالمية لقضايا المنطقة، أو لارتباطها بحدث عالمي ما، ولعل أهم تلك القضايا:

(1) Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource Endowed Economies, WEF, 2014.
(2) The Middle East and North Africa Risks Landscape, WEF & Marsh & McLennan Companies and Zurich Insurance Group, 2019.
(3) The Future of Jobs and Skills in The Middle East and North Africa: Preparing the Region for The Fourth Industrial Revolution, WEF, 2017.

1- قضية الإرهاب: رغم وجود هذه القضية في خلفية العلاقات الدولية بشكل عام منذ أحداث سبتمبر 2001، إلا أن التركيز عليها في المنتدى ارتبط بهجمات باريس عام 2015، وهو أمر كثَّف من الاهتمام بالقضية ومحاولات بعض المتحدِّثين لربطها بانهيار النظم والدول في المنطقة العربية (سوريا وليبيا)، وربطها بضرورة نشر قيم الديمقراطية كالتزام أوروبي نحو العالم، إلى جانب ربطها بغزارة موجات الهجرة واللجوء من المنطقة إلى أوروبا، وضرورة طرح آليات لتجفيف الملاذات الضريبية والمنظمات المتهمة بتمويل التنظيمات الإرهابية.

2- قضية الهجرة: رغم تنامي الاهتمامات الدولية بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الماضيين، إلا أن تسليط الضوء على تلك القضية في المنتدى بنسختيه العالمية والإقليمية ارتبط بموجات الهجرة واللجوء من المنطقة في عامي 2015 و2016 مع تصاعد وتيرة العنف والصدام بين الثورات والثورات المضادة في عدد من دول الربيع العربي خاصة سوريا، وانصبَّت توصيات المنتدى على ضرورة تقديم العون المادي والفني لدول الجوار (الأردن ولبنان وتركيا) التي تعتبر خط المواجهة والتفاعل الأول مع اللاجئين قبل وصولهم إلى أوروبا.

3- قضايا الشباب: رغم أن كثيرًا من ثورات الربيع العربي كانت ثورات شعبية إلا أنها بدأت شبابية، ولذلك كانت قضية الشباب من أهم القضايا التي ركز عليها المنتدى في المنطقة، فتلك الهبة الديمغرافية قد تكون مفتاحًا للخروج من أزمات الإقليم من خلال رفع قدراتها، أو قد تكون مادة للعنف والتطرف وموجات الهجرة غير المرغوبة إلى أوروبا، ولذلك تمَّ عقد العديد من المبادرات والشراكات لرصد هذه الإمكانية في الإقليم وكيفية ربطها بالثورة الصناعية الرابعة، وهو ما ظهر في محتويات التقارير المتخصصة حول المنطقة.

4- قضية التكنولوجيا: تعتبر هذه القضية من أهم محاور الأجندة العالمية والإقليمية للمنتدى، وفيما يتعلق بالمنطقة العربية وكما اتضح من تحليل التقارير فإن المنتدى يطرح هذه القضية من خلال إمكانات التطوير في الإقليم وتضمينه في مخططات الثورة الصناعية الرابعة، وهو ما يمثل مساحة للمنفعة الاقتصادية للشركات المتخصصة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (قد تقوم شركة عملاقة مثل IBM مثلا بتوفير مجموعة من المنح التعليمية لرفع كفاءة الشباب في المنطقة العربية في التعامل مع بعض البرامج التكنولوجية تمهيدًا لطرح منتجاتها في المنطقة بعد ذلك، أي تهيئة المنطقة لتكون سوقًا ضخمة لمنتجات الشركة التكنولوجية)[1]، والوجه الآخر للقضية هو كيفية تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة، فكثير من حلقات المنتدى تناولت قدرة التنظيمات الإرهابية على استخدام التكنولوجيا للتشبيك والتواصل عبر الحدود وحاولت طرح آليات التعاون الدولية لمواجهة ذلك.

يتَّضح من العرض السابق لأهم القضايا المتعلِّقة بالمنطقة أن التناول الاقتصادي كان مسيطرًا على طرحها في حلقات المنتدى ومخرجاته، فقضية الإرهاب يتم طرحها غالبًا بالترابط مع إشكاليات التمويل والملاذات الآمنة وتبييض الأموال، وقضية الهجرة يتم طرحها في إطار كيفية تقديم الدعم المادي للدول المستقبلة للاجئين وإمكانية السماح لهم بالعمل ومشاركة مواطني تلك الدول، وقضية التكنولوجيا يتم طرحها في المنطقة ضمنًا باعتبارها سوقًا استهلاكية ضخمة تحتاج قليلًا من التهيئة خاصة فيما يتعلَّق بالهبة الديمغرافية.

**ثالثًا- تحليل وضع المنطقة العربية في تقارير المنتدى في السنوات الخمس الأخيرة:**

إن نظرة موجزة على حال المنطقة العربية في السنوات الخمس الأخيرة كفيلة بتفسير تهافت المؤتمرات والقوى الدولية والإقليمية عليها لتقسيم ذلك الإرث الممزق لنظم/دول سلطوية منهارة أو في طور الانهيار، وذلك بهدف

(1) مقابلة هاتفية مع د. شريف الديواني، المدير السابق للمنتدى الاقتصادي العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

استغلال هذه اللحظة الهشة من تاريخ العالم العربي لإعادة تقسيمه إلى مناطق نفوذ متعددة كما حدث من قبل في نهايات الحروب العالمية السابقة (سايكس بيكو مثلا)، ويمكن القول بأن تجذير مفهوم الشرق الأوسط على مستوى الأكاديميا والدبلوماسية والإعلام وحتى اللغة الدراجة، هو خطوة من خطوات تفعيل هذا التقسيم، فقد ارتبط ذكر هذا المفهوم دائمًا بالحديث عن الصراع العربي الاسرائيلي مع اختزاله في القضية الفلسطينية ثم اختزاله في قضايا أصغر حتى يفقد معناه، وبعد أحداث الربيع العربي أصبح المفهوم مرتبطًا بالانهيار النُّظُمي والمجتمعي في المنطقة والمخاطر التي تمثلها على الأمن العالمي وربطها بالتطرُّف والعنف والهجرة غير الشرعية، ويمكن لمس ذلك في تقارير المنتدى حيث تم استخدام مفهوم العالم العربي دائمًا للاشارة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت محتويات التقارير أكثر إيجابية وتفاؤلًا، بينما استخدم مفهوم الشرق الأوسط للإشارة إلى المنطقة ككل، وكانت محتويات التقارير تحمل دلالات ضمنية أكثر سلبية، وتمَّت ملاحظة أنه تاريخيًّا تمَّ استخدام مفهوم العالم العربي ليشمل الدول العربية المختلفة وليس الخليجية فقط عندما حاول المنتدى في عام 1976 أن يصلح علاقات الدول العربية مع دول أوروبا بعد أزمة النفط عام 1973، فهل يرتبط الأمر بقوة تعاون الدول العربية وتأثيرها الدولي حتى تعترف بها القوى العظمى أو المنظمات الدولية ولا تُلبسها مفاهيم أخرى ترسِّخ ضعفها وتمزقها؟[1].

قد يبدو التحليل متحيزًا ضد تقارير المنتدى، لكن محتوى هذه التقارير يوضح أنه يضع المنطقة على أجندة أولويات ذوي النفوذ العالمي ووفقًا لمصالحهم وليس مصالح شعوب المنطقة العربية، فكثير من القضايا الملحَّة والإنسانية لا يُلتفت إليها، فمحتويات التقارير تركِّز بشكل أكبر على كيفية الاستفادة من الموارد المتاحة في الإقليم، مثل الهبة الديمغرافية والموارد الطبيعية والأسواق الاستهلاكية الضخمة بما يتَّفق مع أهداف الأجندة العالمية الموضوعة، والدليل على ذلك أن المنتدى قارب على عِقده الخامس، وقد تطوَّر واتَّسع نطاقه وتعدَّدت مخرجاته وبرغم ذلك لم تتغيَّر أوضاع الفقراء والمهمَّشين في العالم وليس المنطقة العربية فقط. غير أن ذلك لا يعني بأن المنتدى هو مجرد مؤامرة على الشعوب العربية ولكنه كما يطرح الكثير من الفرص فإنه يضع أمامنا العديد من التحديات.

إن النظر في نشأة المنتدى وتطوُّره يوحِي للناظر أن المنتدى مؤسسة عالمية ناجحة، استطاعت أن تتطوَّر في مدى زمني متوسِّط لتكون أحد أهم المنتديات الاقتصادية في العالم وأن تخرج من الإقليمية إلى العالمية ويتَّسع نطاقها ليشمل قضايا متنوعة، غير أن ادِّعاء العالمية هذا محل شك، فشعب دافوس بتعبير إحدى الكتابات (أي الأطراف المشاركة في المنتدى) يرى نفسه ممثلًا للعالم باعتناقه قيم الليبرالية، والتي لا تعدو أن تكون قيم القوى المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي فحسب وليس قيمًا "عالمية" بالمعنى التنوُّعي للثقافات والحضارات المختلفة. يرى البعض أن المشكلة ليست في اعتناق تلك القيم ولا في مضمونها، وإنما تكمن "فيما يراه الغربيون عالميًّا، وما يراه غير الغربيِّين غربيًّا فحسب"، إن جدالًا كهذا متجذِّر في التاريخ الأوروبي في التقابل بين أنصار العالمية ومتفائلي التنوير وبين تشاؤمية النسبية الثقافية، العالم حاليًّا يُعيد إحياء هذا الجدل بين ما تفرضه عملية العولمة من هيمنة الأقوى وزعمه بالعالمية وبين أنصار الخصوصية الثقافية والتنوع الحضاري، وهو اتجاه صاعد في الفكر والمجتمع الأوروبي نفسه في الاتجاهات اليمينية المتطرفة والمعادية للعولمة والفيدرالية[2].

وجه آخر من وجوه قصور ادعاء عالمية المنتدى هو أنه مقتصر على الأغنياء من العالم، فأيُّ مؤسسة تودُّ المشاركة لا يجب أن يقلَّ دخلُها السنوي عن مليار دولار تقريبًا وتدفع اشتراكًا سنويًّا يقارب 13 ألف دولار، قد تكون

(1) World Economic forum: A Partner in Shaping History, Op. cit.

(2) Editorial, the Philosophy of Davos, Philosophy, Vol. 77, No. 301 (July 2002), pp. 307-308.

هناك مشاركة من رموز المجتمع المدني والأكاديمي، ولكن الحقيقة أن صياغة الأجندة العالمية والإقليمية تتمُّ وفقًا لرؤية ذوي النُّفوذ لقضايا الفقر والتهميش وكيفية حلها وليس لرؤية الفقراء أنفسهم لها، فكل هذه الأنشطة والمبادرات والجلسات توحي بأن المنتدى يحاور نفسه، غير أن ذلك لا ينفي أن معظم تقارير المنتدى اعتمدت على بيانات ومعلومات تمَّ الحصول عليها باستطلاعات واسعة النطاق في الدول المختلفة، لذلك فإن هذه التقارير تمثل قاعدة من البيانات والمعلومات الهامة للمجتمع الأكاديمي وصناع القرار بالمنطقة، حيث يمثل ذلك أحد الفرص التي يتيحها المنتدى والتي يمكن استغلالها لإحداث التغيير.

**خاتمة– إمكانات التغيير:**

إن دحض ادعاءات المنتدى بالعالمية لا تعني انعزاله عن الأفكار والثقافات والتوجُّهات الأكاديمية المختلفة عنه، فقد تمَّت ملاحظة أنه في بعض التقارير يوجد تبنٍّ ضمنيٍّ لبعض الأفكار والتوجُّهات النقدية، خاصَّة فيما يتعلَّق بمفهوم الهجرة، فقد تمَّ تبنِّي مفهوم الحركة في مواضع مختلفة فيه كما تمَّت الإشارة لضرورة التخلُّص من الدلالات السلبية لظاهرة الهجرة والنظر لها باعتبارها فرصة وليس تهديدًا، وإلى جانب ذلك استُهِلَّ أحد التقارير المتخصِّصة في المنطقة العربية بمقال عن السوق المحلي العربي أو السوق الشعبي LOCAL ARAB SOUK بوصفه نظامًا لا مركزيًّا شديد المرونة وسريع التكيُّف والاستجابة لمعطيات الواقع، وهي قيم يدعو المنتدى لتبنِّيها في المنطقة لرفع قابليَّتها للتفاعل مع الثورة الصناعية الرابعة[1]، وهو أمر يوضِّح حاجتنا الشديدة لإعادة قراءة التراث والتاريخ العربي بمنظور مختلف.

المنتدى إذًا يضع تحديات لكنها تنبع أصلًا من ضعف وهشاشة المجتمعات العربية في الفترة الراهنة وليس في قوة المنتدى نفسه، ولذلك فإن الوضع المتصدِّع للمنطقة الآن قد يحول دون وجود مبادرات تغيير كبرى ولو على مستوى المجتمع المدني العربي يمكنها المشاركة بقوة في المنتدى واستغلال الفرص المتاحة من خلاله، ورغم ذلك تبقى إمكانات التغيير قائمة على المستوى الفردي والمجتمعي المحدود، من خلال الاستفادة من الخبرات والمعلومات التي يتيحها المنتدى والفرص والمبادرات المرتبطة بالتعليم وتمكين الشباب، فقد يبدو الأفق محدودًا لكن الاستمرار في استغلال الفرص قادر على صنع التغيير على المدى البعيد حتى لو لم يكن في نية القوى المسيطرة إتاحته[2].

*****

(1) Digital Arab World ,Op. cit.

(2) مثال تاريخي على ذلك هو الأسواق الريفية العربية التي ساهم الاحتلال في تعزيزها لربط المستعمرات بالسوق العالمي لكنها كانت سببًا لكسر عزلة المناطق الريفية في المستعمرات ونمو الوعي القومي بشكل أدَّى لجلاء الاحتلال في النهاية. لمزيد من التفاصيل انظر:
Iliya F. Harik, The impact of domestic markets on rural urban relations, international development research center, (Indiana: Indiana University, 1971).




# المنطقة العربية ومؤتمر ميونخ للأمن

مروة يوسف(*)

**مقدمة:**

عقد مؤتمر "ميونخ للأمن" الخامس والخمسين لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) في مدينة ميونخ الألمانية في الفترة ما بين 15-17 فبراير الماضي. ويعقد هذا المؤتمر في ميونخ منذ عام 1963، حيث سمي في البداية بـ" اللقاء الدولى لعلوم الدفاع"، إلا أنه تم تغيير اسمه لاحقاً إلى " المؤتمر الدولى لعلوم الدفاع"، ثم أصبح اسمه اليوم "مؤتمر ميونيخ للأمن"[1]. ويعد المؤتمر أحد أكبر وأهم المؤتمرات التي تناقش السياسة الأمنية على مستوى العالم؛ حيث يلتقي خلاله المئات من صناع القرار من مختلف دول العالم، وفي مختلف المجالات الأمنية والسياسية والعسكرية؛ للتباحث حول أوضاع العالم والتحديات التي تواجهه على مختلف الصعد.

تأسس المؤتمر كأحد وسائل التقريب بين وجهات نظر كبار القادة في العالم لتفادي نشوب حروب عالمية جديدة، وبالرغم من تغير اسم المؤتمر على مدار العقود الماضية عدة مرات حتى استقر على اسمه الراهن، إلا أن الهدف من المؤتمر لم يتغير وإنما تطور حتى ارتفع عدد المشاركين به من 60 شخصاً عام 1963، إلى أن وصل في هذه الدورة إلى ما يقرب من 700 مشارك و1200 صحفي[2]. ولا يصدر عن المؤتمر بيانات ختامية، إنما تقتصر فعالياته على اجتماعات ونقاشات تتضمنها أكثر من 30 جلسة يتحدث فيها نحو 120 متحدثا من قيادات العالم وصناع القرار في القضايا الدولية التي تهم دول العالم[3]. وتأتي أهمية مؤتمر ميونيخ للأمن من كونه منصة عالمية يتم من خلالها بحث القضايا الأمنية حول العالم عبر منح الفاعلين السياسيين وصناع القرار فرصة التواصل المباشر بشكل غير رسمي.

وتدور هذه الورقة حول عدد من الأسئلة هي: ما هو وضع المنطقة في النقاشات الأمنية الدائرة؟ وما هو رؤية قادة المنطقة للسياسات والقضايا الأمنية الأكثر إلحاحًا للمنطقة؟ وما هي القضايا الأمنية الأكثر إلحاحًا على المنطقة العربية في الوقت الحالي، خاصة مع تصاعد أزمات الحروب في العديد من دولها؟

وللإجابه عن تلك الأسئلة يتم تقسيم الورقة إلى: أولًا: أجندة المؤتمر وأهم النقاشات التي دارت، وفيها يتم استعراض أكثر القضايا ظهورًا خلال مؤتمر عام 2019، ثانيًا: المشاركة العربية في المؤتمر سواء من خلال استعراض الجزء الخاص بالمنطقة العربية في تقرير المؤتمر السنوي أو برصد أهم المشاركات العربية وخطابات قادتها، أما الخاتمة فتحاول تقييم كل مما سبق وتأثير المؤتمر على الوضع الأمني في المنطقة العربية.

---

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) مؤتمر ميونخ للأمن 2019 يناقش مستقبل مراقبة الأسلحة منتصف فبراير الجارى، اليوم السابع، بتاريخ 10 فبراير 2019، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/iLDd0

(2) 9 معلومات عن «ميونخ للأمن».. السيسي أول رئيس غير أوروبي يتحدث بالمؤتمر، أخبار اليوم، بتاريخ 14 فبراير 2019، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح علي الرابط التالي:
http://cutt.us/D6uuk

(3) إحسان الفقيه، مؤتمر ميونخ 2019...تهميش وتلميع وتصعيد (تحليل)، الأناضول، بتاريخ 18 فبراير 2019، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/lAWrt

## أولًا– المؤتمر: الأجندة، الأحداث والقضايا

تأسس مؤتمر ميونيخ للأمن عام 1963 من طرف الباحث الألماني إيوالد فون كلايست، ويرأسه حاليا فولفغانغ إيشينغر، وهو دبلوماسي ألماني سابق، وعمل سفيرا لألمانيا في عدد من العواصم العالمية الكبرى، ومن بينها واشنطن، قبل توليه رئاسة مؤتمر ميونيخ عام 2010.

وكان ومازال الهدف الأساس للمؤتمر هو التقريب بين وجهات نظر كبار القادة في العالم لتفادى نشوب حروب عالمية جديدة، والحفاظ على رؤية عالمية غربية موحدة ترتكز على مبادئ ومصالح وقيم مشتركة؛ أبرزها: أسواق مفتوحة، و قوى أمن مسيطرةٍ واستخبارات قوية، مع محاربة أية مخاطر تهدد مصالح الحلفاء على ضفتي المحيط الأطلسي: الولايات المتحدة من جهة وشركاء الناتو في أوروبا من جهة أخرى[(1)]. واستمر هذا الهدف على مدار 55 دورة من المؤتمر.

وقد تميزت بعض دورات المؤتمر بكونها شهدت –لأول مرة– طرح تصورات مستقبلية ساهمت لاحقًا في تغيير الخريطة السياسية على المسرح الدولي؛ مثل: الأطروحات الألمانية للانفتاح على الشرق في حقبة الحرب الباردة، أو ما سُمِّيّ القرار المزدوج لحلف شمال الأطلسي (ناتو) مع بداية حقبة الانفراج الدولي، أو تصورات غورباتشوف التي أوصلت إلى نهاية الحرب الباردة.

ولكن ومنذ السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي، أصبح المؤتمر مسرحًا لطرح مخاطر ما سمّي بـ"العدو البديل" و"الحرب على الإرهاب"، وسيطرت قضية الحرب الأولى ضد العراق 1991 على المؤتمر في السنوات التالية، ثم أصبح ساحة مواجهات ساخنة أحيانًا بين جناحي حلف الناتو الأوروبي والأميركي،كما وقع مع حرب احتلال العراق عامي 2003، أو ما وقع بين أقطاب الأمس الدوليين وحول الملف النووي لإيران وبشأن الدرع الصاروخية الأميركية بين عامي 2005 و2007.

كما حضرت الأزمة الأوكرانية والعلاقات الغربية الروسية بشكل عام بقوة في الدورات الأخيرة من المؤتمر، ومنذ اندلاع ثورات الربيع العربي، زاد تركيز المؤتمر على قضايا المنطقة العربية.

وفي العام 2015 هيمنت أزمات وقضايا عديدة على جلسات المؤتمر منها: الأزمة الأوكرانية، وتحديات "الإرهاب الذي يمثله تنظيم الدولة"، والبرنامج النووي الإيراني، والسياسات الدفاعية الأوروبية، والأزمة بين الصين والدول المطلة على المحيط الهادي، ومأساة اللاجئين حول العالم. وفي العام 2016 طغت الأزمة السورية ومكافحة الإرهاب وتنظيم الدولة وأزمة اللاجئين على أعمال المؤتمر، الذي شارك فيه أكثر من ثلاثين رئيس حكومة ودولة وما يزيد على ستين وزير خارجية ودفاع من جميع أنحاء العالم.

وفي العام 2017 هيمن القلق الأوروبي من مواقف الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، والمخاوف من تفاقم حالة انعدام الأمن وانتشار الشعبوية السياسية بعد انتخابه، بالإضافة إلى التحديات الأمنية وقضايا ما يسمى التطرف والإرهاب في المنطقة. العربية

وفي الدورة قبل الأخيرة عام 2018 ركزت النقاشات على التطورات الجارية في سوريا وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا والولايات المتحدة والبرنامج النووي لكوريا

(1) انظر الآتي:

- محمود سعد دياب، مؤتمر "ميونيخ للأمن".. يهدف لتحقيق السلم والأمن العالميين.. ويقرب وجهات نظر قادة العالم، الأهرام، بتاريخ 14 فبراير 2019، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/hdwib
- أماني القرم، العالم بدون نظام .. نتيجة مؤتمر ميونيخ للأمن!، رأي اليوم، 20 فبراير 2019، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/cQIia

الشمالية والأزمة الخليجية، فضلا عن ملامح السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة[1].

أما الدورة الراهنة التي عقدت في فبراير 2019 فتضمن جدول أعمالها العديد من الموضوعات، منها: إيجاد الحلول للعديد من المشكلات التى تواجهها دول العالم فى ضوء التنافس بين الدول الكبرى حيث اتضح حجم التنافس بين أميركا والصين حول قضايا الاقتصاد والتجارة، بالإضافة إلى المنافسة الجيوسياسية بين موسكو وبكين وصراع التسلح بين موسكو وواشنطن، ومناقشة مستقبل مراقبة الأسلحة والتعاون فى السياسة الدفاعية، وتسليط الضوء على التفاعل بين السياسات التجارية والأمنية، شأنه فى ذلك شأن تأثير تغير المناخ أو الابتكار التكنولوجى على الأمن الدولي[2]. إضافة إلى الحروب والأزمات الحالية التي تسود العالم بينها اتفاق "بريكست"، والأزمة السيادية في فنزويلا والصراعات المتزايدة في سوريا وشرق أوكراني، وكذلك ملفات "تصاعد التيار الشعبوي المتطرف في أوروبا"، و"دفاع الاتحاد الأوروبي عن نفسه"، و"التعاون العابر للأطلسي"[3].

ومن بين المواضيع التي أخذت أولوية في جلسات المؤتمر، التعاون الأمني والدفاعي لدول الاتحاد الأوروبي ومستقبله، وما يتعلق بتحقيق التعاون، والرغبة الأمريكية بمشاركة "أكثر عدالة في الأعباء داخل حلف شمال الأطلسي"، وما يستوجب عمله لمنع إنشاء هياكل عسكرية متنافسة وخلق استراتيجيات تعاون بديلة عن المواجهة، إضافة إلى مستقبل التجارة الدولية[4].

وإذا كانت تلك هي الأجندة المعلنة، إلا إن ما هيمن على المؤتمر هو الصراع أو التنافس الأمريكي- الصيني- الروسي، حيث أوضح التقرير الصادر عن المؤتمر[5]: أن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت "الصين وروسيا كأهم منافسين استراتيجيين". ويتجسد التنافس الجديد بين القوى الكبرى الثلاث بشكل مختلف؛ بحيث إن النزاع يتأجج بين واشطن وبكين حاليا لاسيما فيما يرتبط بقضايا الاقتصاد والتجارة، فيما تعتبر الصين وروسيا في تحالفهما خصمًا للغرب، إلا أنهما تراقبان بعضهما البعض في منافسة جيوسياسية، وبين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تبقى المنافسة على التسلح، وطرح التقرير أن الأوضاع بهذا الشكل لن تتحسن في المستقبل القريب، مشددا على تزايد انعدام الأمن على مستوى العالم، مؤكدًا أن "النظام العالمي يتفكك"[6].

ومن جانبه عبر رئيس المؤتمر عن ذلك الوضع المقلق قائلًا "عهدًا جديدًا من المواجهة بدأ بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، ويتزامن مع فراغ في السلطة فيما يعرف بـ "النظام العالمي الليبرالي". والولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة ترامب لا تبدي اهتماما كبيرا بالاتفاقيات الدولية، وتضع علامة استفهام على منظمات مثل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. والأسوأ من ذلك –فيما يرى رئيس المؤتمر- أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تريد لعب دور الزعامة في العالم الحرّ، وعوضًا عن ذلك تظهر "حماسة كبيرة محيرة تجاه رجال

(1) مؤتمر ميونيخ للأمن، موقع الجزيرة نت، ب.ت، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/fPKqd

(2) مؤتمر ميونيخ للأمن 2019 يناقش مستقبل مراقبة الأسلحة منتصف فبراير الجارى، مرجع سبق ذكره.

(3) انطلاق مؤتمر ميونيخ للأمن: قضايا شائكة وملفات مصيرية، موقع عرب 48، بتاريخ 15 فبراير 2019، تاريخ الزيارة 15 يونيو 2019، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/9wL3x

(4) إحسان الفقيه، مؤتمر ميونخ 2019...تهميش وتلميع وتصعيد (تحليل)، مرجع سبق ذكره.

(5) يصدر عن المؤتمر تقرير سنوي منذ خمس سنوات عن أهم القضايا التي يهتم بها ويسمي بتقرير ميونخ للأمن.

( 6) مؤتمر ميونيخ للأمن: النظام العالمي يتفكك من سيجمع أجزاءه المتناثرة؟، 12 فبراير 2019، DW، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/F9PXQ

أقوياء" -والمقصود بهم أشخاص مثل ولي العهد السعودي- وبالنسبة إلى الحلفاء الأطلسيين من الصعب عليهم تقبل أن يشيد ترامب بزعماء غير ليبراليين؛ سواء أكان ذلك في البرازيل أو الفلبين[1].

ونتيجة لذلك حذر رئيس مؤتمر الأمن في كلمات تبدو حادة، من تزايد انعدام الأمن على مستوى العالم، قائلا: "إن النظام العالمي يتفكك"، وأضاف أن تصور النظام العالمي القائم على قواعد مشتركة وهيكلية عالمية لم يعد قادرا بعدُ على البقاء، وأنه من الواضح أن التنافس بين القوى الكبرى صار أقوى مرة أخرى" وأعرب عن أسفه للإنهاء الكامل والمتوقع لمعاهدة نزع الأسلحة النووية متوسطة المدى، واصفا ذلك بأنه سيكون "مأساة لمنظومة الأمن الأوروبية" وحدثًا خطيرًا، مضيفًا أن هناك أيضًا خطر تعثر معاهدات نزع السلاح الأخرى بين الولايات المتحدة وروسيا[2].

وبناء على ذلك، طرح مؤتمر ميونخ هذا العام العديد من الأسئلة الجوهرية التي لا تزال دون إجابه واضحة؛ وهي: هل يواجه العالم سباق تسلح نووي جديد في ضوء النهاية الوشيكة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة متوسطة المدى؟ ما هو مستقبل التحالف عبر المحيط الأطلسي؟ ماذا عن أوروبا في أوقات الفوضى مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وزيادة الشعوبية اليمينية؟ ماذا سيحدث إذا فشل "النظام العالمي الليبرالي"؟ هذا في ظل اتهامات أوروبية بأن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن فشل النظام العالم الحالي، واتهامات متبادلة من الولايات المتحدة الأمريكية بأن أوروبا اتجهت إلى أعداء الولايات المتحدة ممثلين بروسيا والصين[3].

أما على جانب جلسات المؤتمر المعلنة، فقد اتضح الخلاف الحاد بين كل من أوروبا والولايات المتحدة والاختلاف الحاد في التوجهات والرؤى بشكل خاص حول العلاقات مع إيران. فمن الجانب الأوروبي، أعرب العديد من القادة -وعلى رأسهم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل- عن استيائهم من سلسلة قرارات أصدرها ترامب واعتبرت معادية لحلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران. وعلى الجانب الأمريكي، شدد مايك بنس —نائب الرئيس الأمريكي- على تبرير ما أعلنته واشنطن لجهة أن إيران تخطط لـ"محرقة" جديدة، ودعا القوى الأوروبية لإلغاء الاتفاق النووي المبرم في 2015 مع طهران والذي أعلن ترامب انسحاب بلاده منه العام الماضي، وانتقد قرار كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا السماح للشركات الأوروبية بمواصلة عملياتها التجارية مع الجمهورية الإسلامية رغم العقوبات الأمريكية[4].

( 1) مؤتمر ميونيخ للأمن: النظام العالمي يتفكك من سيجمع أجزاءه المتناثرة؟، 12 فبراير 2019، DW، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/F9PXQ

(2) Themes of the Munich Security Conference 2019, The Munich Security Conference, accessed in 15june 2019, available at: http://cutt.us/GzsAO

(3)Look at:

- Lorenz Hemicker, Munich at the center of world politics, Deutschland, 11.02.2019 , accessed in 15 June 2019, available at: http://cutt.us/sdN3Q
- Ben Knight, Munich Security Conference 2019: Who can save the liberal world order? , DW, 16.02.2019, accessed in 15june 2019, available at: http://cutt.us/e0jY0

( 4) مؤتمر ميونيخ للأمن: مواقف متباينة بين واشنطن ودول أوروبية بشأن إيران والانسحاب الأمريكي من سوريا، فرانس 24، بتاريخ 17 فبراير 2019، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/CHALt

**ثانيًا– المنطقة العربية في المؤتمر**

وهناك زاويتان لرؤية المنطقة العربية في المؤتمر: الأولى، رؤية المؤتمر للمنطقة العربية ويتضح ذلك من التقرير السنوي للمؤتمر، والثانية المشاركة العربية في المؤتمر؛ وأهم القضايا التي طرحها القادة العرب لتعبر عن مشاكل المنطقة.

أ) المنطقة العربية في التقرير السنوي للمؤتمر:

في دورته هذا العام، صدر تقرير ميونخ للأمن تحت عنوان "الأحجية الكبرى: من سيجمع القطع؟" حيث ركز التقرير على التغييرات التي يشهدها العالم؛ سواء على مستوى التحالفات الدولية الكبرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد الأوروبي والتصعيد التي تشهده تلك العلاقات نتيجة لسياسات الإدارة الأمريكية تحت قيادة ترامب، والذي بحسب التقرير يعرض النظام العالم للتشويش وعدم اليقين خاصة مع الصعود الروسي والصيني، وأزمة صعود التنافس الدولي بين الدول الكبرى[(1)].

لم يكن للشرق الأوسط –كما أطلق عليه تقرير المؤتمر– حضور كبير فيه، حيث ركز التقرير على إحصاءات حول القدرات العسكرية للدول الأكبر في المنطقة؛ وهي: إيران وإسرائيل وتركيا والسعودية، وعدد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ومستوى تناقصها على مدار العشر سنوات الماضية، وإحصائية حول القصف العسكري الإسرائيلي لمواقع سورية، وأرقام أساسية في أزمة اليمن مثل أن 75%من السكان يحتاجون للمساعدات الإنسانية، وأن أسعار الغذاء أرتفعت في اليمن بنسبة 110% في عام 2018، وأن عدد الأطفال اليمنيين أقل من عمر خمس سنوات والذين ماتوا بسبب الجوع يقدر بـ 85 ألف طفل، وأن حوالي 5,2 ملايين طفل معرضون للمجاعة، وأن هناك حوالي 1,1 مليون شخص يحتمل إصابتهم بالكوليرا[(2)].

وركز التقرير على دور الولايات المتحدة في أزمات المنطقة العربية، فمنها قضية سباق التسلح في المنطقة، "يمر الشرق الأوسط بتغيرات كبرى، حيث انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من دورها القيادي التقليدي في محاولة منها للانسحاب من التدخل السياسي المباشر في أزمات المنطقة، وفي المقابل يزيد اعتمادها على الشركاء الإقليميين للحفاظ على مصالحها، ونتيجة لذلك زادت معدلات تسلح دول المنطقة لدرجة أن سبع دول من أعلى عشر دول إنفاقًا على التسلح موجودة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن معدلات شراء الأسلحة تضاعف في الفترة بين 2017/2013"[(3)].

أما على صعيد الحلفاء المحليين الذي يقصدهم التقرير فـ "إن حلفاء الولايات المتحدة بدأوا في التراجع في شراكتهم مع السعودية عقب مقتل جمال خاشفجي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت المزيد من الدعم للأنظمة القديمة في المنطقة مثل السعودية وإسرائيل ومصر من جانب، وزادت من حدة التوترات بينها وبين إيران عقب انسحابها من الاتفاق النووي من جانب آخر.

أما فيما يتعلق بالوضع في سوريا، فتصاعد قلق الشركاء المحليين للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانسحابها من سوريا مما يؤدي إلى أن يكون لكل من تركيا وروسيا وإيران الأفضلية في تحديد مستقبل الحرب هناك؛ سواء عسكريا أوعلى طاولة المفاوضات.

وبالنسبة لليمن فتستمر الأزمة الإنسانية الكبرى حيث يحتاج أكثر من 24 مليون شخص بها إلى المساعدات الغذائية ولم يتم تفعيل اتفاق السويد حتى الآن"[(4)].

وكما يتضح من الجزء الخاص بالشرق الأوسط في تقرير ميونخ فإن أزمته الأمنية –حسب الرؤى الغربية– تتمحور حول الصراع بين دول المنطقة من جانب السعودية

---

(1) Munich Security Report 2019, The Great Puzzle: Who Will Pick Up the Pieces?, accessed in 15 June 2019, available at: http://cutt.us/Hw0W4 P.P-6 18

(2) ibid, P.P 45-47.

(3) idem.

(4) ibid, P.p44

وحلفائها والجانب الآخر إيران وحلفائها، أما فيما يتعلق بالشعوب وأزماتها والصراعات والمخاطر الأمنية فلم يتم ذكر سوى الأزمة الإنسانية في اليمن دون تقديم حلول تساعد على إنهائها.

أ) المشاركة العربية في المؤتمر:

شارك من الدول العربية في المؤتمر عدد من القادة العرب منهم نائب وزير الخارجية اليمني، محمد الحضرمي، ومستشار الأمن الوطني العراقي، فالح الفياض، عبد الفتاح السيسي رئيس مصر وتميم بن حمد آل الثاني أمير قطر، وتنوعت كلماتهم حول أمن المنطقة، والإشكاليات التي تعانيها دولهم سواء في محاربة إيران من جانب، أو طرح خبرات محاربة الإرهاب، من جانب آخر(1).

تمحورت كلمة السيسي حول الإرهاب والضغط القائم على دول المنطقة حيث قال: "ينعقد المؤتمر هذا العام وسط تحديات ومخاطر متزايدة ومتشعبة، من بينها استمرار بؤر التوتر والصراع على الصعيد الدولي، وتفشي مخاطر الإرهاب والتطرف، وتصاعد مُعدلات الجريمة المنظمة، وما يشكله ذلك من ضغوط على مفهوم الدولة الوطنية وانهيار مؤسساتها، بصورة باتت تزيد من تعقيد الأوضاع وخطورتها على مقدرات الشعوب وأمنها واستقرارها(2)" .... "لا شك أن الإرهاب بات ظاهرة دولية لها مخاطر متعاظمة تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات، وهو ما يستلزم من الجميع بذل جهود حثيثة وصادقة، لاقتلاع جذور تلك الظاهرة البغيضة التي تعد التهديد الأول لمساعي تحقيق التنمية، بما في ذلك تضييق الخناق على الجماعات والتنظيمات التي تمارس الإرهاب، أو الدول التي ترى في غض الطرف عنه، بل وفي حالات فجة تقوم بدعمه، وسيلة لتحقيق أهداف سياسية ومطامع إقليمية".

أما فيما يتعلق بالأزمات التي تعيشها شعوب المنطقة وكيفية حلها فركز على موضوع الهجرة كقضية تهم الدول الأوروبية بشكل خاص حيث قال: "ولا يفوتني في هذا السياق أن أتحدث عن قضية الهجرة واللاجئين، وما تتطلبه من معالجة تتسم بالشمول والابتكار، تأخذ في اعتبارها جذور الأزمات المسببة لها، وتسعى لتخفيف المعاناة الإنسانية المصاحبة لتلك القضية، خاصة أن العبء الأكبر لعواقب النزوح واللجوء يقع على عاتق دول الجوار، التي تستقبل الجانب الأكبر من المهاجرين والنازحين في أفريقيا".... "نستطيع تأكيد أن محور الأمن والسياسات الذي نهدف إلى تحقيقه بمفهومه الشامل؛ سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، سيظل هو الأرضية المشتركة التي يتعين علينا جميعا التركيز عليها والتعاون بشأنها خلال السنوات المقبلة(3)".

ولم تختلف القضايا التي تناولها أمير قطر في خطابه حيث تناول أيضا قضايا الإرهاب والهجرة، وقال" قد تبدو معاناة الناس في منطقتنا بعيدة عن أذهان الحضور هنا في ميونخ، ولكن أمواج اللاجئين تجعل من هذه المظالم مصدر قلق لأوروبا. واليوم يلقي ظلام الإرهاب بظلاله على العالم برمته....إن المعاناة والظلم يمهدان الطريق أمام تفشي الإرهاب، فيما سيُحّرف الفاعلون الأشرار العقائد الدينية لتسميم عقول اليائسين. إن المذاهب الدينية المتطرفة تشكل تحدياً لا يمكن إنكاره بالنسبة لنا جميعا....وهي موجودة في كل ثقافة، وليست حكرا على الإسلام. ومن الواضح أننا ملتزمون بمكافحة التطرف الديني. ولكن، بعد هذا القول، فإن اتهام الإيديولوجيات المتطرفة بأنها سبب الإرهاب العنيف هو تبسيط للأمور؛ وهو لا يفسر لماذا أصبح التطرف العنيف تهديداً رئيسياً في منطقتنا، في حين أن الأيديولوجيات المتطرفة يمكن أن توجد في أي مكان؟

(1) كيف جاءت المشاركة العربية في مؤتمر ميونخ للأمن؟، بي بي سي العربي، 16 فبراير 2019، تمت الزيارة في 1 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/T3CWk

(2) وسام عبد العليم، نص كلمة الرئيس السيسي خلال الجلسة الرئيسية لمؤتمر ميونخ للأمن، الأهرام، 16 فبراير 2019، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/X3xrF

(3) المرجع السابق

إن الفشل النمطي للدول في منطقتنا، في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها يمهد الطريق أمام الإرهاب. وفي أغلب الأحيان، فإن نفس الدول التي تتجاهل هذه الاحتياجات تعرقل أيضاً كافة السبل الممكنة للإصلاح السلمي. وقد تم تهميش قطاعات ضخمة من السكان في العديد من البلدان العربية، مما أتاح الفرصة للأنظمة القمعية لاستخدام الطائفية كأداة للسيطرة على المجتمعات المتعددة الديانات. ويجب أن نضيف إلى ذلك إحساساً متناميا بأن الشباب في منطقتنا يعتقد أن العالم يتصف بالنفاق والظلم. وبالنسبة للكثيرين في الشرق الأوسط، هناك شعور بأن "عالمية" حقوق الإنسان لنظام ما بعد الحرب هي دائما خالية من الصدق والإخلاص. وهذا أحد أكثر العواقب الصارخة للفشل في حل الصراعات الإقليمية ومعالجة المظالم: الشعوب تفقد الإيمان بحكوماتها، وليس لديها وسيلة لإنفاذ التغيير بطريقة سلمية"[1].

**خاتمة:**

شهد مؤتمر ميونخ ذروة الخلاف الغربي– الغربي(الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) حول السياسات الأمنية للعالم، وكان هو أساس هذا المؤتمر سواء كان في تصريحاته أو في جلساته المعلنة، فالتوجه الانسحابي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه قضايا العالم غير مقبول بل مخيف بالنسبة لقوى حلف الناتو، خاصة في ظل الأوضاع العالمية الحالية، والتي جعلت رئيس المؤتمر يصرح بأن النظام العالمي الحالي مهَّدد بالانهيار، وظهر ذلك في العديد من القضايا، منها:

1- الاتفاق النووي الإيراني: حيث طالبت الولايات المتحدة كلًّا من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بالتوقف عن التعامل التجاري مع إيران بعدما فعلت تلك الدول التبادل التجاري بعملة أخرى غير الدولار، في محاولة للالتفاف على العقوبات الأمريكية.

2- العلاقات مع روسيا والصين، حيث تحاول الدول الأوروبية الانفتاح على القوتين، أما الولايات المتحدة فدخلت في سباق تسلح مع روسيا وأزمة تجارية مع الصين.

3- سوريا والانسحاب الأمريكي منها، مما سيؤدي إلى تورط دول أوروبية لا تفضل في البقاء في سوريا وحدها مثل فرنسا، وترى أن الولايات المتحدة – ولكونها لديها أكبر القدرات العسكرية في العالم– فإن ذلك سيخلق فراغًا من الممكن أن تملؤه القوى المتطرفة أو إيران.

4- انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقات الدولية وما يخلقه ذلك من تشويش في النظام العالمي الحالي القائم على عدد من الاتفاقيات العالمية للحفاظ على الأمن في العالم.

ويبقي وضع المنطقة العربية –الشرق الأوسط حسب تسميه المؤتمر– حيث لم تحظى باهتمام كبير بخلاف الانسحاب الأمريكي من سوريا، والاتفاق النووي في إيران، أما باقي أزمات المنطقة فتم اختصارها في قضيتي الإرهاب والهجرة، وظهر ذلك في الخطابات أو في الجزء الخاص بالمنطقة في التقرير السنوي الذي يصدر عن المؤتمر.

أما المشاركة العربية في المؤتمر فقد جاءت ضعيفة ومفتتة وتعكس حجم الانقسامات في الرؤى والتوجهات بين قادة المنطقة، واتضح ذلك في ظهور معسكرين الأول يقف ضد إيران، والثاني مع إيران (اليمن، العراق)، هذا بالإضافة إلى أن أهم القضايا التي عرضها بعض القادة (رئيس مصر وأمير قطر) مازالت تتمحور حول الهجرة والإرهاب، وهي قضايا غربية بالأساس، إلا أن قضايا المنطقة الأمنية الأخرى مثل؛ الصراع في ليبيا ومطالب الديمقراطية لم تطرح سواء من جانب القوى الغربية أو من جانب القوى العربية.

*****

(1) خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في مؤتمر ميونخ للأمن، ب.ت، مكتب الاتصال الحكومة، تمت الزيارة في 15 يونيو 2019، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/Uz3RE